

القطاع

البتروكيميائي

المحلي

.. الى أين؟



د. خالد مهدي

استاذ في جامعة الكويت

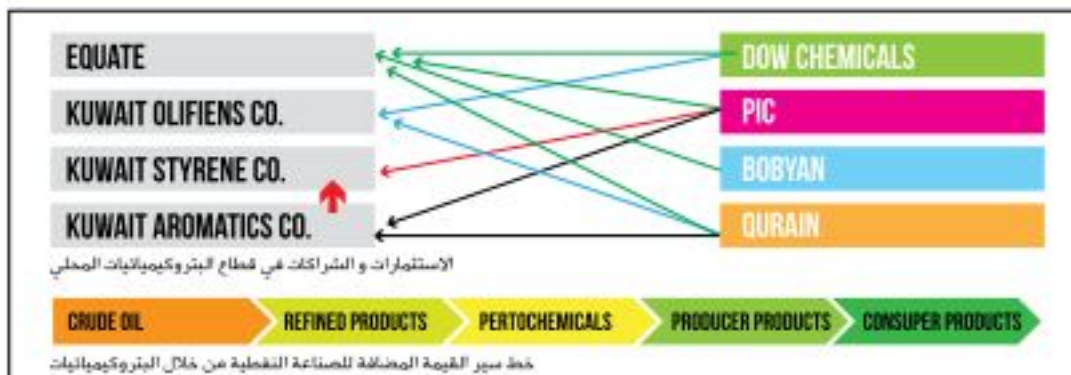
قسم الهندسة الكيميائية

تعد دولة الكويت الثالثة خليجياً في إنتاج مادة الإيثيلين التي تلحقها شركة إيكويت وهي تتناح شركة حكومية وقطاع خاص محلي وعالمي. وقد حث تناح إيكويت الدولة في تكرارها غير المسعي لتأسيس شركات أخرى بشركة الإوليفينات و شركة العطريات و شركة الستارين لتشكل مجمع بتر وكيميائيات بإدارة شركة إيكويت المتميزة ولذا عرف بمشروع إيكويت 2. وقد أتيج للقطاع الخاص المشاركة عبر شركة القرين المساهمة العمومية المدرجة بالبورصة الكويتية. يبين الرسم التوضيحي الشركات البتروكيميائية و تدخلها ولعل معارضة البرلمان الكويتي التي أجهضت صفقة الشركة ذات 5.3 مليار دينار كويتي بين شركة الصناعات البتروكيميائية و شركة البواو للكيميائيات أعيد القطاع البتروكيميائي المحلي عن التصدير عالمياً كأكبر موزع لمادة الإيثيلين العمود الفقري للصناعات البتروكيميائية لتستبدل بمشروع تأسيس مشروع أوليفين 3 و المقدر قيمته 1.4 مليار دينار كويتي لاتناح الإيثيلين لتغطية الطلب العالمي المتسارع.

لا يزال القطاع البتروكيميائي المحلي في مرحلة النمو البطيء في الكويت مقارنة بالتسارع الغير مسبوق في المملكة العربية السعودية و دولة قطر في الآونة السابقة. ففي النصف الأول لعام 2010، بلغت صادرات الكويت من النفط و مشتقاته 8.4 مليار دينار كويتي و الصادرات من البتروكيميائيات 235 مليون دينار كويتي وهي نسبة متواضعة بالرغم أنها تشكل نصف الصادرات الغير نفطية. ومن نوعي الاستغراب أن لا يتمكن القطاع الخاص المتمم برؤوس الأموال أن يلد من رحمته منشأة صناعية بتر وكيميائية ولعل غياب البنية التحتية الصناعية الملازمة سبباً قد أرق صناعي الكويت ذكراً.

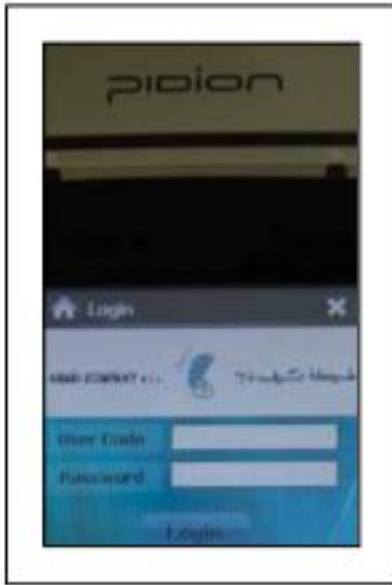
تعتبر «القيمة المضافة» إلى المواد الأولية لتحويلها إلى منتجات هدف نصبو اليه كل المنظومات الصناعية الفائزة أو المستقبلة في جداولها الاقتصادية. و في قطاع الصناعة النفطية يتطور دون شك في الصناعات البتروكيميائية التي تعتبر منتجاتها من المواد الكيميائية مواد أولية للصناعات التحويلية إلى المنتجات الاستهلاكية ذات الاستخدام اليومي من مستحضرات التجميل و الجمال مروراً بالحاويات البلاستيكية و الاطارات التي مواد البناء و الأصباغ و غيرها. بأحجامها منتجات تم تصنيعها من مواد بتر وكيميائية انلحت لاطافة قيمة إلى النفط الخام و مشتقاته. فعلى سبيل المثال لا الحصر، القيمة السوقية لبرميل من النفط الخام قد تتراوح بين \$110-120 بينما القيمة السوقية لبرميلاً من مادة البنزين (مركب اروماتي بتروكيميائي) تتجاوز \$160. علماً أن برميلاً من النفط يمكنه إنتاج على أقل تقدير ما يقارب 3 أضعاف برميل من البنزين أن تحول بالكامل إلى مركب البنزين نظرياً بعمليات التكسير و إعادة التركيب الكيميائية بعمليات تكنولوجية متلحة.

تنقسم الصناعات البتروكيميائية إلى غير هيدروكربونية و هيدروكربونية. فاما الغير الهيدروكربونية فعتمد على إنتاج الامونيا المصاحب أو المنتج من عمليات نفطية سابقة و تحويله إلى اليوريا و فوسفات الامونيوم المستخدم بالاسمدة و عليه تأسست شركة الصناعات البتروكيميائية في الكويت لهذا الغرض لتغطية الطلب العالمي للاسمدة في الدول الزراعية. اما الصناعات البتروكيميائية الهيدروكربونية ذات السوق الأكبر عالمياً تنقسم أصلاً إلى نوعين بناء على المواد الأولية: أوليفينية أو اروماتية (عطرية) وتمتاز تلك المواد بخاصية النشاط التفاعلي الكيميائي (Chemical Reactivity) مما يؤهلها للاستخدام لتصنيع باقة كبير من المواد الكيميائية الصناعية. و يأتي على رأس المجموعة الأوليفينية الإيثيلين و البروبلين و بتصدر المجموعة الأروماتية مادة البنزين.



استغرق المشروع مدة 6 أشهر من الدراسة والتطوير

«عربي» تؤسس مركز اتصال بالتعاون مع شركة دليل العالمية



المتميز والوحيد في الشرق الأوسط الذي يعطي شركة عربي ميزة متطورة عن باقي الشركات في سرعة وسهولة تقديم الخدمة وتوفير الوقت بطريقة أكثر دقة واحترافية في التعامل، وسوف يتم تطبيق نظام الدفع الإلكتروني K-net قريباً في المواقع مما يسهل على العميل سداد فواتير الصيانة دون عناء.

أعمالهم من خلال مركز الاتصال المتكامل لدى شركة دليل والذي يعمل على مدار 7/24 على الخط الساخن 1810001 لتقديم خدمات الصيانة والحلول لما بعد البيع بمستوى متطور وبقيادة فريق من الموظفين الأكفاء لإيجاد الحلول التي تناسب العميل وتصل إلى أعلى درجة لإرضائه.

وقال خنفر، يتميز مركز الاتصال الجديد بكفاءة وفاعلية في التنسيق بين متطلبات العميل وبين الفنيين والموردين وخدمات الصيانة للدعم الفني على حد سواء بكل مهارة واحترافية من خلال أنظمة إلكترونية Paperless Maintenance Management System مرتبطة بنظام GPS (نظام التتبع الجغرافي لجميع سيارات الصيانة) للمحافظة على سهولة وسرعة تقديم الخدمة دون أي عوائق للعملاء مما يزيد من فاعلية وكفاءة خدماتنا لعملائنا للمحافظة على وقت العميل وتقديم خدمة الصيانة الأفضل في دولة الكويت.

وتقوم الشركة بعمل دورات تدريبية خاصة لجميع الفنيين والموظفين للحفاظ على المستوى الفني في تقديم الخدمة والتميز في ما هو جديد لرفع جودة أداء الأعمال بكفاءة متطلباتها.

كما تم العمل بنظام (PDA) وهو النظام

أنشأت شركة عربي المتخصصة في مجال أنظمة المياه مركز اتصال وتواصل مع العملاء على أحدث مستوى من التكنولوجيا وتقنيات الاتصال الحديثة بالتعاون مع شركة دليل العالمية وهي من الشركات الأولى والرائدة في مجال تقنية الاتصالات ومراكزها.

واستغرق هذا المشروع مدة 6 أشهر من الدراسة والتطوير ليرى النور وتؤكد عربي من جديد أنها تسعى دوماً للحصول على رضا العملاء بأي شكل من الأشكال وتبقي على تواصل دائم معهم حرصاً منها على تلبية طموح وتوقعات عملائها.

وصرح محمد خنفر مدير المبيعات العامة بالإجابة بشركة عربي بأن من أهم أساسيات التنمية والتطوير التي تعتمد عليها شركة عربي في جميع مراحل أعمالها هي صنع وتطوير بيئة أساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عصر السرعة والمعرفة الحالي.

ويتمثل المشروع على إنشاء مركز خدمة الاتصال المتطور وخدمات الدعم الفني ما بين العملاء والفنيين والمستودعات والورش المتخصصة لأعمال الصيانة.

وبناءً على ذلك أصبح لدى شركة عربي طاقم متميز من الفنيين الذين ينسقون



المشروع يتضمن إنشاء
مركز خدمة الاتصال
المتطور وخدمات الدعم
الفني

داو للكيماويات ترعى المؤتمر السنوي الثاني للتربويين



رعت شركة داو للكيماويات في الكويت المؤتمر السنوي الثاني للتربويين خلال الشهر الماضي. يأتي ذلك تماشياً مع التزام الشركة الدائم تجاه تطوير وتحسين التعليم في الدولة، وتأكيداً على التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه الطلبة في الكويت من خلال دعم اعتماد أحدث الوسائل التعليمية والاستراتيجيات الدراسية.

وشهد المؤتمر حضور 600 مندوب من خمس وعشرين مدرسة من المدارس الإنجليزية والعربية والمدارس ثنائية اللغة في الكويت، حيث قدّم المشاركون محاضرات وورش عمل استمرت لمدة أربع ساعات وشملت عدداً من المواضيع والمواد الهامة للمعلم الحديث، ومن أهمها: مهارات القراءة والكتابة، الفهم عن طريق التخطيط والتصميم، إدارة الفصل الدراسي، التعامل مع ذوي الاحتياجات الخاصة، استراتيجيات تدريس وتقييم الرياضيات، الطلبة الموهوبون والأذكياء، وتعلم العلوم بطريقة الاكتشاف، الذكاء العاطفي، التعامل مع ضغوط العمل، وغيرها. وقدّم المؤتمر في كل يوم من أيامه الثلاثة عرضين تقديميين بشكل متزامن، إحداهما بالعربية والأخر بالإنجليزية، كما يذل المعلمون جهوداً كبيرة خلال فترة الحدث لصفّل مهاراتهم وتطوير إمكاناتهم ومواصلة التعلم وتوسيع معرفتهم بما يمكنهم من تشجيع وحفز طلبتهم.

وفي هذه المناسبة، قال جمال عتال، مدير عام داو في الكويت: «لدينا قناعة راسخة بأن التعليم هو العامل الأساسي لتعزيز الابتكار في اقتصاد اليوم الذي يقوم على المعرفة، وإننا ملتزمون ببذل ما نستطيع لتطويره والارتقاء به إلى مستويات أفضل. ومن هذا المنطلق، تحرص شركة داو



من خلال دعم أحدث الوسائل التعليمية واستراتيجيات التعلم. ومن بينها: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، مركز سلطان، شركة علي عبد الوهاب وأولاده وشركاهم، الشركة الدولية للأجهزة الإلكترونية، هيتاشي والشركة الوطنية للاتصالات.

على لعب دور فعال في تحقيق الطموحات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الكويتي، وسنواصل دعم مبادرات كهذه بما يعزز جهود الدولة لتحقيق المزيد من النمو والأزدهار، الأمر الذي يتماشى تماماً مع شناعة داو بأهمية التعليم كوسيلة للتمكين. ولن ندخر جهداً في توفير إمكانياتنا وخبراتنا الواسعة لتعريف الأجيال الجديدة بالحلول المستدامة التي يمكنها توفير غد أفضل».

هذا وقد دعي خمسة وعشرون اختصاصياً في كافة المجالات التعليمية من الكويت ومنطقة الشرق الأوسط والعالم ممن يمثلون منظمات مختلفة بما فيها الجمعية الكويتية لاختلافات التعلم، ومركز تقويم وتعليم الطفل، ومركز السور، والجامعة الأمريكية في بيروت بالإضافة إلى مركز المعرفة التفاعلية في دبي وأبوظبي وجامعة ولاية نيويورك (بفالو) سني في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا. وأقيم المؤتمر تحت رعاية جزئية من قبل عدد من الشركات والجمعيات التي تتبنى سياسات المسؤولية الاجتماعية تجاه طلبة الكويت

عتال : لدينا قناعة راسخة بأن التعليم هو العامل الأساسي لتعزيز الابتكار في اقتصاد اليوم

Let's Make Our Environment Clean & Green

WASTE TREATMENT MANagements SYSTEMS DIVISION قسم انظمة ادارة معالجة المخلفات



نحن نتطلع لبيئة خضراء و نظيفة لكن غير يمكننا ان نعلم الا بحسن

Khalid Ali Al-Kharafi and Bros.
General Contractors & Steel Fabricators
Kharafi Steel



خالد علي الخرافي و إخوانه
مقاولات عامة وأعمال حديد
خرافي ستيل



P. O. Box 2886 Safat 13029 Kuwait
Tele (00965) 2484 5100 - 2326 3806 - 2326 3807
FAX (00965) 2483 5501 - 2483 5501 - C.R. No 22364
Email : Kaksteel@Qualitynet.net - info@Khalidkharaf.com
Website : www.Kharafisteel.com

مجلس إدارتها أوصى بتوزيع 73 فلساً نقداً الخرافي: 173 فلساً للسهم أرباح «الكابلات» في 2011



بدر الخرافي

صرخ رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية (ش.م.ك.) المهندس بدر ناصر الخرافي بأن مجلس إدارة الشركة اجتمع أمس الأحد، واعتمد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31/12/2011، حيث بلغت أرباح السنة 36.47 مليون دينار وبلغت ربحية السهم 173 فلساً مقارنة بـ 126 فلساً للعام الماضي 2010.

وأضاف الخرافي أن مجلس الإدارة قرر رفع توصية إلى أعضاء الجمعية العمومية العادية للشركة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 73 في المئة من القيمة الاسمية للسهم الواحد أي بمقدار 73 فلساً للسهم الواحد.

«السكب»:
24.88 فلساً
خسارة.. وتوزيع
10% منحة

24.
88
10%

اعتمد مجلس إدارة شركة السكب الكويتية البيانات المالية للشركة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011، حيث تكبدت الشركة خسائر بلغت 3.31 ملايين دينار بخسارة للسهم 24.88 فلساً، مقارنة مع أرباح بلغت 5.87 ملايين دينار بربحية للسهم 44.1 فلساً حققتها الشركة في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2010.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 10% أسهم منحة (10 أسهم لكل 100 سهماً للمساهمين المسجلين في سجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية للشركة والجهات المختصة.

«أمريكانا» تربح 48 مليون دينار وتوصي بتوزيع 65% نقداً



مقارنة مع أرباح بلغت 46.2 مليون دينار بربحية 118 فلساً للسهم في 2010 وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 65% نقداً عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2011، للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

أعلن سوق الكويت للأوراق المالية بأن الشركة الكويتية للاغذية (أمريكانا) أفادت أن مجلس الإدارة قد اجتمع أمس واعتمد البيانات المالية السنوية للشركة للسنة المالية المنتهية في 31/12/2011 والتي أظهرت تحقيق الشركة أرباحاً بلغت 48 مليون دينار بربحية 123 فلساً للسهم

2.4 فلس ربحية السهم

«الصناعات المتحدة»: أرباح 2011 بلغت 1.2

مليون دينار



عيسى العيسى

مليون ذلك وفيما يتعلق بأصول الشركة، أشار العيسى إلى أن إجمالي حجم الأصول خلال العام الحالي قد بلغ 178 مليون دينار كويتي، وهو نفس حجم الأصول كما في 31 ديسمبر 2010.

من الأصول، كما حدث خلال العام الماضي والتي تصنف محاسبياً «أحداث لن تتكرر». أما على صعيد نتائج أداء الشركات التابعة والزميلة فقد حققت الصناعات المتحدة نمواً في حدود 49٪ مقارنة بنتائج العام الماضي. كما بلغت أرباح شركة سداكو الإجمالية خلال فترة الأشهر التسعة من العام الحالي (أبريل - ديسمبر) 8 ملايين دينار كويتي. حيث شهدت الأرباح التشغيلية للشركة خلال تلك الفترة ارتفاعاً في صافي الأرباح بنسبة 13٪ وذلك بسبب زيادة المبيعات بنسبة 22٪. بالإضافة إلى ارتفاع أرباح شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية الإجمالية خلال فترة الاثني عشر شهراً من العام الحالي (يناير - ديسمبر) لتصل إلى 18.07 مليون دينار كويتي. ويرجع ذلك إلى تحسن الأداء والنتائج التاريخية التي حققتها شركة إيكويت خلال العام الحالي ومن ثم ارتفاع توزيعات الأرباح النقدية المستلمة والتي بلغت ما قيمته 14.20

بلغ صافي أرباح شركة الصناعات المتحدة، عضو في مجموعة شركة مشاريع الكويت، 1.21 مليون دينار كويتي وذلك عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2011. وقال رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات المتحدة والرئيس التنفيذي عيسى خالد العيسى إن مجلس إدارة الشركة قد اعتمد يوم الأحد الموافق 12/2/2012 البيانات المالية لعام 2011. لافتاً إلى أن الشركة قد حققت صافي أرباح بقيمة 1.21 مليون دينار كويتي مقارنة بتحقيق أرباح بقيمة 4.04 ملايين دينار كويتي خلال العام الماضي. وقد بلغت ربحية السهم خلال العام الحالي 2.46 فلس مقارنة بربحية قدرها 10.89 فلس للسهم خلال العام الماضي. ونجدد الإشارة إلى أن الفرق في نتائج الأداء يعود إلى تنفيذ المرحلة الأولى من مشروع إعادة هيكلة الأصول والاستثمارات، حيث أن نتائج الأداء لهذا العام لم تتضمن أي بيع لأي

«الشعبية الصناعية» تربح مليون دينار وتوزيع 5% منحة

شهدها العام الماضي على المستويين الاقليمي والعالمي من اضطرابات سياسية واجتماعية في المنطقة وتفاقم الازمة المالية العالمية. وقد كان إجمالي ما حققته الشركة من إيرادات يقدر بـ 10.649.739 ديناراً مقارنة بالعام السابق لنفس الفترة حيث كان 8.869.529 ديناراً، أي بنسبة نمو 20%. وعليه قرر مجلس إدارة الشركة رفع توصية للجمعية العمومية للموافقة على توزيع أرباح للمساهمين وهي على الشكل التالي: توزيع 5٪ أرباح سهم منحة مجانية.

مقارنة بـ 245 فلساً للسهم الواحد للعام السابق. وبلغت حقوق المساهمين للعام الحالي 14.413.458 ديناراً مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق البالغة 13.994.618 ديناراً أي بنسبة نمو تعادل 3٪ كما يقدر إجمالي قروض الشركة بنحو 3.3 ملايين وهي تعادل ما نسبته 23٪ من إجمالي حقوق المساهمين أو ما نسبته 18٪ من إجمالي الأصول، الأمر الذي يوضح مدى متانة وصلابة المركز المالي للشركة، على الرغم من تراجع البيئة التشغيلية المحلية وضعف النشاط الاقتصادي عموماً التي

أعلن رئيس مجلس الإدارة لشركة الشعبية الصناعية عادل جاسم الصانع عن تحقيق صافي أرباح مجتمعة للشركة في السنة المالية المنتهية في 31/12/2011 قدره 1.002.870 ديناراً مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي والتي بلغت 1.200.314 ديناراً. كما أصبحت ربحية السهم في السنة المالية المنتهية في 31/12/2011 تعادل 17.55 فلساً للسهم مقارنة بـ 21 فلساً للسهم خلال نفس الفترة من العام السابق. علماً بأن القيمة الدفترية للسهم هي 252 فلساً للسهم الواحد لعام 2011

«بوبيان» يعلن عن صافي ربح قدره 8 ملايين دينار



عابستها مختلف القطاعات الاقتصادية . و اضاف استثمر البنك في اداء دوره كمؤسسة مصرفية تعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية من خلال طرح المميز من الخدمات والمنتجات التي تستهدف مختلف الشرائح على مستوى الخدمات المصرفية للأفراد فيما استمر تفوقه وتقدمه على مستوى الخدمات المصرفية المقدمة لقطاع الشركات الى جانب ما تميز به من خدمات على مستوى الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الاصول.

كما استثمر البنك وواصل خطته في التوسع على مستوى الفروع والتي بلغت 20 فرعاً في اطار الاستراتيجية الجديدة التي تستهدف الوصول الى 30 فرعاً بحلول عام 2014 .

واوضح الماجد أن إجمالي أصول البنك حتى نهاية ديسمبر 2011 بلغ 1,552 مليون دينار كويتي مقارنة مع 1,316 مليون دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2010 وبنسبة نمو قدرها 18% وأضاف أن إجمالي قيمة حقوق الملكية في البنك ارتفع ليصل إلى 247 مليون دينار كويتي مقارنة مع 240 مليون دينار كويتي والذي ترتب عليه أن بلغ معدل كفاية رأس مال البنك 25% مقابل الحد الأدنى المطلوب من قبل بنك الكويت المركزي وهو 12% .

ونوه الى ان ثقة عملاء البنك اهله للفوز بالعديد من الجوائز خلال العام الحالي من بينها أفضل بنك إسلامي في الكويت من اربيان بزنس و أفضل بنك إسلامي في خدمة العملاء من سيرفيس هير و وأسرع البنوك نمواً في الكويت من ذا بانكر ميدل ايست وأكثر البنوك ابداعاً وابتكاراً في الكويت من وورلد فاينانس .



رئيس مجلس إدارة البنك إبراهيم القاضي

هذه النتائج والتي كان يمكن زيادتها لولا الصعوبات الكثيرة التي احاطت بالاقتصاد الكويتي سواء كانت تحديات ومعوقات داخلية او عوامل خارجية القت بظلالها الكثيفة على الاقتصاد خاصة وان العام الماضي شهد الكثير من التطورات السياسية في المنطقة والتي كان لها انعكاساتها على مختلف الاقتصاديات ومن بينها الاقتصاد الكويتي» .

وأوضح القاضي أن العام الماضي حمل العديد من المؤشرات الايجابية من بينها زيادة صافي إيرادات التمويل لتصل إلى 39.6 مليون دينار كويتي خلال عام 2011 مقارنة مع 30.3 مليون دينار كويتي عن عام 2010 و بنسبة نمو قدرها 31% بالإضافة إلى زيادة ودائع العملاء حيث بلغت 1,202 مليون دينار كويتي مقارنة مع 941 مليون دينار كويتي بنهاية ديسمبر 2010 وبنسبة نمو قدرها 28% .

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك عادل عبد الوهاب الماجد ان ابرز ما ميز العام الماضي هو تأكيد نجاح استراتيجيته البنك في عامها الثاني من التنفيذ حيث ارتفعت حصة البنك السوقية من التمويل لتصل الى 4.1% الى جانب ارتفاع حصته من الودائع التي وصلت الى 3.8% على الرغم من التحديات التي

أعلن بنك بوبيان نتائجها المالية لعام 2011 والتي أظهرت تحقيقه لصافي ربح قدره 8 ملايين دينار كويتي عن تلك الفترة مقارنة مع صافي ربح قدره 6 ملايين دينار كويتي حققها البنك في عام 2010 وبنسبة نمو 31% . وقال رئيس مجلس إدارة البنك إبراهيم علي القاضي في بيان صحفي اليوم أن النمو في صافي الربح يعكس زيادة الأرباح التشغيلية بنسبة 24% لتصل إلى 30.4 مليون دينار مع الاستمرار في بناء المخصصات العامة والتحوطية لتعزيز المركز المالي للبنك .

وأكد القاضي ان البنك وعلى الرغم من بيئة الأعمال الصعبة التي مارس من خلالها انشطته التشغيلية تمكن من الاستمرار في مسيرته الناجحة وتحقيق الربحية متجاوزاً الكثير من العقبات التي واجهها في بيئة تنافسية عالية تسعى من خلالها الكثير من المؤسسات المالية الى الاستحواذ على حصتها. وأضاف « بحمد الله تم بفضل مواردنا البشرية تمكننا من الوصول الى

القاضي : ارباح البنك التشغيلية بلغت 30.4 مليون دينار لكن سياسة التحوط لا تزال قائمة من خلال الاستمرار في بناء المخصصات

الماجد : ارتفاع حصة البنك السوقية من الودائع والتمويل يؤكد نجاح الإستراتيجية في عامها الثاني

دولار و وال مرات بنحو 212 بليون دولار .
 < تصنف شركة أبل في المرتبة 35 على مقياس أكثر الشركات ثراءً طبقاً لحجم مبيعات الشركة ما يعني وصول ثروتها إلى ثماني أضعاف بالنسبة لشركات أخرى بينما تتضاعف قيمتها إلى 20 ضعفاً .
 وطبقاً لمعلومات موثوقة ، أصبحت شركة أبل أكثر أهمية من الأشياء التالية :
 < ارتفاع حجم استهلاك المنتجات في السويد بواقع 458 بليون دولار
 < وجود الذهب في الاحتياطي الفدرالي وما إلى ذلك (350 بليون دولار)
 < وجود تجارة المخدرات غير الشرعية وما إلى ذلك (321 بليون دولار)
 < الارتفاع الكبير في استهلاك القهوة (70 بليون دولار في العام)
 < ارتفاع حجم استهلاك اللحم البقري بواقع 74 بليون في السنة
 < أكثر من تكلفة الحروب المدنية الأمريكية والتي تتراوح بين 74-84 بليون دولار .
 < تتضاعف أهميتها بواقع 3 مرات بالنسبة لصناعة الملابس في الولايات المتحدة بواقع 150 بليون دولار .
 < أكثر ربحية من بطولات الدوري ال 40 بواقع 33 بليون دولار .
 ويقول قياديون في شركة أبل أن الشركة لا تستطيع أن تلتج منتجات أكثر شعبية وأهمية من الايفون والاي باد للوقوف على احتياجات السوق الفعلي، ولكن لا يوجد سبب فعلي لعدم قدرة سهم ابل على الصعود طبقاً لما نشر في وول ستريت ، نظراً لوجود العديد من الفرص المجزية.

في منتصف يوم الجمعة الماضي ، ارتفعت قيمة أسهم شركة ابل لنحو 0.6% بقيمة 496.14 دولار إذ بلغت القيمة السوقية للشركة 462 بليون دولار أو ما يقارب نصف ترليون دولار مما يفوق حجم ميكروسوفت في السوق والبالغ 257 بليون دولار ، أما القيمة السوقية لغوغل فلا تتعدى ال 197 بليون دولار .

ونتساءل : ما الذي يرفع قيمة شركة أبل في السوق ؟ بالطبع نجحت الشركة في تحقيق الأداء المالي المستهدف له إذ بينت الشركة أنها حققت خلال الربع الماضي من السنة أرباح تجاوزت ال 13.1 بليون دولار بفضل ارتفاع حجم مبيعاتها بواقع 46.3 بليون دولار إضافة إلى امتلاكها قدر كبير من السيولة المالية تقدر ب 100 بليون دولار .
 ومن الصعب حصر جميع العوامل التي تجعل من شركة أبل الأقوى في عالم الشركات التكنولوجية الأمريكية ، إلا أن طبقاً لمقال نشر في نيويورك تايمز أظهر مقارنة حول الأتي :

< بفضل ما تمتلكه من قيمة سوقية ضخمة تتجاوز ال 460 بليون دولار ، تحتل شركة أبل مركز الصدارة مقارنة بغوغل وجولدمان ساكس وجترال موتورز وفورد وستاربكس وبوينج .

< أما عن حجم شركة ابل ، فتصل إلى الضعف مقارنة بميكروسوفت بنحو 258 بليون دولار وأيضاً ضعف غوغل ب 198 بليون دولار .

< كما يزيد حجم الشركة إلى نحو ضعف حجم شركة جنرال إلكتريك بنحو 202 بليون دولار وأي أم بي بنحو 224 بليون



في إطار حفل النخبة السنوي

«الوطني» يكرم موظفيه المتميزين في 2011



الوطني
NBK

باجتماع عالمي لم تحققه أي مؤسسة مصرفية في منطقة الخليج بأكملها».

وأضافت «أن البنك الوطني يدرك أن النجاح والتميز لن يتحققا من دون ثروة بشرية محترفة ومؤهلة قادرة على قيادة البنك والارتقاء به نحو مصاف البنوك العالمية».

لذلك، نحن حريصون وملتزمون بالاستثمار في موظفينا وتطويرهم وتنمية مهاراتهم، ونحن مقتنعون أن هذا هو الاستثمار الحقيقي والأنسب لأنهم مستقبل هذه المؤسسة ومن سيحمل رايته».

ومن جهته، اعرب الناهض عن فخره واعتزازه بفريق عمل البنك الوطني الذي اثبت كفاءته وانتمائه لهذه المؤسسة الرائدة في الصناعة المصرفية في الكويت والمنطقة».

وأكد الناهض «أن البنك الوطني يؤمن بالعنصر البشري كثروة حقيقية للاستثمار والتنمية لأن هذا العنصر سيحمل على عاتقه لاحقا مستقبل البنك وتطوره».

كرم بنك الكويت الوطني موظفيه المتميزين من مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية للعام 2011 في حفل «تكريم النخبة» السنوي الذي اقيم في القاعة الماسية في فندق الشيراتون، بحضور نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الوطني - الكويت شيخه خالد البحر ومدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية مازن سعد الناهض ومجموعة من القبايين في البنك».

وقالت البحر في كلمتها خلال الحفل ان «بنك الكويت الوطني حافظ خلال العام 2011 على موقعه الريادي على الساحتين المحلية والاقليمية، واستطاع أن يواصل نتائج القوة ويحقق النمو متجاوزا التحديات كافة التي فرضتها ومزالت البيئة التشغيلية الصعبة وثقافة الأزمة المالية العالمية وتدابير الربيع العربي بفضل التزام موظفيه وتفانيهم في عملهم وحيهم لهذه المؤسسة المصرفية العريقة والرائدة».

وأضافت البحر ان «تكريم موظفي (الوطني) في هذا الحفل السنوي ليس الا تقديرا لجهودهم وأدائهم الرفيع والتزامهم بأرقى معايير جودة الخدمة التي طالما ميزت بنك الكويت الوطني ورسخت صورته كأفضل بنك في الكويت والشرق الأوسط

الوطني حافظ على

موقعه الريادي على

الساحتين المحلية

والإقليمية

التميز لن يتحقق

من دون ثروة بشرية

محترفة

«الخليج» يفوز بجائزة «درع المصارف الإلكترونية العربية للإبداع»

وتلبي احتياجاتهم المصرفية». وتقام مسابقة «المواقع الإلكترونية للمصارف» سنوياً للارتقاء بمواقع البنوك والمؤسسات المالية على شبكة الانترنت والترويج لها. وتهدف هذه المسابقة إلى تشجيع الإبداع في مجال تصميم المواقع الإلكترونية وتطويرها في جميع الدول العربية. بالإضافة إلى الإسهام في بناء عالم مصرفي إلكتروني متاح أمام الجميع على مدار الأربع وعشرين ساعة، لتوفير الخدمات المصرفية والمالية المطلوبة. وبشكل عام، ترمي المسابقة على المدى الطويل إلى إنشاء مجتمع مصرفي عالمي يشجع التفاعل والتواصل في القطاعين المالي والمصرفي.

فاز بنك الخليج بجائزة «درع المصارف الإلكترونية العربية للإبداع» خلال الحفل السنوي الثالث لتوزيع جوائز «مسابقة المواقع الإلكترونية للمصارف» الذي أقيم في فندق فينيسيا انتركونتيننتال، في العاصمة اللبنانية بيروت يوم 18 فبراير الجاري. وقد تسلم الجائزة بالنيابة عن بنك الخليج السيدة رشا عز الدين - مدير أول في البنك. وبهذه المناسبة، قال السيد/ علي شلبي - مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الخليج: «من دواعي اعتزازنا أن نفوز بهذه الجائزة التي تمثل أفضل تقدير للجهود التي يبذلها بنك الخليج في سبيل تطوير موقعه الإلكتروني ومواصلة تحسينه، حيث يسعى البنك دوماً إلى الابتكار والإبداع لتوفير خدمات مصرفية إلكترونية حديثة تستجيب لتطلعات عملائنا



بشير مكرزل-رئيس أكاديمية جوائز المواقع الإلكترونية العربية للمصارف يسلم جائزة «درع المصارف الإلكترونية العربية للإبداع» للسيدة/ رشا عز الدين-مدير أول في بنك الخليج

«التجاري» يحقق أرباح تشغيلية مقدارها 101.3 مليون دينار كويتي عن عام 2011

غير المنتظمة وتحقيق أرباح من أنشطة الأعمال الأساسية للبنك. منوها في هذا الصدد إن نسبة القروض غير المنتظمة انخفضت من 15.4% في نهاية عام 2010 لتصبح 6.7% من إجمالي القروض كما بنهاية عام 2011. وأكد العوضي أن ضعف الإنفاق الحكومي وتراجع أداء سوق الكويت للأوراق المالية، وما يتبع ذلك من انعكاسات سلبية على قيم الأصول، كانت جميعها بمنزلة عوامل أقت بظلالها على وتيرة الأداء الاقتصادي والمالي في البلاد، لافتاً إلى أن التحسن العام في البيئة الاقتصادية ومناخ العمل سوف ينعكس إيجاباً على مناخ الأعمال بصفة عامة والبنك التجاري الكويتي بصفة خاصة، مشيراً إلى المركز المالي القوي الذي يتمتع به البنك وصلابة ميزانيته العمومية، حيث يحتفظ البنك بمخصصات احترازية إضافية توفر له المزيد من الأطمئنان عند مباشرة أنشطته أعماله.

ضمن أفضل البنوك في تقديم الخدمات المصرفية للشركات. وأضاف قائلاً أن مؤشرات الأداء تظهر قدرة البنك التجاري على العودة لتسجيل معدلات ربحية جيدة، إذ بلغ صافي إيرادات القوائد نحو 91.6 مليون دينار كويتي بزيادة نسبتها 4% عن العام الماضي. كما ارتفع معدل الإيرادات التشغيلية بنسبة بلغت نحو 5%. وقد ارتقى مجلس الإدارة ضرورة حماية القاعدة الرأسمالية للبنك وحقوق المساهمين بتحويل كافة الأرباح التشغيلية إلى المخصصات مقابل محفظتي القروض والاستثمار خاصة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الراهنة والتي يشهدها قدر كبير من عدم اليقين.

وتابع العوضي قائلاً إن البنك التجاري يسير في الاتجاه الصحيح ووفقاً للإستراتيجية والخلط الموضوعية، والتي تهدف في مجملها إلى تعزيز المركز المالي للبنك وتخفيض نسبة القروض

أعلن البنك التجاري الكويتي عن تحقيق أرباح تشغيلية عن عام 2011 بلغت نحو 101.269 مليون دينار كويتي قبل خصم بند المخصصات وزيادة نسبتها 8% أمقارنة بأرباح تشغيلية مقدارها 93.609 مليون دينار كويتي للفترة المقابلة من عام 2010، وقد تم تحويل هذه الأرباح إلى المخصصات المكونة مقابل محفظتي القروض والاستثمار، وهو ما ترتب عليه تسجيل أرباح صافية لمساهمي البنك عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2011 مقدارها 0.810 مليون دينار كويتي.

وفي تعليقه على النتائج المالية التي حققها التجاري للفترة قال السيد/ علي العوضي رئيس مجلس الإدارة أن البنك التجاري الكويتي يتقدم بخطى ثابتة تجاه تنفيذ الإستراتيجية الموضوعية والتي تهدف في مجملها إلى نبوء البنك مركزاً ريادياً في تقديم الخدمات المصرفية للأفراد، ولبصيح

«الشؤون» تكرم «برقان» لمساهماته الاجتماعية



حصّة النجادة لتسلم التكريم من عبد الله القريني

كرمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بنك برقان أخيراً، وذلك تقديراً للإسهام المستمر الذي قدمه البنك لصالح ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والأيتام. وتلقى البنك بهذه المناسبة تذكراً تقديرياً خاصاً قام بتسليمه مدير إدارة الأنشطة العامة والإعلام الدكتور عبد الله القريني. وقام بتمثيل البنك في هذه المناسبة مسؤولة العلاقات العامة ببنك برقان حصّة النجادة. وقال البنك في بيان صحافي «إن التزام بنك برقان نحو المجتمع في الكويت كان على الدوام في قلب الأولويات التي شكلت مبادئ البنك في عمله. ويسعى البنك بشكل دائم بدعم أولئك الأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرهم وذلك ليكونوا قادرين على تحقيق النجاحات في مسيرتهم الشخصية والمجتمعية». وأضافت «حظيت أنشطة المسؤولية الاجتماعية لبنك برقان في العام 2011 بنجاحات ملحوظة وبارزة لما مثله من

من نسيجه العام، وهو ما يتضح في المبادرات والفعاليات التي ابتكرها واطلقها البنك».

جهود والتزام نحو التنمية المستدامة على المستوى الاجتماعي في الكويت. ويحرص البنك على تعزيز أواصر العلاقة والانتماء للمجتمع الكويتي الذي يشكل البنك جزءاً

«بيتك» 6 دنانير عن سحب أي مبلغ نقدي بدلاً من 4%

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House



المستهفيين من هذه الميزة والتي تعد قيمة مضافة لبطاقات «بيتك»، مؤكداً على جودة خدمات «بيتك» في مجال البطاقات المصرفية والتي حظيت بتقدير من أكبر شركتين في العالم «فيزا» و«ماستركارد» باختيار «بيتك» كنموذج مثالي خلال السنوات العشر الأخيرة في هذا المجال، وذلك لما يملكه من خبرات متميزة تمثل في العناصر البشرية المؤهلة التي يضمها، وتذكر أن تطوير «بيتك» لصفحاته في مجال البطاقات المصرفية وفي أي مجال عموماً يبدأ من العملاء من خلال ملاحظاتهم ورغباتهم التي يدونها مما يدفع «بيتك» للسعي نحو تقديم المنتج أو الخدمة في قالب جديد يلبي تلك الرغبات في الإطار الشرعي ووفق القواعد والأنظمة التي تضعها الجهات الرقابية.

واستخدام مبلغ مقطوع قيمته 6 دنانير عن كل عملية سحب بصرف النظر عن قيمة المبلغ المسحوب. وأضاف بأن هذه الخطوة تأتي في إطار سعي «بيتك» لتقديم ميزة إضافية لعملائه وتلبية لرغبات الكثيرين منهم. كما تدعم المنافسة المحلية في تقديم ذات المنتج وفق الإطار الشرعي الذي يعتمد «بيتك» في كافة معاملاته والتي تكون خاضعة للرقابة تحت مظلة هيئة الفتوى في «بيتك». وأوضح الدويسان أن هذا النظام سيتم تطبيقه فقط على بطاقات الائتمان والاعتماد فقط، كما أنه سيخلق فرصة جيدة للعملاء

خفض بيت التمويل الكويتي «بيتك» رسوم السحب النقدي لبطاقات الائتمان والاعتماد «فيزا» أو «ماستركارد» Credit /Charge Cards Cash حيث تم تغيير قيمة تحصيل رسوم السحب النقدي من 4% من المبلغ المسحوب إلى رسوم مقطوعة قيمتها 6 دنانير عن أي مبلغ نقدي مسحوب سواء داخل أو خارج الكويت، وذلك في إطار تقديم مزيد من المزايا للعملاء والتخفيف من الأعباء وتفعيل دور البطاقات. وأوضح نائب مدير إدارة البطاقات المصرفية سالم عبد الوهاب الدويسان أن الوضع في السابق كان يتم بموجبه تحصيل رسوم على السحب النقدي عبر بطاقات الفيزا والماستر كارد الخاصة «بيتك» بمعدل 4% في المئة من المبلغ المسحوب من الرصيد المتاح للبطاقة، وقد رأى «بيتك» التخفيف عن عملائه

يفوح في الأعراس والمناسبات الاجتماعية الأخرى

العطور .. صناعة تعيش على

حب الكويتيين

« كيف تصنع العطور ؟ »

تتوقف التركيبة العطرية - إلى حد كبير - على الاستخدام المقصود من العطر. ومن هذا المنطلق، نجد أن معظم عطور الجسم غالبية الثمن، تشتمل على ضروب من زيوت الأزهار النادرة التي تجلب من شتى بقاع العالم. أما العطور التي تستخدم في صناعة الصابون، والروائح الصناعية، فتتكون تركيباتها من الخامات زهيدة الأسعار. وكثير من العطور ليست سوى مزيج من الزيوت النباتية، وزيوت الأزهار، مع خامات حيوانية، وبعض المواد المصنعة، بالإضافة إلى الكحول والماء.

الخامات النباتية للنباتات ذات الأرج الفواح جيوب رفيعة تشبه الأكياس مسؤولة عن صنع الخامات التي تكسيها هذه الرائحة وتقوم بتخزينها. وهذه الخامات يطلق عليها اسم الزيوت الأساسية. ولا تستخدم هذه الزيوت التي تستخلص من بتلات الأزهار إلا في صنع العطور رفيعة المستوى، غالبية الثمن. ويمكن الحصول على الزيوت العطرية أيضاً، من أجزاء النبات الأخرى مثل القلف، والبراعم، والأوراق، وقشور الثمار، والجذور، والخشب، وفي بعض الأحيان من البنية بأكملها. وتشمل قائمة النباتات التي يُستفاد من زيوتها في صناعة العطور على نطاق واسع الفرفرة، والأترج، والغرنوقي أو نبات الراعي، والياسمين، والخزامى، وأعشاب البتسولي، والورد، وإكليل الجبل، وأخشاب الصندل، والمسك الرومي.

ويستخلص كثير من الزيوت الأساسية من النباتات بوساطة التقطير البخار، وتمثل أولى خطوات هذه العملية في إمرار البخار من خلال المادة النباتية. وفي هذه المرحلة تتحول الزيوت الأساسية إلى غاز، ثم يدفع هذا الغاز من خلال شبكة تتكون من عدة أنابيب يبرد خلالها ليتحول إلى مادة سائلة مرة أخرى. وهناك طريقة أخرى للحصول على الزيوت الأساسية: تكون بغلي بتلات الأزهار في الماء بدلاً من إمرار البخار من خلالها.

وتعد طريقة الاستخلاص بالمذيب طريقة مهمة للحصول على الزيوت الأساسية من الأزهار. وفي هذه الطريقة تذاب البتلات في مذيب، ثم يقطر هذا المذيب من المحلول تاركاً خلفه مادة شمعية تحتوي على الزيت العطري. وبعد ذلك توضع المادة الشمعية في

اشتهر أهل الخليج عامة والكويتيون خاصة في حبهم للعطور سواء كانت عربية أو فرنسية، فقلما تجد بيت يخلو من البخور أو دهن العود أو العنبر وعطور من ماركات أجنبية شهيرة. وثمة توقعات من أن تصل حجم مبيعات العطور في الكويت إلى 25 مليون دينار. إلا أن هذه الصناعة التقليدية تواجه عقبات تؤثر على مستقبل هذه الصناعة المهمة تتمثل في انتشار أمراض الحساسية والربو وغيرها من الأمراض الصدرية والجلدية التي قد تجعل العملاء يعزفون عن الإقبال على العطور كنوع من الوقاية.



الورود في إناء فخاري صغير وحرقة لإعطاء رائحة عطرة للجو وكان هذا النوع من العطور جزء من القرابين المقدمة للآلهة أو لتوبيخ المتوفي ولم يكن لأغراض الزينة.

في الحضارة الإسلامية

مع أن الحضارة الإسلامية ورثت الكثير عن الحضارة الأغريقية إلا أن العرب هم أول من استخدم تاج الزهرة لاستخراج ماء الزهور منذ 1300 عام، ولم يستعمل العرب تاج الأزهار كعطر فقط بل استعملوها كدواء أيضاً. ولعل أقدم أنواع العطور في العالم يدعى «عطر الورد» وقد كان رائجا جدا لدى القبائل العربية، تعتبر الأزهار مثل الياسمين والبنفسج وزهر الليمون والورد وغيرها، من المصادر المهمة لاستخراج العطور عند العرب، ولكن جوهر العطر يستخرج من مصادر أخرى غير الأزهار، كالخشب والاسيما خشب الأرز وخشب الصندل، ومن الأوراق مثل التنعاع والغرنوق والخزامى، ومن جذور معينة مثل الزنجبيل والسوسن، إن الطريقة العربية لصناعة العطور تكمن في استقطار نيجان الأزهار مع الماء، وتكون عبر وضع رقائق من الزجاج في إطارات خشبية حيث تغلف بدهن نقي وتغطي بنيجان الأزهار وتكسد الواحدة فوق الأخرى. ويجري تبديل النيجان بين حين والآخر إلى أن يمتص الدهن النسبي الكمية المطلوبة من العطر. ولعل أفضل العلماء في صناعة العطور هو بن سينا الذي اكتشف طريقة استخراج العطر من الورد والتي سميت فيما بعد بالنقطير، وأيضاً من أبرز العلماء العرب في صناعة العطور هو الكندي الذي ذكر في كتابه (كيمياء العطور) قائمة طويلة لعطور مختلفة وكان في أغلب طرقه يستخدم المسك والعنبر كجزء أساسي في أغلب العطور.

في الحضارة الأوروبية الحديثة

ورثت أوروبا أغلب طرقها من العرب وكان أكثر الناس اهتماماً بعلم العطور هم الهولنديين الذين أضافوا الكحول إلى صناعة العطور ومن الملكات اللاتي اهتموا بصناعة العطور هي كاترين دي ميديشي ملكة فرنسا التي كلفت صانع العطور الخاص بهارينسي لن فلورينتن) بإدخال أنواع جديدة من العطور و خلال عصور النهضة تمكنت فرنسا من السيادة في مجال صناعة العطور فقد كان يضع في جنوب فرنسا أهم العطور ومستحضرات التجميل العالمية واهتم ملوك فرنسا جميعاً بالعطور فخلال القرن الثامن عشر كان الملك لويس الخامس عشر مهتم جداً بالعطور فقد كانت عريته الملكية تعهن كل صباح بالعطور وكان أثاثه يدهن يومياً بالعطور وكانت ملابسه تظل داخل إناء العطور لعدة أيام، ولم يهتم الملك لويس الخامس عشر بالعطور في حياته الخاصة فقط بل أمر بتحويل بعض المزارع إلى مزرعة للنباتات العطرية.

الكحول الأيثلي فيذوب الزيت الأساسي في هذا الكحول ويطلق إلى أعلى مع الكحول على السطح الشمعي. ثم يعرض المزيج إلى درجة حرارة معينة فيتنسخ الكحول ويبقى خلفه مادة عالية التركيز من الزيت الأساسي. وهناك طريقة أخرى لاستخلاص الزيوت من الأزهار، يطلق عليها الاستخلاص عن طريق النقع. وفي هذه الطريقة توضع طبقة من الدهون في صحاف زجاجية، وتوزع البتلات فوق هذه الطبقة فتقوم الدهون بامتصاص الزيت من هذه البتلات مكونة مادة شمعية تسمى المرهم العطري، ثم يعالج هذا المرهم بالكحول لفصل الزيت عنه.

<< خامات مختلفة

وتعمل الخامات الحيوانية على إبطاء زوال الزيت الأساسي وتبخيره، وعلى ذلك تجعل شذاها يدوم وقتاً أطول. ومن أجل هذه الخاصية غالباً ما يطلق عليها اسم المواد المثبتة، وتشمل قائمة المقومات العطرية التي تؤخذ من الحيوانات الكاستر، وهي مادة زيتية يفرزها القندس، ومسك الزباد، وهي مادة دهنية تؤخذ من قط الزباد، والمسك المعروف الذي يؤخذ من الأيائل، والعنبر وهو مادة شمعية مصدرها حوت العنبر.

كما تدخل الخامات الاصطناعية في عدد كبير من المواد التي تستخدم في صناعة العطور. ويمكن الحصول على المواد الأولية للخامات الاصطناعية من مصادر طبيعية، أو المواد البترولية والكيميائية، أو قطران الفحم الحجري. وتتميز بعض المواد الاصطناعية بأن لها الخاصية الكيميائية نفسها التي تتكون منها المواد المشابهة لها في الطبيعة، إلا أن بعضها منها لا يوجد له نظير، ويختلف اختلافاً كبيراً عن أية مادة توجد في الطبيعة. وقد استحدثت في السنوات الأخيرة العديد من الروائح الاصطناعية في كل أرجاء العالم لتلبية الحاجة المتزايدة باضراء للعطور، ومجاراة للتجديد والتطور السريع المتسم بالإبداع.

<< تاريخ العطور

في الحضارة المصرية القديمة

كان لمصر الدور الأكبر في تأسيس صناعة العطور وكانت توجد طريقتان لصناعته : الأولى وهي وضع الأزهار في لوحة كبيرة من ورق البردي له طرفان تمسك به سيدتان ويوضع الورد مع قليل من الماء في داخل اللوح ثم تدور كل سيدة الطرف الذي تمسك به عكس اتجاه السيدة الأخرى فيتم عصر الورد وكان يوضع تحتها إناء كبيرة ليسع الكمية المعصورة ثم بعد ذلك تحفظ في أواني خزفية وفخارية وكان يصنع للملكات وزوجات الأمراء والكهنة للترزين به عند الاحتفالات وكان للطبقات الغنية لا يباقي الشعب، أما الطريقة الثانية فتكون عن طريق وضع

كثير من العطور ليست

سوى مزيج من الزيوت

النباتية، وزيوت الأزهار، مع

خامات حيوانية

كان لمصر الدور الأكبر في

تأسيس صناعة العطور

أحدث المناقصات



شركة نفط الكويت

تعلن لجنة المناقصات المركزية عن طرح المناقصة 2005073 - RFP حسب التالي :

الجهة:	شركة نفط الكويت
موضوع المناقصة	انشاء محطات كهربائية فرعية مرفوعة في مناطق جنوب شرق الكويت ELEVATED SUBSTATIONS IN SEK
تاريخ الطرح:	2011-12-04
آخر موعد للعطاء:	2012-04-22
تاريخ الإجتماع التمهيدي:	2011-12-19
نوع المناقصة:	محدودة العروض البديلة لا تقبل عروض بديلة غير قابل للتجزئة
التجزئة:	السعر 5000.0 التأمين 2000000.0
ملاحظات:	

م	رقم المناقصة	موضوع المناقصة	تاريخ الطرح	الجهة
1	ص / م خ ع / 2012/2011/24	توريد محارم ورق تنشيف الايدي وحامل ورق التنشيف	2012-02-19	وزارة الصحة
2	2012/2011/15	تقديم الدعم الفني وصيانة الانظمة المتكاملة الرئيسية	2012-02-19	ديوان الخدمة المدنية
3	2012/2011/10	اعمال صيانة وترميم مباني مجمع الوزارت (الاعمال المدنية والانشائية)	2012-02-19	وزارة المالية
4	2012/2011/38	اعمال الترميم والصيانة بمواقع مختلفة للمساكن الوقفية ومحلقاتها بوزارة الاوقاف والشئون الاسلامية بالمنطقة الاولى (حولي - مبارك الكبير - الاحمدي)	2012-02-19	وزارة الاوقاف والشئون الاسلامية
5	م ع ر س / م / 2012/2011/881	انشاء وانجاز وصيانة المباني العامة بالضاحية (D) بمشروع مدينة صباح الاحمد السكنية	2012-02-19	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
6	4102711	صيانة نظام المراقبة والتحكم بالقاعدة البحرية ومبنى معالي الوزير	2012-02-19	وزارة الدفاع
7	هدش ر / 10 / 2012/2011	تصميم وتنفيذ اعمال احلال و فك و ازالة و توريد و تركيب و صيانة اجهزة و ماكينات التكييف بضالة فجان هلال المطيري بناوي القادسية الرياضي	2012-02-19	الهيئة العامة للشباب والرياضة
8	2013/2012/7	توريد وتركيب وتشغيل اجهزة علمية - كلية الهندسة والبتروك - قسم الهندسة الميكانيكية - جامعة الكويت	2012-02-19	جامعة الكويت
9	2013/2012/3	توريد وتركيب وتشغيل اجهزة كاميرات مراقبة - لمركز نظم المعلومات - جامعة الكويت	2012-02-19	جامعة الكويت
10	ص / م خ ع / 62 / 2012/2011	الصيانة الجذرية لمحطة الغلات الطبية المركزية بمركز الباطنين للحروق	2012-02-19	وزارة الصحة

م	رقم المناقصة	موضوع المناقصة	تاريخ الطرح	الجهة
11	ص / م خ ع / 2012/2011/37	توريد علبة بلاستيك بغطاء للابوات الملوثة للمستشفيات و الرعاية الاولية و الاسنان	2012-02-19	وزارة الصحة
12	ب ب هـ 2012/2011/6	توريد وتركيب وتشغيل اجهزة تحكم لنظام الخدمات الخاص لوزارة المواصلات	2012-02-19	وزارة المواصلات
13	2010/2009/42 ع ا	تزويد بعض المواقع التابعة للوزارة بالمياه العذبة للإدارة العامة لامن الحدود البرية بوزارة الداخلية	2012-02-19	وزارة الداخلية
14	م ع رس / م / 2012/2011/900	انشاء وانجاز وصيانة المباني العامة بالقطاعين (N1 & N3) بمشروع مدينة جابر الاحمد	2012-02-19	المؤسسة العامة للرعاية السكنية
15	ص / م خ ع / 2012/2011/59	انشاء وانجاز وصيانة مبنى العيادات الخارجية بمستشفى الجهراء	2012-02-19	وزارة الصحة
16	و ش ج ع 5 / 2012/2011	اعمال توريد و تركيب و صيانة مرشحات المياه للتبريد بالتبخير للمساحات الخارجية لعدد 10 حدائق اطفال التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية و العمل	2012-02-12	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
17	2012/2011/17	توريد برامج و تراخيص حاسب الي لمركز نظم المعلومات	2012-02-12	وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
18	ص / م خ ع / 2012/2011/64	الصيانة الجذرية لمحطتي الفاكيوم و الهواء الطبي لمستشفى الولادة	2012-02-05	وزارة الصحة
19	ه ر ع / ش أ م / 2012/2011/85	توريد و تركيب اجهزة و أنظمة المباني الذكية لكلية التربية الاساسية (بنات) - مجمع العارضية	2012-02-05	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
20	2012/2011/746	توريد جهاز MRI 1.5 T (Qty . 1	2012-02-05	وزارة الصحة
21	2012/2011/12	توريد وحدة تقطير لتحضير المواد الملقمة لعمليات الزكريير	2012-02-05	معهد الكويت للأبحاث العلمية
22	ص / م خ ع / 2012/2011/76	توريد مطبوعات الاحتياجات السنوية من الملفات الطبية لمرضى المراكز الصحية التخصصية	2012-02-05	وزارة الصحة
23	م ا / 8 / 2012/2011	تجهيز و توريد و تركيب و تشغيل و صيانة اجهزة و برامج قاعات تدريبية و قاعة اجتماعات بمبنى التدريب الجديد في مجلس الأمة	2012-02-05	مجلس الأمة
24	م خ ع / 2012/2011/65	توريد و تركيب خدمة الانترنت و شبكة نقل معلومات لاسلكية داخلية للمستشفيات	2012-02-05	وزارة الصحة
25	2013/2012/8	صيانة اجهزة علمية - كلية الطب - قسم علم الجراثيم - جامعة الكويت	2012-02-05	جامعة الكويت
26	م ا / 4 / 2012/2011	اعمال التشغيل و الصيانة الشاملة لمبنى مجلس الأمة و ملحقاته	2012-02-05	مجلس الأمة

قوة التركيز الاستثماري نحو القطاع تؤدي أكلها 220 مليار دولار إجمالي الاستثمارات الموجهة للصناعات التحويلية الخليجية



«جيلي» تجمع 30 ألف سيارة في مصر سنويا

بكين- اف ب- يبدأ مصنع السيارات الصيني «جيلي» العام الحالي بتجميع سياراته في مصر بالتعاون مع شريك محلي، في ظل تراجع كبير في نمو أول سوق للسيارات في العالم.

وكشف المصنع الصيني في بيان له صدر مؤخرا أن مجموعة «جيلي هولدينغ» التي اشترت العلامة السويدية «فولفو» في العام 2010 مقابل 1.5 مليار دولار، ستعاون مع شركة «جي بي أوتو» بهدف تجميع السيارات المخصصة لسوق شمال إفريقيا.

وأشار المستند الذي لا يقدم أي تفاصيل مالية تتعلق بالاتفاق، إلى أن قدرة سلسلة التجميع ستحدد في البداية بثلاثين ألف وحدة في السنة.

وكان «جيلي» قد أعلن في ديسمبر أنه سيطرح في نهاية العام 2012 أحد تصاميم سياراته «إمغراندي إي سي 7»، في السوق البريطانية.

ويشار إلى أن المصنع يصدر السيارات إلى أكثر من 40 بلدا ويمتلك سلاسل تجميع عدة في الخارج، لا سيما في روسيا وإندونيسيا.

وتسعى شركات صناعة السيارات الصينية أكثر فأكثر إلى فتح فروع لها خارج البلاد. وكانت شركة «غريت وول موتور» قد أعلنت الثلاثاء أنها ستنتج سنويا 50 ألف سيارة في بلغاريا تخصص للسوق الأوروبية. وهي بذلك أصبحت المصنع الصيني الأول الذي يجمع سياراته في أوروبا.

لدى الدول الصناعية على مستوى العالم، وبمنظرة أكثر شمولية فمن الملاحظ أن الضغوط الاقتصادية والمالية العالمية أوجدت مفاهيم جديدة لإدارة القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص القطاع الصناعي، ذلك أن كفاءة التشغيل وتخفيض الكلف وفتح أسواق جديدة جاءت في مقدمة الأولويات والأهداف التي تبحث عنها قطاعات الإنتاج الصناعي، هذا وتزايد فرص دول المنطقة في الحصول على حصص سوقية متصاعدة نظرا لتوافر مصادر الطاقة اللازمة للتشغيل، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف التشغيل الإجمالية بالمقارنة بتكاليف التشغيل لدى الدول خارج المنطقة، وهذا يصب في دائرة رفع كفاءة التشغيل ويدعم سحب الصناعة وتوطينها لدى دول المنطقة على حساب دول أخرى في المنظور المتوسط والبعيد.

وأوجدت الضغوط الاقتصادية والمالية وبشكل خاص لدى منطقة اليورو مسارات متعددة لها ستكون عالية وثيرة الطلب لدى المنطقة الأمر الذي يفتح المجال أمام خيارات متعددة بدءا من انعكاس ذلك إيجابيا على إنتاجية مصاهر الألمنيوم والطلب على منتجاتها إذا ما تراجع الإنتاج لدى منطقة اليورو، فيما يمكن أن تذهب التوقعات إلى أبعد من ذلك لينعكس تراجع وثيرة الطلب والإنتاج لدى منطقة اليورو سلبا على حجم الطلب من الألمنيوم المنتج لدى دول مجلس التعاون، وبالتالي فرض المزيد من الضغوط على صناعة حديثة ومتطورة من شأنها دعم اقتصاديات دول المنطقة وتنويع مصادر دخلها من مصادر غير تقليدية.

أصبحت صناعة الألمنيوم تنطلق من قاعدة قوية ومثلوعة لقطاع الصناعات التحويلية لدى دول مجلس التعاون والتي تتخذ من التوسع والتنوع علوانا لها منذ فترة طويلة.

وتظهر البيانات الصادرة عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، إلى أن إجمالي الاستثمارات الموجهة لقطاع الصناعات التحويلية لدى دول المجلس قد تضاعفت خلال العشر سنوات الماضية لتصل إلى 219.5 مليار دولار حتى نهاية العام 2010، في حين ارتفع عدد المصانع العاملة في قطاع الألمنيوم ليصل إلى 13,035 مصنعا خلال نفس الفترة. واستنادا إلى تقرير الألمنيوم الفصلي الصادر عن «الومنيوم قطر» تستحوذ المملكة العربية السعودية على ما نسبته 36% من إجمالي عدد المصانع المسجلة لدى دول المجلس، فيما ارتفعت الاستثمارات الموظفة لدى القطاع بنسبة 51.5% من إجمالي الاستثمارات الصناعية لدى دول المجلس.

والجدير ذكره هنا أن قوة التركيز الاستثماري نحو قطاع الصناعات التحويلية بدأت تؤتي أكلها على مستوى زيادة إنتاجية القطاع الصناعي والقطاعات ذات العلاقة وتنوعها، وأثرت وستؤثر على نسب مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية، ومن هنا يبدأ الحديث عن النجاح أو الفشل في تنويع مصادر الدخل وإخضاعها لنهج ومفهوم الاستدامة نظرا لضخامة الكلف ممثلة بالاستثمارات الموظفة وانسجاما مع مفهوم تعظيم العوائد المئوية من قطاع النفط والغاز ولضمان بقاء وثيرة النشاط الاقتصادي لنمو بالتوازي مع مستويات النمو

توضع على المنتج المطابق للمواصفات الخليجية العلامة «G» تكشف الألعاب المصنعة من مواد رخيصة



وسيواصل بلاي وولد الشرق الأوسط العمل مع السلطات المحلية لدعم وترويج المنتجات الأصلية فقط التي تعد آمنة للسوق الإقليمية. جدير بالذكر أن لوائح منظمة المعايير الخليجية تم صياغتها تحديدا لحماية المستهلك من المنتجات التي لها مخاطر على الصحة والسلامة نتيجة استخدام مواد خطيرة وأصبغ أو ألوان سامة وحواف حادة وغيرها من المخاطر الناجمة عن أخطاء التصميم الغير آمنة الخ. كما تشمل هذه اللوائح توزيع وبيع هذه المنتجات حول المنطقة حيث تخول المؤسسات المحلية إمكانية مقاضاة كل من يخترق هذه المعايير ولا يلتزم بها.

المنطقة. وانعكس ذلك إيجابا على المعرض ، الذي يعد الحدث التجاري ومنصة التواصل الأبرز في صناعة اللعب والألعاب ومنتجات أسلوب حياة الأطفال في المنطقة. وتشارك في المعرض هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس بهدف زيادة التوعية والتعريف بأخر التشريعات الخاصة بالقطاع وتثقيف جميع مصنعي وتجار تجزئة ومستوردي لعب الأطفال في الإمارات.

من جانبه صرح أحمد بولس الرئيس التنفيذي في إيبوك ميسي فرانكفورت الجهة المنظمة للمعرض بالقول: «إن تطبيق معايير منظمة المعايير الخليجية هو توجه محمود من شأنه أن يضمن خلو السوق من الألعاب والمنتجات الرخيصة المصنعة من مواد خطيرة وغير منضبطة». وتابع: «وستكون علامة G دليلا للمشتريين بأن المنتجات التي يشترونها آمنة لأطفالهم وهو أمر لطالما حرص عليه أولياء الأمور من حول العالم».

وأضاف: «وسوف تضمن هذه المعايير الجديدة أيضا هيكلة الصناعة بشكل أفضل والقضاء على خفايش الصناعة الذين يعتمدون على الواردات الرخيصة في تحقيق أرباحهم.

في ضوء تزايد الوعي بالمخاطر الناجمة عن استيراد لعب وألعاب غير مطابقة للمعايير ومصنعة من مواد رخيصة قد تكون خطيرة فقد بدأت دول منطقة الخليج الآن تطبيق معيار السلامة الذي تفرضه منظمة المعايير الخليجية. ومن الآن يجب أن تتوافق جميع منتجات أسلوب حياة الأطفال واللعب والألعاب التي يتم إنتاجها أو استيرادها أو بيعها مع المتطلبات الحازمة التي فرضتها منظمة المعايير الخليجية وأن تحصل العلامة G للمطابقة الخليجية. إلى ذلك أقيم في دبي خلال الأسبوع الأول من مارس الحالي معرض بلاي وولد الشرق الأوسط الذي يغطي سوق اللعب والألعاب في منطقة الشرق الأوسط والتي باتت أكثر نضجا وتنظيما وهو ما دفع مصنعي وموردي منتجات الأطفال إلى إجراء التغييرات اللازمة بما يلي معايير السلامة الصارمة التي تفرضها السلطات المحلية. وتعد منطقة الشرق الأوسط من أهم الأسواق لمصنعي اللعب والألعاب من حول العالم وذلك بفضل قوة الإنفاق الكبيرة فيها، ولذلك أدت أوضاع السوق المتغيرة إلى زيادة رغبة اللاعبين الدوليين بمواصلة دورهم في هذه

محوري، متعقبا أشعة الشمس بفضل نظام التتبع. ويقول روزا-كلوت «إنه تصميم صغير قوته ثلاثون كيلوواط وهو يكفي عشر عائلات تقريبا وقد بنيناها من باب التجربة». واستندت فكرة المشروع إلى أن الألواح الفوتوفلطية التقليدية تفقد كمية كبيرة من الطاقة نتيجة ارتفاع حرارتها بشكل مفرط في الأيام المشمسة وهي مشكلة يمكن حلها من خلال التبريد بالماء. ويوضح روزا-كلوت الذي يرأس شركة عائلية صغيرة تحمل اسم «سينتك» وتعنى بالأبحاث في قطاعات صناعية وبيئية مختلفة، «إن احتسبا عمل العواكس وحركة الألواح وعملية التبريد بالماء، نجد أن هذا النوع الجديد من الألواح يؤمن ألفي كيلوواط في الساعة سنويا مقابل 1200 كيلوواط في الساعة للألواح الكلاسيكية».

سان جوليانو (إيطاليا) - أ ف ب - على بحيرة كولينيولا الصغيرة في مدينة سان جوليانو بالقرب من بيزا (وسط غرب إيطاليا) ألواح فوتوفلطية وعواكس تشكل مشهدا شبيها بحقل من الزهور منفتحة التوجيهات يطفو على سطح الماء.

ويشرح مصمم المشروع ماركو روزا-كلوت وهو فيزيائي وأستاذ محاضر في جامعة فلورنسا في إنها منصة فوتوفلطية عائمة مزودة بنظام لتتبع أشعة الشمس. إنها المنصة الأولى من نوعها في العالم. والألواح الفوتوفلطية موضوعة بشكل مسطح يحيط بها عاكسان بزواوية قائمة (تسعون درجة) تقريبا يعكسان أشعة الشمس فيشكلان مشهد زهرة منفتحة التوجيهات. وتم تثبيت العناصر كلها على دعامة أفقية على شكل ضليح موصولة بعمود مثبت في قعر البحيرة ويدير التصميم ببطء حول عمود

الوحدة توفر طاقة تكفي 10
عائلات

إطلاق أول
«منصة»

فوتوفلطية»
تتبع الشمس
في العالم

يقدمها الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات

جائزة خليجية للمتميزين في صناعة البلاستيك



يطلق «الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات» الدورة الثانية لجوائز «التميز في صناعة البلاستيك التحويلية 2012» بالتزامن مع فعاليات «منتدى البلاستيك السنوي الثالث» الذي يقام في شهر أبريل المقبل ببني.

وتقدم هذه الجوائز المرموقة، التي تم إطلاقها أثناء دورة العام الفائت من المنتدى، تقديراً وتكريماً للشركات والأفراد المبدعين المتميزين في قطاع المنتجات والحلول البلاستيكية في منطقة الخليج.

وقال الدكتور عبد الوهاب السعدون، أمين عام «الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات»: «يلعب تقدير التميز دوراً هاماً في تشجيع الصناعة الإقليمية على النمو المستدام. وفي ضوء النجاح الكبير الذي لقيته الدورة الافتتاحية من جوائز التميز في العام الماضي نتوقع لدورة العام الحالي المزيد من النجاح».

وأضاف د. السعدون: «تأتي هذه الجوائز استكمالاً للجهود التي يبذلها الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات لتشجيع القطاع على الاستثمار في الابتكار والإبداع لمآله من مردود إيجابي مباشر على أداء الشركات والمنشآت العاملة في هذا القطاع الاستراتيجي إقليمياً والذي ينمو بمعدلات عالية تقدر بنحو 8.5% سنوياً. كما تتسجم هذه الجوائز مع السياق العام منتدى البلاستيك إذ أنها تحت المشاركين على الحوار والنقاش».

وتم تحديد الموعد النهائي لتقديم طلبات المشاركة في «جوائز التميز في صناعة البلاستيك التحويلية 2012» بيوم 15 مارس، وتتضمن الجوائز خمس فئات منها ثلاث رئيسية للقطاعات الفرعية في صناعة البلاستيك وهي: التغليف البلاستيكي والمنتجات الاستهلاكية، ومنتجات البناء والمنتجات الصناعية، ومنتجات وآليات عمل صناعة البلاستيك المستدامة.

كما سيتم تقديم جائزتين إضافيتين هما: «جائزة أفضل الشركات الداعمة للقطاع» و«جائزة المواهب المتميزة بقطاع البلاستيك»، حيث تقدم الأولى لأبرز شركات ومزودي خدمات الدعم لقطاع البلاستيك، مثل مصنعي القوالب والعدد والمكانس

منتجي الراتنج وتجهيزات المعالجة الحرارية للبلاستيك واختصاصيي تقنية المعلومات والمنظمات غير الحكومية، في حين تم تخصيص «جائزة المواهب المتميزة بقطاع البلاستيك» لفرق العمل والأفراد الذي قدموا مساهمات كبيرة لقطاع البلاستيك في منطقة الخليج، مثل المستثمرين ورواد الأعمال والباحثين والأكاديميين.

وسوف يتم تقييم المشاركات المسجلة من قبل لجنة مستقلة من الخبراء تقوم بتسمية الفائزين الذين سيتم تكريمهم في حفل خاص بمشاركة قادة صناعة البلاستيك في منطقة الخليج.

وتقام فعاليات «منتدى جيبيكا السنوي الثالث للبلاستيك» ببني بين 3 و5 أبريل تحت عنوان «صناعة البلاستيك التحويلية: فرص النمو في الأسواق التنافسية»، وذلك بمشاركة متحدثين من داخل وخارج منطقة الخليج. وسيتم تنظيم ورشة عمل خاصة لتقديم عرض عن فرص تسويق المنتجات البلاستيكية الخليجية في الأسواق العالمية وتحديداً في الهند وأوروبا وأمريكا الشمالية بمشاركة متحدثين من شركات إستشارية عالمية متخصصة في هذا القطاع.

فاتورة الغذاء المستورد
70 مليار دولار سنويا

رجال الاعمال العرب يطالبون باعادة النظر في النظام الاقتصادي الاقليمي

الدوحة- افاد دعا «الملتقى الرابع عشر لمجتمع الأعمال العربي» الذي عقد في الدوحة مؤخراً الى إعادة النظر في النظام الاقتصادي العربي وبإصدار توصيات لتعزيز دور رجال الأعمال واندماج الاقتصاديات العربية ومساعدة دول الربيع العربي. وجاء في البيان الختامي للملتقى انه «اصح من الضروري إعادة النظر في النظام الاقتصادي العربي كصعود اقتصادي رهني لا براعي أسس قواعد التوزيع العادل للدخل ومعلم التنمية».

وأشار البيان الى ان «الأحداث التي آلمت بعض الدول العربية تسببت في دمار كبير للبنى التحتية والوقفية والإنتاجية وخسائر اقتصادية تجاوزت أكثر من 100 مليار دولار». ولفت البيان الى ان «منظمة العمل العربية أكدت أن معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ في العالم لتتراوح بين 14% و20%».

ودعا في هذا الاطار الحكومات العربية «الى اصلاح العجلة العربية بدلاً من العجلة الأجنبية لا سيما وان ملايين الشباب العرب يتدفقون سنوياً الى سوق العمل» مع توقعات بان «يصل عدد المتعطلين عن العمل خلال العام الحالي الى حوالي 30 مليون عربي يتطلب علاجها استثمارات هائلة لإسئدات 5 ملايين فرصة عمل سنوياً».

وأعتبر ان «المنطقة في الوطن العربي تسببت في رفع عدد الفقراء الى أكثر من خمسة وثلاثين مليوناً بالإضافة الى «استيراد الدول العربية ما يزيد على نصف احتياجاتها من السلع الغذائية لتتجاوز عكورة الغذاء العربي المستورد 70 مليار دولار سنوياً».

وعلى ضوء ذلك رأى المشاركون أن الاقتصاد العربي «بحاجة أكثر من أي وقت مضى لتنفيذ استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي المشترك التي انبثقت عن مؤتمرات القمة العربية».

وطالبوا «بتسريع تنفيذ القرارات التي صدرت عن هذه القمم في اقامة المشاريع الاستراتيجية في البنى التحتية وتطوير التبادل العربي البيني وازالة عوائق النقل والاجراءات البيروقراطية لتنفيذ المشروعات وتوطين الإستثمارات وصولاً الى اقامة كيان اقتصادي عربي متين».



واي

المنتجات الأجنبية



المنتج الوطني
كأهمنا قدامين نشجع
هايمو يقول بسلام!

كوبيتي
منوع وطني

عبدالمعز الخويطر

رؤية جديدة .. مضمون متجدد

تصدر مجلة «الصناعي» بحلة جديدة ومتميزة اعتباراً من العدد الحالي وذلك في إطار تطبيق الاتحاد خطة تطويرية شاملة مما يصب في نهضة القطاع الصناعي وتطوره.

وتحرص أسرة التحرير على الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية والتي تتطلب اتباع أسلوباً شفافاً وموضوعياً في تناول الموضوعات ووجهات النظر المختلفة.

ولنشر خبر أو شكوى خاصة بكم أو للإعلان في صفحات المجلة، يرجى التواصل عبر الأرقام التالية:
هاتف : 4 / 2 / 22403561 فاكس : 2240 3568
hadeel-j@kiu-kw.org أو kiu@kiu-kw.org
العنوان البريدي : الصفاة 13136 دولة الكويت

«الصناعي» .. صوتك الصادق

الصناعي



مجلة شهرية تصدر عن اتحاد الصناعات الكويتية



الكيمياء بين الأجيال - خالدة كالحب.

نفيسة كالتراث. قيمة كدرس تناقلته الأجيال من جيل أكثر حكمة ودراية. هذه هي كيمياء العنصر الإنساني. عبر أكثر من ٣٠ سنة، نجحت داو بربط الكيمياء والابداع مع مبادئ الاستدامة للمساهمة بشكل إيجابي في الشرق الأوسط. من الإدارة البيئية، الى روح تأسيس المشاريع،

Dow

وحتى الإلهام العلمي، تلتزم داو بدعم النمو

الاقتصادي المستدام للأجيال القادمة. لمعرفة المزيد عن

داو والعنصر الإنساني، يرجى الإتصال بمقرنا الإقليمي

على هاتف رقم: ٨١٦٦ ٣٣٢ ٤ ٩٧١+ أو زيارة موقعنا على

الإنترنيت dowmiddleeast.com

الصناعيا

مجلة شهرية تصدر عن



اتحاد الصناعات الكويتية

بإشراف
اللجنة الإعلامية

رئيس التحرير
طارق سليمان الشعيبل

المدير العام
هند صبيح الصبيح

مدير التحرير
هديل جعفر

العنوان
مبنى غرفة تجارة وصناعة الكويت

ص.ب. 27517
الصفحة 13136 دولة الكويت

هاتف
22403564
22403562
22403561
فاكس
22403568

www.kiu.kw.org

جميع المقالات والأبحاث
المنشورة لا تمثل بالضرورة
رأي اتحاد الصناعات الكويتية

سعر البيع | K.D 1

سعر الاشتراك | K.D 10

المنتج الوطني..
بين الحاضر والغائب



البدر ل «الصناعي» :
التنمية في الكويت ..
خرسانية



العمالة الوطنية
.. حلم يؤرق المصانع



«الخليج» .. حيث الريادة
في صناعة الزجاج



التركيب ..
محافظ البيئة



تقنية النانو في خدمة البيئة

رسالة إلى الحكومة ومجلسها !

يرحب اتحاد الصناعات الكويتية بالوزراء الجدد وأعضاء مجلس الأمة الأفاضل الذين سعدوا إلى قبة عبد الله السالم باختيار وثقة الشعب الكويتي بجميع أطيافه. والقطاع الصناعي يحدوه الأمل في أن يعم التوافق ما بين السلمتين التشريعية والتنفيذية وذلك لأهمية الاستقرار السياسي في تحقيق الخطط التنموية المنشودة ، فقد لاحظنا في الآونة الأخيرة انحراف المسار السياسي والذي ساهم بشكل مباشر في تعطيل إقرار قوانين محددة والتأخر في تشييد المشروعات الواردة في خطة القومية على حد سواء . وفي الواقع ، لقد سعى اتحاد الصناعات إلى إرساء قواعد محفزات التنمية الصناعية عبر تحديد المعوقات واقترح الحلول المثلى لها، إذ أن الكثير من تلك البنود تحققت وعلى رأسها صدور قرار خاص في تفعيل مركز الخدمة المتكاملة التابع للهيلة العامة للصناعة وإعداد المرسوم الخاص بتشجيع المنتج الوطني والذي لا يزال في قبضة الفتوى والتشريع. في الواقع ، لابد من وجود إستراتيجية واضحة للصناعة المحلية وان كانت خطة الأهداف الإستراتيجية حتى العام 2035 قد ارتكزت على رفع معدلات النمو الاقتصادي للمقطاعات غير النفطية وزيادة القطاع الخاص للمشاط الاقتصادي.

كما أشارت الخطة إلى الوضع غير السليم لقطاع الصناعات الذي تهيمن عليه صناعة المنتجات البترولية واعتبرت ذلك خللاً هيكلياً في الاقتصاد ينبغي العمل على معالجته من خلال تنويع القاعدة الإنتاجية عبر تشجيع الصناعة التحويلية ، وذلك من خلال تنفيذ حزمة من السياسات الهادفة إلى رفع زيادة معدل النمو الحقيقي المستهدف له ليبلغ 12٪. لكن واقع الحال يشير إلى زيادة في حجم المعوقات التي تمنع انطلاق الصناعة،

وهي برأي الاتحاد معوقات لازمتها منذ أمد بعيد ولكن ما زاد قسئ تفاقمها هو إدخال الصناعة عنوة في أتون صراع سياسي مما ساهم في تراجع ثقة المستثمر في هذا القطاع الحيوي. لذا يأمل الاتحاد أن يتابع وزير التجارة والصناعة الجديد أنس الصالح الإنجازات التي حققتها الوزارة السابقة فيما يتعلق بالقطاع الصناعي، فالمعوقات التي تعترض القطاع ليست غريبة عن الوزير خصوصاً وأنه في قلب القطاع الخاص الذي يفتقر عموماً إلى التشجيع والاهتمام من قبل حكومته. أما بالنسبة لأولويات السلطة التشريعية،

فكان من الأجدى أن يتبنى النواب السبل الكفيلة لتحقيق التنمية الصناعية عبر بناء مدن صناعية متكاملة أسوة في دول الجوار وأخرى بيئية وفق أحدث التكنولوجيا المستخدمة في هذا المجال ، وذلك بالطبع لن يتحقق إلا عن طريق خلق «حس صناعي» لدى النواب يساهم في وضع هموم الصناعة المحلية والحلول المقترحة على رأس هرم أولوياتهم .

مجلس الإدارة

حسين علي الخرافي
رئيس الاتحاد

مشاري أحمد حمادة
نائب الرئيس

عبدالله خالد المطوع
أمين الصندوق

أحمد سليمان القضيبي
أمين السر

خالد مهمل المصنف
أمين لسر المساعد

أنور جواد بومخمين
عضو مجلس إدارة

خالد العبدالعتي
عضو مجلس إدارة

طارق سليمان الشغيل
عضو مجلس إدارة

ناصر بدر الشهران
عضو مجلس إدارة

لجان الاتحاد

اللجنة التنفيذية

حسين علي الخرافي

مشاري أحمد حمادة

عبدالله خالد المطوع

أحمد سليمان القضيبي

خالد مهمل المصنف

لجنة الشكاوى

ودعم المنتج الوطني

خالد العبدالعتي

أحمد سليمان القضيبي

خالد مهمل المصنف

أحمد ناصر الخشتي

أحمد حامد الثوري

أحمد علي الماجد

هيثم محمد الرفاعي

علي حسين الكندري

ريم قيس الغانم

وسام إبراهيم الحرز

اللجنة الإعلامية

طارق سليمان الشغيل

ناصر بدر الشهران

أنور جواد بومخمين

عثمان زاحم الزاحم

ضاري بروجس البرجس

جمال اللمو

جعفر الوابل

خلق التداولات الوهمية على الأسهم لم يعد مجديا والرواج في المرحلة المقبلة من نصيب الأنشطة التشغيلية

شطب الشركات المدرجة المتعثرة

يدفع السيولة باتجاه القطاع الصناعي



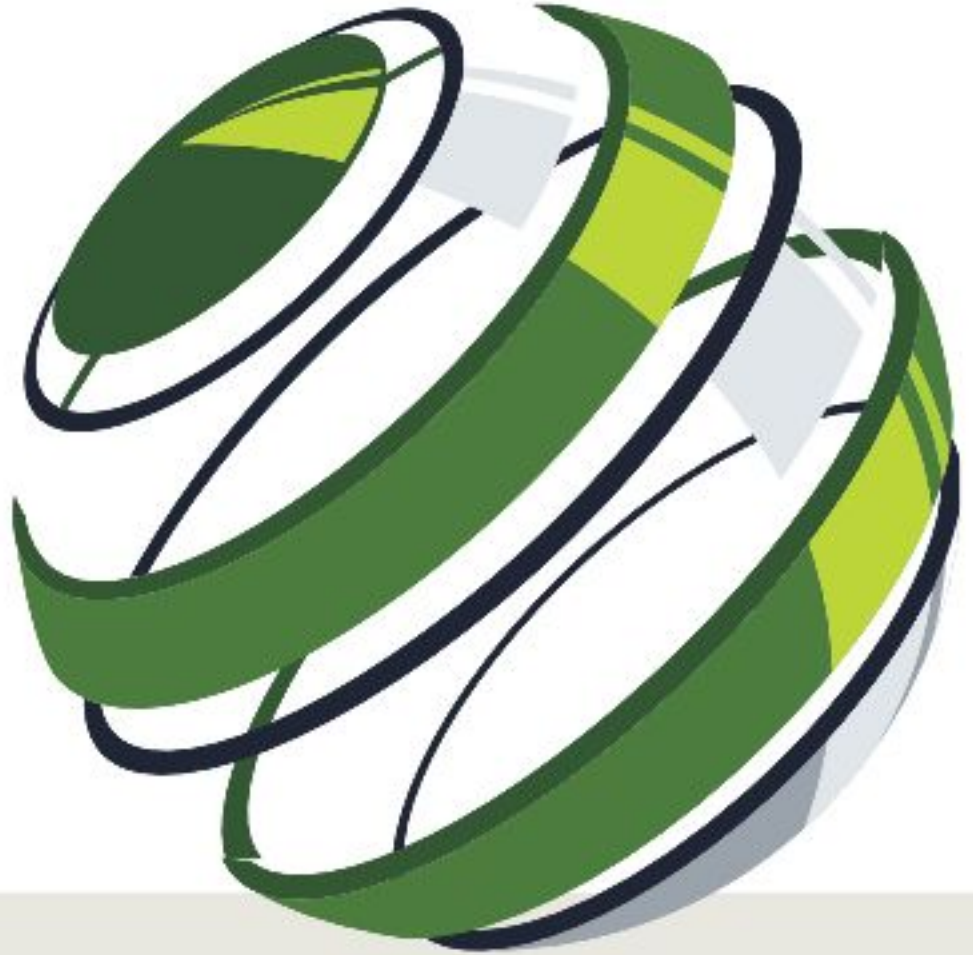
المنتج الوطني ..

بين الحاضر والغائب

على الرغم من صدور العديد من المراسيم والقرارات التي تصب في تشجيع المنتج الوطني وإعطائه الأفضلية في المناقصات الحكومية، إلا أن المصنع المحلي لا يزال يواجه صعوبات كثيرة في بيع منتجه للجهات الحكومية لعدم تفعيل بعض تلك القرارات الصادرة سابقاً. وعلى عكس الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي التي تمنح منتجاتها الوطنية الدعم اللازم للنمو والتطور خصوصاً أن الخطط التنموية لمعظم تلك الدول تنص على رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الوطني الإجمالي إلى ما يزيد عن 20% مما يشكل دخلاً مجدياً إلى جانب مبيعاتها من النفط والغاز وما شابه. وقبل الدخول في تفاصيل القضية، ينبغي التطرق إلى تعريف المنتج الوطني حسب ما أشار إليه قانون رقم (56) لسنة 1996 في شأن إصدار قانون الصناعة.

مع ارتفاع معدلات الاحتباس الحراري والخطر من حدوث تحولات بيئية خطيرة بسبب زيادة نسبة ثاني أكسيد الكربون والأبخرة السامة، ينتقل العالم إلى الصناعات الخضراء وهي الصناعات التي لا تعتمد على التكسب المالي بقدر أهميتها في تحسين الوضع البيئي العالمي عبر الوصول إلى المستويات الدنيا من الملوثات .

وحسب دراسات وتقارير سابقة ، تتجه الشركات الكبرى في ألمانيا - على سبيل المثال لا الحصر - إلى اعتماد التقنيات الخضراء صديقة البيئة و من المتوقع إن تتحول صناعة البيئة في ألمانيا مع حلول عام 2020 إلى القطاع الصناعي الأهم، لتكون العصب المحرك لسوق العمل، ولذلك تشكل تقنيات البيئة العمود الفقري لصناعة القرن الحادي والعشرين وقد عمد الكثير من الخبراء إلى تحليل مستقبل هذا القطاع الصناعي وأجروا استطلاعات شملت 1300 شركة و200 مؤسسة أبحاث، والنتائج التي انتهت إليها الاستطلاعات والدراسات تبشر بأمال كبيرة، وحسب خبراء بيئيون ، فإن حجم أعمال قطاع صناعة البيئة في العالم سوف يتضاعف حتى عام 2020 ليصل إلى 3100 مليار يورو و ألمانيا بدورها سوف تبقى في موقع الريادة فالصناعات التي تقوم على إنتاج الطاقة من الشمس والرياح والماء تعتبر اليوم من أهم الصادرات الألمانية.



« تقنيات خضراء

وتتراوح حصة الشركات الألمانية من السوق العالمية للصناعات المستقبلية الواعدة في مجالات الكهروضوئية والطاقة الشمسية وطاقات الرياح والمياه بين 21 و35%، وحوالي 90% من التجهيزات يتم إنتاجها في ألمانيا و 14% من الناتج القومي المحلي في عام 2020 سوف تكون ناجمة عن هذا القطاع المتسارع النمو وسيصل عدد العاملين فيه خلال عشر سنوات 2,2 مليون إنسان في مقابل 1,1 مليون يعملون فيه حالياً، ما يعني أن الاقتصاد القومي يقف على عتبة تغييرات جوهرية، ويقول الخبراء أن المستقبل ليس فقط عبارة عن المزيد من السيارات أو الكيماويات أو الآلات ، وإنما أيضا المزيد من التقنية العالية الخضراء، والتقنية الخضراء تتيح فرص العمل والمزيد من الدخل والرفاهية.

الاستثمار في التقنيات الخضراء أجدى مع

تأزم ظاهرة الاحتباس الحراري

العالم يطير

إلى الصناعة الخضراء



يعرّف المنتج الوطني على أنه كل منتج يتم إنتاجه في دولة الكويت حسب القوانين والنظم المعمول بها وللعلم ، توجد مصانع وورش محلية تقوم بالإنتاج دون الحصول على ترخيص بذلك .

أما المنتجات ذات المنشأ الوطني، وهي التي تنتجها دول مجلس التعاون الخليجي وتعامل معاملة المنتج الوطني بموجب قانون بشأن النظام الموحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1989/7).

«أدأ ما هي المشكلة؟»

في الواقع، لا تلتزم الكثير من الجهات الحكومية في تطبيق القرارات والمراسيم السابقة والتي منحت المنتج الوطني عناية بالغة عن طريق إعطاء الأولوية للمنتج الوطني في مشترياتها ومشاريعها مما يساهم في ضياع الكثير من الفرص على المصانع المحلية.

كما أن الاتحاد يحدوه الأمل في أن يخرج المرسوم الجديد من قبضة الفتوى والتشريع والذي يحمل بنوداً هامة لتشجيع المنتج الوطني ، وهو مشروع عكف الاتحاد على تحقيقه بالتعاون مع مستشارين وخبراء لهم باع طويل في هذا المجال على أيام وزير التجارة والصناعة السابقة د. أماني بورسلي.

ويقول عدد من أصحاب المصانع المحلية لـ «الصناعي» أن المشكلة الحقيقية تكمن في الموظفين في الإدارات السفلى والوسطى في الوزارات والجهات الحكومية المختلفة ، إذ أن الكثير منهم لا يكون على دراية كاملة بالقوانين السابقة مما يلحق ضرراً بالغاً بالمنتج الوطني ، ناهيك عن وجود ضعفاء النفوس من الموظفين الحكوميين الذين يقبلون الرشوة أو الواسطات والمحسوبيات لتميرير مناقصة لصالح فلان وجرمان علان مع أنه مطابق للمواصفات والمقاييس.

وللعلم، أجرى وزير التجارة والصناعة السابق أحمد راشد الهاورون بعض التعديلات على المرسوم الحالي و بحث مشروع مرسوم إنشاء لجنة لدعم المنتجات الوطنية وذلك بهدف الإشراف والمتابعة على مدى التزام الجهات المتعاقدة بالشروط الواردة ضمن الوثائق الفنية والتعاقدية الخاصة بدعم المنتج الوطني ، إلا أن تلك المشاريع وعلى الرغم من أهميتها في توطيد رأس المال الكويتي ، لم تثر اللور حتى الآن .

«قانون أمرج»

لقد خاب أمل الكثير من الصناعيين غداة اقرار قانون المناقصات العاصة من قبل اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة إذ أبقى القانون على نسبة مفاضلة المنتج الوطني مفرانة بالاجنبي وهي 10% فقط ،بينما سعى الاتحاد لسنوات الطويلة على رفع تلك النسبة الى 20% في ظل انفتاح السوق المحلية نتيجة لعدم توفير حماية تامة للمنتجات الوطنية وتعرض بعض تلك المنتجات لممارسات الاغراق والمنافسة غير العادلة من المنتجات المستوردة وبسبب ميزة وفورات الانتاج لدى الدول المستوردة ، إلا أن المحاولات السابقة ضاعت سنا .

وتحسباً من خروج قانون المناقصات على صيغته السابقة ، لشد أجرى الاتحاد تعديلات على القانون بما يتلاءم مع المستجدات الاقتصادية . وينبغي الإشارة الى أنه قد مضى 12 سنة منذ تقديم النواب باقتراح تعديل القانون الحالي بهدف حماية أموال الدولة وضمان سلامة تنفيذ مشروعاتها ومراعاة العدالة بين المتنافسين في المناقصة وتشجيع المنتج المحلي ، وهي لاشك مدة غير قصيرة للمراجعة .

ليس ذلك فحسب ، وإنما خاطب الاتحاد لجنة المناقصات عام 2000 حول عدم جواز وضع اسم المنتج الوطني والاجنبي في خانتين متقاربتين في المناقصة الواحدة وقد أقرت اللجنة ومنذ 12 سنة عدم جواز ذلك ولا تزال تلك الممارسات قائمة دون تعديل.

هل تنجح الحكومة الجديدة في تشجيع المنتج الوطني عبر تفعيل قراراتها؟

غياب تفعيل المراسيم والقرارات السابقة بعثر الآمال وضع المصالح

ينبغي مراجعة قانون المناقصات ورفع نسبة افضلية المنتج الوطني أمام الاجنبي

الجمعيات تحرق أرباح الشركات وتاجير الأرفف بلغ 300 الف دينار



« الخروج من الترقب »

« شطب شركات »

ومن المتوقع ان تشهد شركات القطاع الصناعي في بورصة الكويت خلال الفترة المقبلة نشاطا في حركة التداولات على أسهمها مستفيدة من قرار ادارة السوق شطب 9 شركات لم تقدم بياناتها المالية حتى الآن وانذار تسعة أخرى عبر مهلة نهائية، وهو ما يعني تراجع المضاربات على الأسهم الصغيرة العائدة لشركات في غالبيتها لا تمتلك أنشطة تشغيلية، ومن ثم توجه السيولة من هذه الأسهم بدافع الخوف من قرارات جديدة تصدرها ادارة البورصة تجاه هذه النوعية من الشركات الى أسهم تشغيلية ذات عائده وهو النمط السائد في القطاع الصناعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على التشغيل في جني أرباحه. ومنذ شطب الشركات المتعثرة والبورصة في منحى صاعد مع تزايد تدفق السيولة بشكل ملحوظ وعمليات تغيير المراكز التي رفعت معدلات التداول وقيمها، كما ان شطب الشركات التسعة خفض المعرض من الأسهم، وهي عملية تحتاجها البورصة بشكل أكبر، فتقليص عدد الشركات يجعل عدد الأسهم المعرضة متناسبا مع مستوى الطلب الحالي، ويوجه السيولة إلى الشركات التي تملك استثمارات حقيقية وليست عمليات وهمية «ورقية».

وفي ظل العوامل المشجعة ينصح المحللون المستثمرين بالابتعاد عن المضاربة والبقاء في سوق الأوراق المالية لفترات تتراوح بين 11 أسبوعا و50 أسبوعا طالما ان مؤشر البورصة يحافظ على مستوى اغلاق فوق 6 آلاف نقطة، وما يدعم توجه السيولة باتجاه القطاع الصناعي الفئاع التي ترسخت وانعكست في شطب الشركات المتعثرة بأن خلق التداولات الوهمية على الأسهم لم يعد مجديا وان التقييم وتوجيه السيولة يتعين ان يكون استنادا الى جودة الأصول ونشاط الشركات التشغيلية.

وقد ساعد على نشاط التداولات في فبراير الخروج النسبي من حالة الترقب التي لازمت المستثمرين في يناير بضغط من الأحداث السياسية، وذلك بعد ان اكتملت الصورة على صعيد إنتخابات مجلس الأمة، وبعد ان أعلنت معظم الشركات والبنوك عن نتائجها المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 ويترقب القطاع الصناعي تحرك الحكومة الجديدة وفق جدول زمني واضح وفي اطار خطة التنمية لتنشيط القطاع وتعظيم مساهمته في الناتج المحلي، لاسيما في الوقت الذي بدأت فيه السعودية الجارة الخليجية جني ثمار تحفيزها للصناعات التحويلية عبر حزمة أقرت في اطار الخطة الخمسية التي تفتتح في 2014.

ويأمل المراقبون ان يكون التغيير الذي حدث في نتائج مجلس الأمة حافزا دافعا للحكومة الجديدة بأن تقابله برؤية اقتصادية جديدة متحررة من أساليب الماضي وذات جدية كبيرة في تنفيذها، وأن تتعامل مع المتغيرات الجديدة وتفهم أن الكويت أصبحت بحاجة ماسة لمرحلة التغيير الفعلي على أرض الواقع.

وقد أكد وزير التجارة والصناعة في أول تصريح له أنه سيعمل على تحسين بيئة الأعمال التجارية والصناعية، إضافة إلى منع الاحتكار وتشجيع المنافسة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد، مشدداً على أن أولوياته في المرحلة القادمة هي إحداث مناخ تشريعي متكامل، بالإضافة إلى وضع خطوات ملموسة للحد من البيروقراطية المعيقة للأعمال التجارية والصناعية، فضلاً عن ترتيب أوضاع سوق الكويت للأوراق المالية وفقاً لقانون هيئة أسواق المال ولائحته التنفيذية.

تشير معدلات التداول في سوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر فبراير الماضي الى ارتفاع ملحوظ في معدل السيولة بشكل لم تشهده خلال السنوات الماضية وهو ما يبشر بإمكانية تعافي السوق من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تلازمه منذ العام 2008، إذ قفزت القيمة السوقية وارتفعت كمية الأسهم المتداولة، وهو ما انعكس ايجابيا على أداء قطاع الصناعة الذي كان قد سجل التراجع الأكبر في البورصة في منتصف يناير الماضي ليتجه بعدها في مسار صاعد ملحوظ حتى نهاية تداولات فبراير.



« مطلوب فوراً »

- سرعة إقرار هذا مرسوم تشجيع المنتج الوطني الجديد نظراً لأهميته في تفعيل القرارات الصادرة.
- مخاطبة جميع الجهات الحكومية للتأكد على تنفيذ القرارات الصادرة بشأن تطبيق أفضلية الشراء للمنتج الوطني، تفعيلاً للمادة (17) من قانون الصناعة.
- إلزام جميع مؤسسات الدولة بتكليف إدارة أو وحدة لديها لتكون مسؤولة عن كل ما يختص بدعم واستخدام المنتج الوطني ومراقبة تنفيذ القرارات الخاصة به.
- تفعيل القرارات الصادرة من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بخصوص إزالة كافة المعوقات التي تعترض ترويج المنتج الوطني في الجمعيات التعاونية.
- تعديل قانون المناقصات العامة بحيث يتم رفع نسبة أفضلية المنتج الوطني عن نظيره الأجنبي إلى 20% بدلاً من النسبة المتضمنة في القانون والتي لا تتجاوز 10%.

فقد إقرار اللجنة فيما يتعلق بتدقيق وثائق المشتريات الحكومية بعدم جواز النص على اسم بلد المنشأ بأي حال من الأحوال مع ضرورة إضافة عبارة أو ما يماثله عند النص على اسم الماركات التجارية .

« الجمعيات التعاونية »

تقف الكثير من المعوقات في طريق الترويج للمنتج الوطني في الجمعيات التعاونية على الرغم من صدور العديد من القرارات من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بشأن إزالة كافة المعوقات التي تقف في طريق المنتج الوطني في الجمعيات ، إلا أن جميع تلك القرارات لا تزال غير مطبقة على أرض الواقع .

ويقول مضطعون بهذا الشأن ، أن عمل الجمعيات قد انحرف عن مساره الصحيح ، إذ أصبحت جهات ربحية بالدرجة الأولى ، فتبلغ قبضة التاجير في الجمعية 300 الف دينار سنوياً كحد أدنى تنفقه المصانع من جيوبها مما يأكل أرباحها المحققة سنوياً ويحد من توسع أعمالها ولعل من أهم القرارات الصادرة بهذا الشأن:

- القرار الوزاري رقم (54) لسنة 1994 بشأن تنشيط وترويج المنتجات الوطنية .
- القرار الوزاري رقم (195) لسنة 2000 بشأن تنظيم العمل التعاوني .
- القرار الوزاري رقم (215) لسنة 2000 بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم (195) لسنة 2000.

**المنتج الوطني يتعرض
لممارسات الإغراق
والمنافسة غير العادلة من
المنتج المستورد**

**قانون المناقصات الجديد
أبقى على نسبة الأفضلية
والبالغة 10% فقط بينما
الاتحاد حاول رفعها إلى
20%**

**ينبغي تكليف وحدة
تكون مسؤولة عن دعم
وإستخدام المنتج الوطني**



فالحقيقة أن التقنية العالية الخضراء خرجت منذ زمن من إطار البيئة لتسرق الأضواء وتصبح التقنية الخضراء في مركز الحدث الاقتصادي بالإضافة إلى أن حركات البيئة التي انطلقت في سنوات مبكرة فتحت المجال أمام هذا التطور بعد تمهيدها الطريق لها في المجتمع وفي صالونات السياسة. وقد كانت القوانين التي وضعت لتشجيع حماية البيئة من خلال الدعم كانت من العوامل الأساسية التي ساعدت على بروز شركات البيئة حسب قبول الكثير من الصناعيين ولقد أصبحت تقنية البيئة أحد الأولاد المحبوبين والمطلوبين للسياسة وهكذا يتم التعامل معها.

<< ركب الموجه

وبعد إعطاء اهتمام أكبر لتوليد الطاقة المتجددة أصبحت مواهب الهندسة الألمانية مدعومة بروح العصر وتمكنت من إبراز مهاراتها وإثبات تفوقها في الكثير من المجالات في مجال اقتصاد الماء البيئي والاستفادة من النفايات لتوليد الطاقة وغيره، لذلك فإن التقنية الخضراء في ألمانيا تحلل غالباً الصدارة في العالم.

و مع أن الولايات المتحدة والصين تحاولان اللحاق بالركب عن قول دينمار انتر في المعهد الألماني للأبحاث الاقتصادية في برلين ، إلا أن ألمانيا سوف تكون قاهرة على الاحتفاظ بمكان الصدارة حيث أن تفوقها التقني وإمكاناتها العلمية والمعرفية كبيرة جداً ولسبب أن قطاع صناعة البيئة يعتبر مغرباً لتحقيقه ربحية عالية فإن المستثمرين يقدمون على المزيد من الاستثمار في هذا المجال والشركات الجديدة الصاعدة تتعاون مع الشركات الصناعية القائمة، وهكذا يتلاقى رأس المال مع الخبرة في هذا القطاع الاقتصادي.

ومن الشركات التي شاركت بالصناعة الخضراء شركة بوش التي تعتبر أحد أهم منتجي السيارات في العالم فهي أعلنت أن تقنيات البيئة أصبحت جزءاً أساسياً من مجالات نشاطاتها وقامت بالناسي بتوظيف إمكانات هائلة والاستثمار في شركات تعمل في هذا المجال، بمعنى أن أصحاب الشركات والمصانع التقليدية لا يترددون في اقتحام عالم الصناعات البيئية.

<< الصناعة الخضراء والدول العربية

أين العالم العربي من الصناعة الخضراء ؟ على الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهده القطاع الصناعي في المنطقة العربية خلال العقدين الماضيين، سواء من ناحية التوسع في الإنتاج وزيادة إقامة الوحدات الصناعية، أو من ناحية زيادة أنواع السلع المنتجة، فإنه

الصناعات الخضراء، بهدف نقل التكنولوجيا وتوطينها، والتطوير الصناعي، مع تبني نماذج اقتصادية تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية والاقتصاديات الوطنية، مع تأمين الدعم المالي اللازم لذلك.

لا يزال يواجه العديد من التحديات الأساسية منها بالخصوص كيفية جعل الصناعة العربية أكثر انسجاماً مع متطلبات التنمية المستدامة من خلال تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية، بما يساهم في تحسين أنماط الإنتاج والاستهلاك والالتزام بإدارة بيئية للصناعة تسمح للصناعيين بتحسين نوعية المنتج ورفع مستوى تنافسيته في الأسواق.

وتشكل التغيرات المناخية تحدياً إضافياً يضاف إلى قائمة تحديات التنمية الصناعية في الدول العربية، خصوصاً وأن هناك تداخلات عديدة بين تقلبات المناخ وتغيراته وبين الصناعة، حيث تساهم الصناعة في زيادة تقلبات المناخ وتغيراته سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من خلال انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تساهم في تدهور طبقة الأوزون. كما تؤدي التغيرات المناخية إلى حدوث تغيرات في درجات الحرارة والرطوبة والأمطار والرياح وغيرها من عناصر المناخ، ما ينتج عنه العديد من الظواهر البيئية التي لها انعكاسات سلبية على التنمية الصناعية.

وتشير تقارير سابقة إلى ضرورة تحسين كفاءة استخدام الطاقة والتحول إلى تكنولوجيات منخفضة الكربون، والتوسع في استخدام الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي في المنطقة، عندما تتوافر الجودي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، إضافة إلى وضع سياسات وآليات عمل مناسبة لتأمين التنسيق بين مراكز البحث العلمي والجامعات والشركات والمؤسسات العاملة في مجال

صناعة البيئة في العالم

سوف تتضاعف حتى عام

2020 لتصل إلى 3100

مليار يورو وألمانيا في

الصدارة

النجاح لا يقاس بعدد

السيارات أو الآلات وإنما في

فعالية التقنيات الخضراء

الجديدة

الصناعة



مجلة شهرية
تصدر عن
اتحاد الصناعات
الكويتية

العدد 171

مارس 2012

البدر لـ «الصناعي»:
التنمية في الكويت ..
خرسانية

العمالة الوطنية
.. حلم يؤرق المصانع

لماذا على الدولة
تشجيع الصناعة في
الوقت الراهن؟

المنتج الوطني

.. بين الحاضر والغائب



الصحة غالية



صحتكم وصحة أولادكم أولى اهتماماتنا

فمن أجل ذلك اخترنا في صناعة منتجاتنا أجود أنواع الحليب النيوزيلندي (حليب بودرة) الذي يتوافق مع أعلى معايير الجودة العالمية ذات القيمة الغذائية العالية



اختيار طبيعي

صناعة كويبنة عالية الجودة



أسرع خدمة توصيل مجانية للمنازل في الكويت

24736902 - 97261802

وسجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية بما فيها القطاع الصناعي نمواً في مؤشراتنا بنهاية الأسبوع الماضي. أما لجهة المتوسطات اليومية، فقد بلغ معدل قيمة التداول اليومي خلال الأسبوع الماضي 54.68 مليون دينار. مرتفعاً من 31.33 مليون دينار في الأسبوع السابق، في حين ارتفع متوسط حجم التداول من 347.70 مليون سهم ليصل إلى 688.07 مليون سهم، بينما بلغ المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة 7,837 صفقة مقارنة بـ 4,643 صفقة في الأسبوع السابق.

وقد جاء النشاط الملحوظ في التداولات بدعم من نتائج الانتخابات النيابية والتشكيل الوزاري الجديد وخطاب سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، والذي طالب الحكومة بتجاوز التحديات الكبيرة في هذه المرحلة المهمة والانطلاق نحو تنفيذ خطط التنمية والإصلاح.

« الأسبوع الثالث

نجح مؤشر البورصة في تداولات الأسبوع الثالث من فبراير في الاستمرار فوق مستوى الـ 6 آلاف نقطة، وذلك في ظل النمو الذي سجله نشاط التداول، ولاسيما عدد الأسهم المتداولة الذي تخطى حاجز المليار سهم في بعض الجلسات للمرة الأولى منذ منتصف عام 2009، في حين وصلت قيمة التداول في إحدى الجلسات لأعلى مستوياتها منذ أكثر من عام، وتحديداً منذ جلسة يوم 16 ديسمبر 2010.

وكان للأسهم القيادية والتشغيلية دور في الأداء الإيجابي الذي قدمه السوق، وخاصة في جلسة بداية الأسبوع التي أنهتها السوق محققاً أكبر مكاسب له منذ عام تقريباً، وسجلت جميع قطاعات السوق بما فيها القطاع الصناعي نمواً باستثناء قطاع البنوك.

« الأسبوع الرابع

جاء الأسبوع الرابع قصيراً بسبب الأعياد الوطنية واقتصر على ثلاثة أيام تداول فقط، وجاءت البداية مبشرة إذ تجاوز المؤشر السعري حاجز 6100 نقطة في جلسة الثلاثاء بفارق أعلى 16.6 نقطة عن آخر جلسات الأسبوع الثالث والتي اختتمت أيضاً على ارتفاع.

وشهدت القطاعات المدرجة ارتفاع خمس قطاعات من أصل ثمانية من بينها الصناعة. وبلغت كمية الأسهم المتداولة 699 مليون سهم بقيمة تجاوزت 51 مليون دينار.



« الأسبوع الأول

وخلال الأسبوع الأول من تداولات فبراير سجلت خمسة من قطاعات السوق تراجعاً في مؤشراتنا، وجاء قطاع البنوك في مقدمة القطاعات الخاسرة، حيث أقل مؤشره عند 11,258.7 نقطة منخفضاً بنسبة 1.80%. تبعه قطاع الصناعة في المركز الثاني بتراجع لمؤشره بنسبة 0.48% بعد أن أغلق عند 4,146.3 نقطة. وفيما يتعلق بالقيمة الرأسمالية كان قطاع الصناعة هو الأقل انخفاضاً، إذ نقصت قيمته الرأسمالية بنسبة 0.67%، لتصل إلى 2.14 مليار دينار.

« الأسبوع الثاني

وفي الأسبوع الثاني من فبراير تمكن المؤشر من القفز فوق مستوى الـ 6,000 نقطة، وذلك للمرة الأولى منذ ما يقرب من خمسة أشهر، في ظل تدفق السيولة المتداولة التي وصلت إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عام، ونشاط العمليات المضاربة وتغيير المراكز.

وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول، حيث زاد متوسط كمية التداول بنسبة 97.89%، في حين سجل متوسط قيمة التداول نمواً نسبته 74.51%.

البورصة تتأهب للتعافي
مع كسر كمية التداولات
لحاجز المليار سهم للمرة
الأولى منذ منتصف 2009

في ظل العوامل
المشجعة ينصح المحللون
المستثمرين بالابتعاد عن
المضاربة والبقاء في سوق
الأوراق المالية لفترات
طويلة



البدر لـ «الصناعي» :

التنمية في الكويت .. خرسانية

نقلًا عن مجلة **TIME**

«أبل» أفضل من مايكروسوفت و غوغل

إلى أي مدى تستطيع شركة أبل التحليق؟ لقد أوقلت أسهم شركات التكنولوجيا على 500 دولار وذلك بفعل العوامل النفسية الدراماتيكية مما يؤكد على الأداء المذهل الذي حققته شركة أبل عبر العقود السابقة. ولكن ثمة سؤال لا بد من طرحه : ما مدى الأهمية والضخامة التي بلغتها شركة أبل؟ فقد أصبحت اليوم أكثر أهمية وجدوى في السوق الرأسمالي مقارنة بـغوغل ومايكروسوفت. وقد اندفع سهم الشركة بقوة (مصحوباً ببعض الشائعات) حول إطلاق النموذج الجديد ل (آي باد 3) خلال الشهر القادم.

القيمة السوقية للشركة ارتفعت إلى نصف ترليون دولار مقارنة بميكروسوفت بـ 257 ترليون دولار و غوغل بـ 197 بليون دولار

أبل حققت أرباح خيالية خلال الربع الماضي بواقع 13.1 بليون دولار بفعل ارتفاع حجم مبيعاتها إلى 46.3 بليون دولار



« بداية ، نود ان نعرف ما آخر مستجدات الشركة ؟

تعتبر الشركة قديمة ولم يتغير شيء بالنسبة الى حجم طاقتنا الإنتاجية محليا ، ونحن نعتمد على الاستثمارات المباشرة خارج الكويت ، وقد بدأنا في الاستثمار بالبحرين منذ عام 2005 من خلال بناء عدة مصانع خارجية واليوم في طور انشاء مصانع جديدة في مصر والبحرين. ولكن تأجل بناء مشروع تابع للشركة البحرينية والتي تمتلك عدة مصانع في البحرين وقد حصلنا على جميع التراخيص لإقامة مشروعنا في مصر وتم تأجيل تنفيذ المشروع بسبب الأحداث السياسية الحاصلة هناك ولكن سوف نمضي في تنفيذ المشروع الجديد بالتعاون مع شركاء مصريين .

« ما الدول التي تنوون التوجه اليها ؟

نسوي التوسع في البحرين نظراً لوجود تسهيلات ومزايا مريحة للعمل اضافة الى توفير الاراضي والطاقة اللازمة بأسعار رمزية ودعم حكومي بلا حدود، فلن نجد مكان أفضل من البحرين للاستثمار .

« كم حجم استثمارتكم الخارجية ؟

نتحدث عن مبلغ يصل الى 100 مليون دولار وتنسعى الى المزيد من الاستثمارات الخارجية بحثاً عن فرص أفضل وأكثر ربحية .

كعادته يتحدث بكل جرأة ولا يخشى العواقب . فهو يصرخ من وجود جبال متراكمة من المعوقات التي حدت دون تطور الصناعة المحلية في بلاده . ويتحدث رئيس مجلس ادارة شركة السكب الكويتية عادل البدر ل «الصناعي» عن تفشي ظاهرة الفساد في معظم الجهات الحكومية في البلاد مما الحق شديد الضرر بمصلحة المنتج الوطني ، فما يحدث على حد قوله هو مجرد لعب في الفواتير ما بين المورد والمقاول ولا توجد نسبة مفاضلة حقيقية تبلغ %10 ما بين المنتج الوطني والأجنبي. والأكثر من ذلك ، ما يقوم به البعض في توريد بعض البضائع للسوق غير المطابقة للمواصفات والمقاييس فور حصوله على شهادة الاعتماد من جهة حكومية معينة، اليس ذلك كله نتيجة غياب الرقابة والحس الوطني لدى بعض المسؤولين؟

البدر يعتبر أن بلاده تفتقد الى البيئة المناسبة للعمل الصناعي فلا توجد أراضي ولا طاقة ، ناهيك عن تفشي الروتين القاتل في معظم الجهات الحكومية مما دفع الشركة في التوسع باستثماراتها الخارجية والتي بلغت 100 مليون دولار فحتى مركز الخدمة المتكاملة التي تم اعلان تفعيله لا يعدو كونه مجرد كلام في كلام .

فعلى سبيل المثال لا الحصر ، يقول البدر أن دولة صغيرة مثل البحرين توفر دعم غير محدود للصناعيين فبراهه لا يوجد مكان أنسب للاستثمار من تلك الدولة بينما يفتقر المصنع الكويتي الى جميع مقومات العمل والتطور. هو يعتبر الخطة الانمائية متوسطة الأجل مجرد خطة خرسانية ، إذ أن الخطة الحقيقية برأيه تقوم على توفير البنى الأساسية التي تغري المستثمرين الخارجيين وبالتالي تنمية البلاد والمواطن على حد سواء. واليكم تفاصيل الحوار :



اختيارك الطبيعي
YOUR NATURAL CHOICE

جديد
NEW



طعم الجبنه
Cheese Flavour

طبيعي
ORIGINAL

طعم الدارسين
Cinnamon Flavour

Grow your Brain with

MULTIGRAIN

فكر زين وتذوق ملتيجرين
حبوب مشكاه

شركة الصناعات الغذائية
FOOD INDUSTRIES CO.

والكهرباء ولكن لا توجد أي رقابة فعلية لحماية المنتج الوطني

« ما اقتراحاتكم لتشجيع المنتج الوطني؟ »

نحن كمصانع تتبع القطاع الخاص ، لا نريد تشجيع ولكن نطالب في تطبيق القوانين والمراسيم الصادرة بشأن حماية المنتج الوطني. فلنح شركة وطنية نمد الاسواق الخارجية في احتياجاتها من المنتجات أكثر من السوق المحلي ولا يعقل أن يتحمل المنتج الوطني رسوم شحن وجمارك وعمولة وكيل ومعه هذا نبيع في الدول الخارجية بأسعار أعلى من الكويت. هناك مواصفات ومقاييس ونحن ملتزمون بها ولكن ما يحدث على أرض الواقع أن الموردين الآخرين يعتمدون العينة من جهة حكومية معينة وعندما يحصل على شهادة الاعتماد يزود السوق بمنتجات أخرى غير مطابقة للمواصفات والمقاييس من دون وجود حسيب ولا رقيب. وحتى نثبت ذلك، أصبحنا نلتقط صور للمنتجات غير المطابقة ونرسلها للجهات الحكومية حتى نتأكد من أن المنتجات غير مطابقة وليست على قدر كبير من الجودة. وذلك يحدث على الرغم من وجود لجان اشرافية تتقاضى الملايين نظير تشديد الرقابة إلا أن لا يوجد شيء ملموس على أرض الواقع.

« هل تعتبرون أن أسعار المواد البترولية اللازمة للمصانع مناسبة ، أم تطلبون بمزيد من الدعم؟ »

تعتبر أسعار المواد البترولية مناسبة بالنسبة للمصانع. ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في نقص توفر الغاز فلا أذكر منذ 20 سنة ماضية أن أعد أحد المستثمرين دراسة جدوى اقتصادية مبنية على استخدام الغاز في صناعته نظراً للنقص الشديد الذي يعاني منه السوق المحلي بالنسبة لتلك المادة. ولكن تحرص البحرين على توفير عقود طويلة الأجل بأسعار محددة للمستثمرين لتوفير الغاز كونها تعتبر استثمار يفيد البلد. ولا تعتمد الشركة على المواد البترولية وإنما على الكهرباء فقط. ولكن نشعر بالقلق حيال وجود نقص شديد في الكهرباء إذ أن الدولة لا تستطيع أن توفر 2 واط اضافية على حجم استهلاكنا في حال الحاجة الى ذلك.

« هل أنتم راضون عن نسبة أفضلية المنتج الوطني مقارنة بالأجنبي والبالغة 10%؟ »

على الرغم من ضالة تلك النسبة ، إلا أن الكثير من الجهات الحكومية لا تلتزم بهذه النسبة من الأساس. وما يتم على أرض الواقع هو لعب في القوانين ما بين المورد والمقاول بسبب

« كنتم قد أعلنتم سابقاً عن نيتكم بإنشاء 3 مصانع في البحرين بتكلفة 800 مليون دينار تقريباً ، هل تم تنفيذ تلك المصانع؟ »

أود أن أوضح أن تلك المشاريع تقوم بها الشركة البحرينية إذ تمتلك مؤسسة الخليج للاستثمار نسبة 50% من الشركة و 25% لصناعات قطر و 10% للصناعات الوطنية و 10% لمجموعة الخرافي و 5% لشركة السكب. فقد انتهينا من إنشاء المصانع إضافة الى وجود 3 مصانع جديدة لا تزال تحت الإنشاء وسوف تعمل نهاية العام الحالي ، وللعلم تعمل على تنفيذ تلك المشروعات شركة البحرينية فولاند - إحدى الشركات التابعة للسكب - والشركة اليابانية ياماتو كوبي ومنها وهي مصانع متكاملة منها لتحويل الكريات الى الحديد الصالح للاستخدام وأفران لتصنيع حديد البليت وصناعة «السكشن».

« هل نفهم من كلامكم أنكم هاربون من الكويت بسبب المعوقات الموجودة؟ »

في الواقع نفتقد الكويت الى البيئة المناسبة للعمل الصناعي ، إذ هناك مقومات معروفة لقيام الصناعة في أي بلد وهي تتمثل في توفر الاراضي اللازمة لبناء المصانع أو توسع القائمة منها وتوفر الطاقة إضافة الى استفعال الروتين في معظم الجهات الحكومية، إذ أن بناء مصنع يتطلب مراجعة وزارة التجارة والصناعة والهيئة العامة للصناعة و بلدية الكويت والاشغال وكل جهة «ببيلها عمر» حتى تنجز المعاملات الخاصة بالمصنع. وعلى عكس ذلك، نحصل في البحرين على جميع التراخيص اللازمة خلال شهر واحد عبر الشباك الواحد ونحن في الكويت لازلنا في مهالة.

« ولكن تم تفعيل مركز الخدمة المتكاملة في الكويت؟ »

أعتقد أن تفعيل المركز لا يعدو كونه كلام عابر ولا يوجد مسلول فعلاً مسلول عن مصلحة البلد ، وإنما يشغل بال الموظف الحكومي التوقيع ومن ثم مغادرة المكان دون رجعة.

« هل تواجهون صعوبات في تصريف منتجاتكم الوطنية الى الوزارات والجهات الحكومية الأخرى؟ »

نعتبر شركة السكب الكويتية الشركة الوحيدة في الكويت المتخصصة في تصنيع الهياكل المعدنية وللأسف تعتمد الكثير من جهات الدولة منتجات منافسين آخرين غير مطابقين للمواصفات والمقاييس. لقد نحررنا من أجل الحد من وجود تلك الفوضى ، إذ اجتمعنا مع وزارة الاشغال والهيئة العامة للاسكان



تفعيل خدمة الشباك الواحد كلام في كلام وملينا من الوعود الكثيرة

نسبة افضلية المنتج
الوطني غير موجودة وما
يحدث هو لعب في الفواتير
بين المورد والمقاول

هناك من يضر بسمعة
المنتج الوطني عن طريق
بيع منتجات غير مطابقة عند
حصوله على شهادة الاعتماد





« لقد نصت الخطة الإنمائية متوسطة الأجل على رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الوطني الإجمالي إلى 12% ، هل القطاع الصناعي قادر على تحقيق تلك النسبة ؟

أعتقد أن كل ما كتب أو قيل هو مجرد كلام نظري فلا توجد خطة لملوية حقيقية ، وإنما هي عبارة عن انشاء جسور ومحطات كهرباء ومدن سكنية ومستشفيات ولا يستفيد من تلك المشروعات سوى المقاول وسوف يتوقف القطاع الخاص عن العمل بمجرد انتهاء تلك المشروعات .

ولكن المفهوم العام لخطة التنمية هو توفير البنية الأساسية التي تعمل على جلب استثمارات تساهم في تنمية البلد والمواطن، ما يعني أن خطة التنمية هي خطة خرسانية.

« ما تقييمكم للحكومة الجديدة ؟

هي صورة طبق الاصل عن الحكومة القديمة فالمشكلة لا تكمن في الأشخاص ، وإنما في غياب تصورات واضحة لمستقبل البلد ، فلا اعتقد ان هناك خطة طارئة لحماية اقتصاد البلد اذا ما هبط سعر برميل النفط دون الـ 40 دولار ، واذا ما قرأت الأولويات التي وضعها المجلس في الاجتماعات السابقة فلا توجد قضية هامة ولكن كلها قضايا «مشي يومك»

« هل أنتم ملتزمون في توظيف العمالة الوطنية بنسبة 2%؟

في الواقع ، يعمل لدينا عدد جيد من الكويتيين ، اذ تدرب الشركة حوالي 400 كويتي في السنة من طلبة المعهد التطبيقي وجامعة الكويت -كلية الهندسة- وشركة البترول اذ استطاعت الشركة توظيف طالبيين منهم استمروا في العمل لمدة 3 شهور فقط منتقلين بعدها الى القطاع الحكومي .

« ما رسالتكم للحكومة ومجلس الأمة ؟

لا بد من وجود خطة واليات متابعة اذا ما أرادت الحكومة تنمية القطاع الصناعي عن حق ، اذ ينبغي تحديد الصناعات المطلوبة للبلد ورفع الدعم عن صناعات أخرى غير لازمة .

ونحن لا نطلب من الدولة مال ، وإنما اتاحة الفرصة للعمل عبر توفير البيئة المناسبة ، فلو تم اعطاء مجموعة من المستثمرين قطعة أرض في وسط الصحراء ، فيامكانهم استغلالها وبناء مدينة صناعية متكاملة وانشاء سكة حديد للموانيء وذلك اسوة في دول الجوار والدول المتقدمة.

المنافسة الشديدة على المناقصات ، والبعض مستعد أن يزيغ أوراقه نظير ربع أو نصف بالمئة ، ما يعني أن في الكويت لا توجد نسبة 1% أو 10% بسبب عدم وجود رقابة .

« مع ظهور الربيع العربي وتوجه معظم استثماراتكم نحو الدول المنكوبة ، ما نسبة تأثر مشروعاتكم بالثورات الحاصلة في مصر والبحرين على وجه التحديد؟

لم تتأثر مشروعاتنا في البحرين لأن العمل فيها مستمر ولم يتوقف يوماً واحداً . أما في مصر ففضلنا تعليق مشروعنا القائم هناك ولكن أعتقد أن بيئة العمل سوف تكون افضل مع الإصلاحات السياسية وقدم عناصر حكومية جديدة تعمل على ارساء الديمقراطية والشفافية .

« حسب البيانات المعلنة مؤخراً، يبدو أن الشركة بدأت تتجه الى المنحى السلبي نظراً لبلوغ الخسائر مبالغ 3.3 مليون دينار مقابل 5 مليون صافي أرباح الشركة ، ما ردكم حول ذلك ؟

كما ذكرت نعتمد الشركة منذ تأسيسها على تحقيق أرباح من مصنعنا المحلي لا تزيد عن 10% بينما تأتي 90% من أرباحنا من استثمارات خارجية . وما حدث هو هبوط في قيمة بعض أسهم الشركات التي نستثمر بها ، أي أن الخسارة هي مجرد خسارة بقرية ولكن ليست فعلية. فعلى سبيل المثال انخفضت قيمة بعض الاسهم من دينار الى 600 فلس اذ أكلت تلك الخسائر من أرباحنا ، فقد حققنا خلال الربع الثالث من السنة أرباح تتجاوز الـ 30% .

« الي أين تشير البلاد مع تضخم باب رواتب وأجور موظفي الدولة ووصلها نحو 3 مليار دينار ؟

بالامكان التشبيه هذه الموجه في كرة الثلج التي تكبر وبعدها يصغر حجمها . والخطأ التي ارتكبتها الحكومة منذ البداية هو مساواة اصحاب الاعمال الشاقة بالاعمال العادية ان صح التعبير ، لذلك ارتفعت المطالبات باقرار العلاوات التشجيعية . وبدأت تلك الظاهرة في التأثير على خطة الدولة الموضوعه عام 1996 لتشجيع الكويتيين للعمل في القطاع الخاص ، اذ أن القطاع الخاص اليوم يشهد هجرة هؤلاء الموظفين للعمل في القطاع الحكومي نظراً لتوفر المزيد من المزايا مقابل عمل أقل .

والحل يكمن في خصخصة الجهات الحكومية كلفة وتوفير الدعم لجميع المواطنين بالتساوي ، وذلك أجدى من توزيع الثروة بشكل غير عادل .

لم تتأثر مشروعات الشركة بالربيع العربي وننوي بناء مصنع جديد في مصر

ملتزمون في توظيف أبناءنا الكويتيين في المصانع ودرّبنا 400 طالب العام الماضي

الحكومة الجديدة هي طبق الاصل عن القديمة والمشكلة تكمن في غياب تصورات لمستقبل البلد



حلول مقترحة لطي ملف «أم الهيمن»

تلقى اتحاد الصناعات من مسئولون في مصنع (فضل عدم ذكر اسمه) شكوى خاصة بأوضاع مصانع القطاع الخاص في منطقة الشعيبة الغربية، وقد جاء نص الكتاب كما يلي:

ان الضجة المثارة حول الملوثات البيئية في منطقة الشعيبة الغربية هي مجرد مقرعات اعلامية لا يبتغي من يثيرها الا التأثير على الحكومة لاجراز مكاسب شخصية أو سياسية ونرى ذلك واضحا من خلال تسييس القضية لخلق رأي عام يتنافس من خلاله من يثرون القضية لكسب نفوذ واصوات الناخبين .

ولم نرى من يتشدد بأغلاظ العبارات استناد احدهم على تقارير علمية واحصاءات واضحة تحدد حجم المشكلة . وتنوع الصناعات في منطقة الشعيبة كونها المنطقة الاهم للصناعات في دولة الكويت .

أولا : الصناعات البترولية وهي مملوكة للقطاع النفطي ممثل في الدولة وهي عصب الاقتصاد الوطني وان معظم الملوثات التي يتحدثون عنها تنبعث من تلك الصناعات حيث غاز الامونيا وثاني اكسيد الكربون وغاز الكلورين ومجموعة اخرى من الغازات نتيجة تشغيل تلك المصانع.

ثانياً: مجموعة المصانع المملوكة للقطاع الخاص وهي مجموعة متنوعة في قطاع البناء والتشييد وبعض الصناعات الكيماوية (المواد الحفازة و اعادة تدوير الزيوت و صناعة الورق) والملوثات التي تصدر عن صناعة البناء والتشييد في معظمها لا تعدو كونها أغبرة لا يتعدى مداها النصف كيلو

• تطوير المنطقة بالكامل من الناحية البيئية بإنشاء محطات معالجة المخلفات السائلة فرعية وأخرى رئيسية حيث يمكن تجميع هذه المخلفات لكل مجموعة من المصانع من خلال شبكة فرعية ثم إعادة ضخها من خلال الشبكة الرئيسية مرة أخرى لمحطة المعالجة الرئيسية مما يتيح عملية التلقية الكاملة والفلترية حيث يمكن الاستفادة من المياه الناتجة من هذه العملية في ايجاد حزام أخضر من المنطقة بالكامل يكون رثة لها ولكويت .

متر بينما تبعد منطقة أم الهيمن أضعاف تلك المسافة كما ان تأثيرها لا يزيد عن تأثير الطوز الذي يكسو الكيت معظم أيام السنة.

الحلول المقترحة :

• رصد حقيقي للمشكلة والمصانع التي تساهم في اعدادها جهات علمية ومخصصة مما يجعل تلك التقارير والاحصاءات التي تصدر عنها مرجعا رئيسيا للصناعات الوليدة في المنطقة وتحسين أوضاع القائم منها .

• تطبيق حقيقي لمعايير حقيقية وليست تخيلية من خلال دعم من الدولة للمصانع القائمة بمساهمات فعالة سواء من ناحية الدراسات أو دعم مالي مباشر لتلك المصانع من أجل تركيب المعدات المطلوبة .

• تقديم تسهيلات بنكية طويلة الاجل من خلال البنك الصناعي بقوائد بسيطة للغاية لتطوير وتحديث المعدات الموجودة داخل المصانع مع تحمل الدولة جزء من هذه القوائد حيث تستطيع الموازنة ما بين تحقيق المنفعتين العامة والخاصة دون جور .

تضمنت بنوداً هامة تتعلق في تطوير القطاع الصناعي وتنميته

رسالة الاتحاد إلى الصالح

نأمل من معاليكم الاعزاز لمن يلزم بمتابعة رأي الفتوى والتشريع للعمل على فك التشابك بين الهيئتين لتسهيل الاجراءات وقصر الدورة المستندية الذي يؤدي بدوره الى تحريك العجلة الاقتصادية ويساهم في تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي في بلدنا العزيز.

ثالثاً : قرار مجلس الوزراء بتعديل قراره السابق (رقم 1091) بتاريخ 30 يناير 2010 بشأن توطين المصانع والسماح لها بإجراء توسعات بمنطقة الشعبية.

لقد تضمن القرار سالف الذكر عدم التوطين أو الترخيص لأي صناعات جديدة أو الموافقة على التوسعات لأنشطة قائمة في منطقة الشعبية الغربية إلى حين أن يتم الانتهاء من دراسات المسح الصحي وتقييم المخاطر الصحية من قبل وزارة الصحة الأمر الذي أثار تأثيراً سلبياً على توسع المصانع، علماً بأن هناك مساحة 2 مليون متر مربع مجهزة بالبنية التحتية يمكن توزيعها فوراً سواء للتوسعات المطلوبة للمصانع القائمة أو لتوطين صناعات جديدة بعد تقديم الضمانات والدراسات البيئية اللازمة مما يساهم إلى حد كبير في حل مشكلة ندرة الأراضي الصناعية ، وقد نما إلينا أن مجلس الوزراء الموقر قد أمر مؤخراً السماح بتوطين للمصانع الملتزمة.



وزير التجارة و الصناعة آنس الصالح

العامة للبيئة واتحاد الصناعات لدراسة المقترحات الكفيلة لتقليص الفترات الزمنية لاتجاز الأعمال بين كل من الهيئتين ولدراسة إمكانية تولي هيئة الصناعة الموافقات البيئية الخاصة بالمشاريع الصناعية تشجيعاً للصناعة ومنعاً لأي تضارب بالصلاحيات والمسئوليات بين كلتا الهيئتين. وبناء عليه فقد تم ارسال كتاب الى ادارة الفتوى والتشريع لأخذ الرأي القانوني لكي تتمكن الهيئة العامة للصناعة من أداء أعمالها. لذا

أرسل اتحاد الصناعات كتاب إلى وزير التجارة والصناعة آنس الصالح متضمناً بعض البنود التي رفعها الاتحاد في وقت لاحق إلى الوزير السابق د. أماني بورسلي وذلك لمتابعتها نظراً للاستفادة الكبيرة التي يمكن أن يحظى بها القطاع الصناعي اذا ما أقرت بشكلها النهائي. وجاء نص الكتاب على النحو التالي:

أولاً: مرسوم تشجيع المنتج الوطني تبني مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة التعديلات المقترحة على مرسوم أولوية المنتج الوطني من اتحاد الصناعات الكويتية والتي تحتوي التعديلات على محفزات لدعم المنتج الوطني وتفضيله على المنتج الاجنبي ، حيث تم مسودة المرسوم الى ادارة الفتوى والتشريع لدراسته لذا نرجو التكرم لمن يلزم لمتابعة اصدار المرسوم لما يشكل من دفعه كبيرة لدعم التنمية الصناعية .

ثانياً: تطوير آليات العمل لدى الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة..

إنطلاقاً من الهدف الاسمي وهو رفع كفاءة العمل ولضمان الأداء الفعال للمؤسسات ولفك التشابك بين اختصاصات الهيئتين، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم (1134) والذي نص احد بنوده على تشكيل لجنة مشتركة من الهيئة العامة للصناعة والهيئة



«اتحاد
الصناعات»
يعقد برنامج
«لييد»

وقد جاء مفهوم المباني الخضراء من أصل تلبية الحاجة والرغبة في المزيد من الممارسات الإيجابية الكفيلة بالمحافظة على الطاقة و خلق بيئة صحية وتعكس المباني الخضراء مجموعة واسعة من المواصفات والتقنيات اللازمة للحد من آثار هواء البناء السلبية على البيئة وصحة الإنسان والحد من الهدر في الموارد الطبيعية.

ومن الأهداف العامة للمباني الخضراء: تحديد مواقع وكفاءة بنية التصميم، ترشيد استخدام الطاقة والمياه، تحسين جودة البيئة الداخلية، الحد من النفايات والمواد السامة.

تحسين نظم البناء، وإنشاء موقع على الطاقة المتجددة.

يعقد اتحاد الصناعات البرنامج التدريبي بعنوان « التعريف بالمباني الخضراء - لييد » وذلك من 11-15 الشهر الجاري وهو يعتبر من البرامج المعتمدة دولياً.

ويلتزم الاتحاد بتوفير أحدث البرامج التدريبية بما يتماشى وحاجات أعضائه من المصانع المحلية بأسعار مخفضة وذلك حرصاً منه على خلق كوادر فنية مدربة قادرة على النهوض في القطاع الصناعي.

ويهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بالمفاهيم الخاصة بالمباني الخضراء إضافة إلى المعايير الخاصة في «لييد» والمتطلبات النظرية اللازمة للاهتمام الخاص بهذا النظام.

وسوف يحاضر في البرنامج د. عدنان العنزي أستاذ الهندسة المعمارية في جامعة الكويت.

الكويت تمتلك فرصاً حقيقية في القطاع الصناعي

«اتحاد الصناعات» يبحث فرص الاستثمار الصناعي مع وفد تونسي

اتفاقيات تعاون مع الكويت لتحقيق المزيد من التعاون على ضوء اجتماعات اللجنة الكويتية التونسية خلال الأسابيع القليلة المقبلة، منوهاً إلى أهمية تصدي بلاده لمكافحة ظاهرة الفساد، واعتماد مبدأ دولة القانون.

وذكر أن تونس أول بلد في جنوب البحر المتوسط من حيث الكفاءات وحرية تحويل أرباح المشاريع وبيع الأصول وحماية حقوق الملكية الصناعية والاعتراف بالتحكيم الأجنبي وتنفيذه، موضحاً أن بلاده تقدم إعفاءات ضريبية للمشاريع الصناعية والسياحية تصل إلى 10 سنوات.

وقد شمل الوفد الزائر للاتحاد ممثلين عن صناعات مختلفة مثل الصناعات الدوائية وقطع غيار السيارات وصناعات معدنية وصناعة الأثاث والتأثيث وصناعة الملابس والمواد العازلة وتجهيز البناء والمسابع والمواد الكيماوية.

وبين أن القطاع الصناعي يعتبر قطاعاً واعداً وقابلاً على النهوض في مستوى الاقتصاد الوطني متى ما منح الفرصة للقيام بذلك . وأشار إلى أن الصناعة تعتبر عماد اقتصاديات الدول المتقدمة والعامل الرئيسي في تقدمها مما يجعل من الصناعة الملاذ الآمن بالنسبة للمستثمر لما توفره من عوائد تشغيلية ثابتة. ومن جانبه قال السفير التونسي لدى الكويت مصطفى باهيبة أن من يراهن على تونس اقتصادياً واستثمارياً سيكسب الرهان، لافتاً إلى وجود فرص استثمارية عديدة في بلاده يمكن أن يستفيد منها الجانب الكويتي.

ودعا إلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين البالغ حالياً 100 مليون دولار والذي لا يرقى إلى مستوى الطموح، وإلى استفادة الجانب الكويتي من الإمكانيات المتاحة في بلاده، مشيراً إلى أن هناك مقترحات لتوقيع

استقبال اتحاد الصناعات الكويتية وفداً رفيع المستوى من جمهورية تونس العربية لبحث فرص التعاون الاقتصادي والصناعي بين الجانبين في قطاعات مختلفة .

ويبحث الجانبان سبل إقامة علاقات تجارية بين المصانع الكويتية والتونسية في مختلف القطاعات الممثلة في الوفد وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين .

وبهذه المناسبة ، قال رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات الكويتية حسين علي الخرافي أن بلاده تسعى إلى رفع حجم التبادل الاقتصادي والتجاري مع تونس لافتاً إلى أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين لا تزال على المستوى غير المأمول . وأوضح أن بلاده تمتلك فرصاً صناعية هامة وخصوصاً مع إطلاق المشروعات الصناعية الكبرى الواردة في الخطة الإنمائية منسوبة الأجل .

الصبيح مدير عام للاتحاد



عين اتحاد الصناعات الكويتية هند الصبيح مديراً عاماً للاتحاد للاستفادة من خبرتها في تطوير الاتحاد وأنشطته المختلفة . وتمتلك الصبيح مسيرة مهنية حافلة بالإنجازات ، فقد تقلدت منصب الأمين العام لبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة وتركت بصمة مميزة في ملف العمالة الوطنية من خلال المساهمة في ردم الفجوة في سوق العمل بين القطاعين العام والخاص .

الهيئة تنظم وفد صناعي إلى المنطقة الشرقية

تنظم الهيئة العامة للصناعة برنامج زيارة وفد صناعي إلى المنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الاتحاد وذلك للاستفادة من الفرص الاستثمارية والصناعية الموجودة في المنطقة . ومن المقرر أن يزور الوفد غرفة الشرقية في 6 مارس 2012 في المبنى الرئيسي لقاعة الشيخ حمد القصبي في تمام الساعة العاشرة صباحاً.

برنامج الوفد الصناعي

1	استقبال أعضاء الوفد	10.00 صباحاً
2	بدء الاجتماع الرسمي بكلمة ترحيبية من غرفة الشرقية	10.05 صباحاً
3	كلمة ترحيبية من قبل الوفد الصناعي الكويتي والتعريف بأعضاء الوفد	10.10 صباحاً
4	تكريم وتقديم درع تذكاري من قبل غرفة الشرقية لرئيس الوفد الصناعي الكويتي	10.30 صباحاً
5	الانتقال لقاعة أخرى لبدء اللقاءات الثنائية بين الشركات السعودية وأعضاء الوفد الصناعي الكويتي	10.45 صباحاً
6	حفل غداء	02.00 ظهراً

« نوعية الصعوبات

ويبين الاستطلاع أن طبيعة الصعوبات التي تواجهها المصانع في توظيف العمالة الوطنية تتمثل في:

- ارتفاع تكلفة العمالة الوطنية مقارنة في عوامل معينة مثل الإنتاجية والكفاءة .
- عزوف العمالة الوطنية عن الانخراط بالعمل في القطاع الخاص بعد إقرار الكوادر والحوافز المالية بالقطاع الحكومي .
- هناك صعوبات كثيرة تواجهها المصانع في استقطاب العمالة الفنية من مهندسين وما شابه.
- ثمة فرق كبير في الجهد المبذول وساعات العمل التي يقضيها الموظف الكويتي في القطاعين الخاص والعام . فالعمل بالمصانع يتطلب خبرة وجهد كبير وعمل لساعات محددة على عكس ما هو حاصل بالقطاع العام الذي لا يتطلب العمل فيه خبرات أو قضاء ساعات طويلة.
- عدم قدرة القطاع الخاص على توفير المزايا والعطاءات المالية التي تقدمها الحكومة .
- معدل دوران العمالة الوطنية في المصانع مرتفع جداً وذلك بسبب البحث عن مزايا مالية وعمل مريح وذلك لا يتوفر إلا بالقطاع الحكومي.
- يعاني سوق العمل من شح في الكفاءات المطلوبة للعمل في القطاع الصناعي وفي مستوى الرواتب المتاحة لدى القطاع الخاص.
- ضياع الجهد والمال في تدريب واعداد العمالة الوطنية في المصانع ومن ثم نسربها الى القطاع الحكومي.

« اقتراحات لحل الأزمة

وقد اقترحت المصانع جملة من الحلول التي بإمكانها أن تحل أزمة العمالة الوطنية في القطاع الخاص الصناعي وجاءت على النحو التالي :

- (1) على الحكومة دعم وتشجيع العمالة الوطنية للانخراط بالعمل في القطاع الخاص عن طريق زيادة دعم العمالة الوطنية بما يتناسب والزيادات التي تم إقرارها مؤخراً في مختلف قطاعات الدولة الأخرى .
- (2) زيادة البدلات الممنوحة للمواطنين العاملين بالقطاع الخاص .
- (3) عدم إقرار الحكومة رواتب أو كوادرات إضافية دون وجود دراسات ميدانية عامة تكون سنوية ولها علاقة مباشرة في معدلات غلاء المعيشة.

استطلاع «الصناعي» يكشف عن

عقبات كثيرة تقف حائلاً دون توظيف المزيد

من الكويتيين في القطاع

العمالة الوطنية

.. حلم يؤرق المصانع



مع تردد بيانات عن رفع نسبة العمالة الوطنية في القطاع الصناعي من 2% إلى 5% ، كشف عدد من مسئولو المصانع الوطنية عن صعوبات جمة تواجهها المصانع في توظيف عدد أكبر من العمالة الوطنية. والأكثر من ذلك ، تعاني مصانع القطاع الخاص اليوم من تسرب العمالة الوطنية إلى القطاع الحكومي-وتحديداً الوزارات التي حظيت على كادر أو زيادات في رواتب موظفيها- مما يشكل خطر داهم على مستقبل العمالة الوطنية في القطاع الخاص. ومع ارتفاع حجم رواتب الموظفين في الدولة إلى قرابة الـ 3 مليار دينار ، بات من الصعب على القطاع الخاص منافسة الحكومة في العطاءات والمزايا التي يحظى عليها المواطن طالما ظلت حنفية الحكومة مفتوحة للكوادر والزيادات، وحسب استطلاع أجرته مجلة «الصناعي» على عدد من المصانع المحلية ، تظهر أن مرض تسرب العمالة من القطاع الخاص إلى الحكومي قد استفحل ، إذ أن معدل العمالة الوطنية التي خرجت من القطاع الخاص إلى العام بحثاً عن مزايا مالية أفضل تتراوح بين 6-14 موظف خلال الستة أشهر الماضية أي مع إقرار الكوادرات ورفق رواتب العاملين في جهات معينة في الدولة. وحسب بيانات الاستطلاع ، تظهر أن جميع المصانع التي تجاوزت بالرد تواجه صعوبات في جذب وتوظيف العمالة الوطنية لديها.



ورأت منظمة الخليج للاستشارات الصناعية أن ارتفاع معدل الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية في القطاع الصناعي الخليجي يتطلب إعادة نظر في مناهج التعليم، وتوجيه مزيد من الاهتمام والعناية إلى التعليم الفني والمهني، وتقديم الحوافز إلى المصانع التي تستوعب نسبة معينة من اليد العاملة الوطنية، بما فيها حافز التدريب، والعمل على ربط التعليم ومناهجه بمتطلبات سوق العمل واحتياجاته.

وأشارت الدراسة في هذا الإطار إلى أن أحجام الشباب الخليجي عن الانضمام إلى العمل الإنتاجي الصناعي، وتفضيلهم العمل في القطاع الإداري الحكومي نسبة إلى المزايا التي يتمتع بها، إلى غيرها من الأسباب، أدت إلى الاعتماد بنسبة كبيرة على اليد العاملة الأجنبية، مع ما يتبعها من مشاكل اقتصادية وأمنية وثقافية واجتماعية، إضافة إلى تسببها في كثير من الأحيان بالبطالة في صفوف المواطنين الراغبين في العمل في مجالات وأنشطة الاقتصادية.

الوسائل الكفيلة بتنمية ثقافة حب العمل والولاء للشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص وخاصة القطاع الصناعي الكويتي :

- أن تقوم الحكومة بدعم وتنفيذ حملات إعلامية من ندوات ونصاريح صحفية، وبرامج تلفزيونية وإذاعية لتنمية وتوعية الثقافة وحب العمل والولاء في القطاع الخاص، وخاصة القطاع الصناعي.
- أن تقدم الحكومة الحوافز المالية وزيادة الرواتب والبدلات للمهندسين والفنيين الكويتيين بحيث تساوي أو تزيد عن زملائهم الكويتيين بالحكومة.

- إنشاء مراكز تدريب صناعي وثانوية صناعية وجامعة مهنية متخصصة بالعمل في الشركات الصناعية لتتواكب مخرجات التعليم منها مع احتياجات سوق العمل الصناعي.

- توعية وتثقيف الأسرة أولاً، ومن ثم طلاب المدارس بأهمية ومزايا العمل الصناعي، وإدخال مناهج دراسية مهنية عملية في المرحلة الثانوية.

- أن تكون هنالك إدارة متخصصة في الشركات الصناعية تهتم بتوعية وتشجيع الشباب والاستماع لهم وحل مشاكلهم والاجتماع بهم والتواصل معهم، وزيادة الحوافز ومكافأة المجتهدين وترقيتهم.

- أن تساهم جمعيات النفع العام بتثقيف وتوعية الشباب، وأن تقوم الحكومة بتعيين طلبة الثانوية والجامعة أثناء فترة الصيف وتمنحهم مكافأة مالية شهرية للعمل لفترة محددة في المصانع، وليس فقط البنوك والشركات الاستثمارية والجمعيات التعاونية والمطاعم.

« دراسة العمالة

وقد يادر الاتحاد سابقاً في إعداد دراسة استطلاعية تبين واقع العمالة الوطنية في المصانع المحلية . ودعت الشركات الممثلة في الدراسة الحكومة - ممثلة في برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة - إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي الكويتي، وتشجيع ودعم المنتج الكويتي عن طريق تفعيل القوانين وإصدار وتعديل بعض التشريعات التي تساعدهم في الاستمرار والإنتاج بالجودة والسعر المنافس للمنتجات الأجنبية.

ومن جهة نسبة العمالة الوطنية، فإن من الصعوبة زيادة النسبة عن 2% في المرحلة الحالية على الأقل لحين إيجاد الحلول التي تساهم في رفع هذه النسبة، وبالأخص بعد تفعيل دور الجهات الحكومية المختصة في هذا المجال.

كما أوضحت الدراسة أن من الصعوبة تعديل التزام قطاع الصناعة التحويلية من نسب ثابتة إلى نسب متغيرة حسب المهنة، وذلك بسبب عدم تماثل المصانع مع بعضها البعض في هياكلها الوظيفية، نظراً لأن طبيعة الإنتاج ونوع النشاط يحدد شكل هذه الهياكل وطبيعة تركيز العمالة فيها.

« دراسة جويك

ويبدو أن الاعتماد على العمالة الأجنبية في القطاع الصناعي ظاهرة خليجية نظراً لعدم رغبة المواطن الخليجي على العمل في القطاع . وتظهر دراسة حديثة أجرتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية «جويك» أن متوسط درجة الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية في القطاع الصناعي في دول مجلس التعاون يتراوح بين 80 و 85 في المئة. وأوردت الدراسة أن معدل الاعتماد على الأجانب في القطاع الصناعي بين 90 - 95 في المئة في كل من الإمارات وقطر والكويت، و70 في المئة في سلطنة عمان، و63 في السعودية، و40 في المئة في البحرين. واعتبرت «جويك» المعدلات بأنها «عالية بكل المقاييس».



**هجرة العمالة مستمرة
والقطاع الخاص غير قادر
على مواكبة موجة الزيادات**

**« جويك » معدل الاعتماد
على الأجانب في القطاع
الصناعي بين 90 - 95 %
في كل من الإمارات وقطر
والكويت**

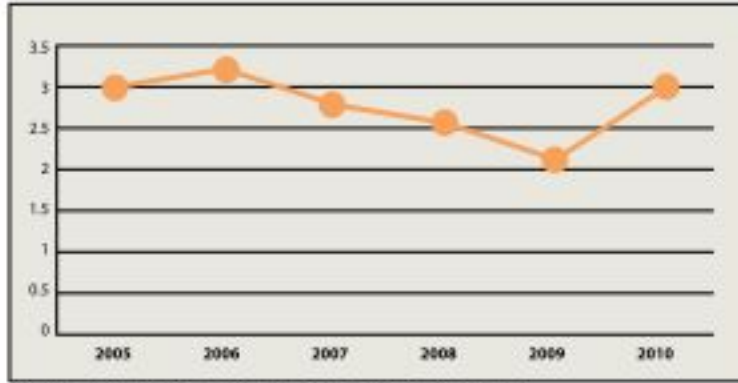
**صعوبات كثيرة تواجهها
المصانع في استقطاب
العمالة الفنية من
مهندسين وما شابه**



دول الجوار سبقت الكويت في التطور الصناعي
لإيجاد مصادر دخل رديفة للنفط

الصناعة التحويلية .. الملاذ الآمن للاقتصاديات الخليجية

تولي دول الخليج قاطبة اهتماماً بالغاً في صناعاتها التحويلية وذلك في إطار تنويع مصادر الدخل والتخلص من العيش تحت رحمة النفط كمصدر وحيد للدخل. ويشير الخبراء إلى أن الصناعة التحويلية في الخليج تشهد تطوراً سريعاً بنسبة تفوق الـ 10% سنوياً نظراً للوعي الذي حدث لدى تلك الدول بأهمية إيجاد صرح صناعي يعطي إيرادات تشغيلية ثابتة مما يؤمن مستقبل اقتصادياتها. وعلى العكس من توجهات دول الخليج، يقول الخبراء أن الصناعة التحويلية في الكويت لا تزال تعاني من نسب نمو متواضعة جداً مقارنة بدول الجوار إذ أن النسبة لم تتعدى الـ 3% منذ نشأة الصناعة، ولاسيما وقد أشارت خطة التنمية في بند (سياسات الصناعة التحويلية) إلى رفع نسبة نمو الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12% مما يشكل تحدياً كبيراً أمام السلطتين التنفيذية والتشريعية في إزالة كافة المعوقات التي تعترض طريق تطور الصناعة. ومما يدعو الكويت إلى ضرورة الإسراع في احتضان قطاعها الصناعي، كونها تمتلك اقتصاداً صغيراً مفتوحاً نسبياً يسيطر على معظمه القطاع الحكومي، وتمثل الصناعة النفطية في الكويت المملوكة من قبل الدولة أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و 95% من الصادرات و 80% من الإيرادات الحكومية. وعلى الرغم من امتلاك الكويت احتياطي نفط خام يقدر بـ حوالي 104 مليار برميل أي قرابة 10% من الاحتياطي العالمي، إلا أن ذلك لا يعني بأن الاقتصاد الكويتي سيكون بأمأن خلال السنوات القادمة خصوصاً مع تأثير حركة بيع النفط بالتطورات الاقتصادية العالمية.



نسبة نمو الصناعات التحويلية في الكويت للاعوام 2005 - 2010

التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي من اقل من خمسة في المائة الى اكثر من تسعة في خلال الاعوام السابقة .

واستحوذت الصناعات البتر وكيمياوية على 60 في المائة منها تلتها الصناعات المعدنية 11 في المائة ثم الصناعات الغذائية ثمانية في المائة.

وتنقسم مصادر الاستثمار الصناعي في دول الخليج الى قسمين اولهما محلي والاخر خارجي موضحا ان الارقام تؤكد ان النوع الاول بلغ نحو 65 مليار دولار اي نحو 82 في المائة من اجمالي حجم الاستثمارات الصناعية.

<< الخليج والتصنيع

و تعتمد الإستراتيجية الخليجية في الميدان الصناعي على محور مركزي أساسي يتمثل في النهوض بالتأهيل البشري والتكوين والتدريب بهدف خلق جيل مواطن في دول الخليج قادر على الإشراف على كامل دورة الإنتاج والتصنيع والتسويق والترويج للمنتج الصناعي الخليجي، ما يعني ذلك من كسب وقدرة على السيطرة على كل المقترضات الفنية والعلمية والبشرية المسؤولة عن إدارة دفعة الإنتاج الصناعي، وعليه ارتكزت الخطة على محور التكوين يجعله عنصراً أساسياً في إنجاح هذا التوجه. محور التكوين يجعله عنصراً أساسياً في إنجاح هذا التوجه. واستطاعت معظم الدول الخليجية أن تجني ثمار خططتها الصناعية، إذ إن المتأمل اليوم في قطاع صناعة الألمنيوم يدرك بسهولة حجم الففرة النوعية والكمية الخارقة التي سجلها القطاع في مختلف بلدان الخليج، فبعد أن كانت جميع دول المنطقة من أكبر الموردين لهذه المادة الهامة أصبحت منطقة الخليج من أنشط وأكبر المصانع المنتجة لهذه المادة التي تعرف إقبلاً متزايداً وطلباً متنامياً عليها داخليا وخارجياً.

من وجهة نظر خبراء الاقتصاد، كانت الأزمة المالية، التي الهكت أغلب الاقتصادات المتقدمة، مناسبة مهمة لإعادة تقييم دور وفعالية القطاعات التي تساهم بفاعلية في الناتج الاقتصادي للدولة المعاصرة، وبمعنى أكثر دقة، بات العديد من هؤلاء يثمنون الجوانب الإيجابية من الأزمة المالية كونها تمكنت من إطلاق أهم صناعات عصر الآلة البخارية، أي تقديم القطاعات الصناعية بمختلف مراحلها من حيث الأهمية في تشكيل المشهد الاقتصادي، كونه قطاعاً يلتمح بدرجة عالية من الاستقرار والديمومة على المدى المتوسط والبعيد.

وعلى عكس الصورة السوداوية التي اقترنت بالأدب الكلاسيكي الأوروبي، وبشكل خاص الإبداعات المرتبطة بـ«الزائك» و«فولتير» وغيرهما، والتي عملت على تصوير مشاهد مرعبة عن انحسار الاقتصاد الصناعي الأوروبي والنهيار الاقتصادي التقليدي فيها الذي ارتكز على نتائج الثورة الصناعية، فإن الصناعة اليوم، بعد موضوعة الإنترنت، مرشحة لارتداء وشاح الريادة من جديد بفضل سلاسة أداؤها وسلامة مناخها مقارنة بالنشاطات المالية الأخرى، ولكن أيضاً بفضل التطويرات والتجديدات التكنولوجية الهائلة التي أدت إلى الاعتماد على منتجات ومواد واستعمالات جديدة بإمكانها اليوم تأمين المزيد من النمو وصناعة المزيد من الثروة.

<< استثمارات ضخمة

وتبلغ حجم الاستثمارات الصناعية في دول الخليج حالياً أكثر من 80 مليار دولار مقارنة بـ 29 مليار دولار في عام 1988 طبقاً لما جاء على لسان الأمين العام لمنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الدكتور احسان بوحليقة

وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب خلال تلك الفترة بلغ نحو 11 في المائة مما انعكس على زيادة عدد المنشآت الصناعية التحويلية غير النفطية من 4700 منشأة الى 7400 منشأة وارتفع حجم العمالة من 253 الف عامل الى 567 الف.

وفي الواقع، إن التطورات السابقة أدت إلى زيادة ناتج الصناعة التحويلية في دول الخليج مجتمعة من 13 مليار دولار في عام 1988 الى 23 مليارات في عام 1998 في الوقت الذي ارتفع فيه نصيب الصناعة

نمو الصناعة بنسبة 12%
يشكل تحدي كبير أمام
الكويت في ظل هيمنة
العوائق

دول الخليج تحقق نسب
نمو في صناعاتها
التحويلية تبلغ 10%
سنوياً وتتطلع الى المزيد

الصناعة الخليجية
تستقطب استثمارات بـ 80
مليار دولار بفضل نجاح
استراتيجياتها الصناعية

أهمية الصناعات التحويلية

- 1 - ان قطاع الصناعة التحويلية يمكن أن يخفف مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، إذا ما تم رفع مساهمته في الناتج المحلي، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغيير الجذري في البنية الاقتصادية.
- 2 - ان وجود قطاع صناعات تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستغلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها، وسيؤدي ذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.
- 3 - ان وجود قطاع صناعي يتولى إنتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.
- 4 - ان معدلات نمو إنتاجية العمل في القطاع الصناعي أسرع من القطاعات الأخرى، ويعود ذلك إلى قابليته على استيعاب القسم الأكبر من منجزات التقدم التقني، فضلاً عن وجود عمليات التبريد والتطوير المستمر للكوادر البشرية العاملة في ميدان الإنتاج والإدارة في هذا القطاع.
- 5 - ان هذا القطاع قادر على تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة، للقابلية التي يتمتع بها في تحقيق الحراك المهني، ونقل المشتغلين من الأنشطة الصناعية التي ينخفض فيها مستوى إنتاجية العمل أو ينخفض الطلب عليها نحو الأنشطة المرتفعة الإنتاجية أو التي تشهد ارتفاعاً في الطلب عليها.
- 6 - ان قطاع صناعة تحويلية أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي.
- 7 - ينفرد هذا القطاع بميزة القابلية على تحقيق التنوع الإنتاجي.

والسعودية، ومصاهر الألمونيوم في الإمارات وقطر والسعودية، ومصانع الأسمدة الفوسفاتية الضخمة في السعودية، ومصانع البتر وكيموايات في دول المجلس.

ويتوقع مع انتهاء تنفيذ هذه المشاريع عام 2010 أن تزداد نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في شكل ملموس.

وذكرت الدراسة أن دول مجلس التعاون عملت مبكراً على تعزيز التوجه نحو التصنيع بهدف استثمار الميزة النسبية التي تتمتع بها المنطقة من حيث وفرة البترول والغاز، باستخدامها مصادر لصناعات أساسية من أهمها مشتقات النفط والبتر وكيموايات والأسمدة الكيماوية وسوائل الغاز الطبيعي وغيرها، أو باستخدامها كمصدر للطاقة في صناعات إستراتيجية كثيفة استهلاك الطاقة مثل الحديد والصلب ومصاهر الألمونيوم.

وأكدت الدراسة أن القطاع الخاص الخليجي نشط وأقام مجموعة كبيرة من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، يعتبر معظمها صناعات محلية مع توفير فرص للتصدير، وتتركز صناعات القطاع الخاص في مجال صناعات الغذاء ومواد البناء وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات الهندسية وغيرها، كما بدأ بالمساهمة في مجال الصناعات البتر وكيمواية الوسيطة والنهائية، واكتسب خبرة جيدة.

لكن منظمة الخليج للاستشارات الصناعية اعتبرت أن على رغم حجم تلك الإنجازات وأهميتها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في دول المجلس، فلا يزال دور الصناعة التحويلية في النشاط الاقتصادي دون المستوى المطلوب، ولم تستطع أن تحدث تغيرات جوهرية في اقتصادات دول المجلس. وكانت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر الماضية تتراوح بين 9-10 في المئة، أما مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي فازدادت من 15.2 في المئة عام 1996 إلى 18.3 في المئة عام 2007.

ولفتت «جوبيك» إلى أن ذلك يدل على أن قطاع النفط لا يزال له الهيمنة على الاقتصاد الخليجي، بخاصة في ظل ثوالي ارتفاع أسعاره عالمياً خلال السنوات القليلة الماضية وحتى منتصف 2008.

وأشارت إلى أن المصانع الكبيرة تعتمد على التصدير، وعلى تغطية جزء لا بأس به من احتياجات الصناعة الخليجية من المواد الأولية، بخاصة من البتر وكيموايات، في وقت يركز معظم المصانع الصغيرة والمتوسطة على صناعة المنتجات النهائية الاستهلاكية، وقليل منها على إنتاج السلع الوسيطة، التي يستورد جزء كبير منها.

فقد بلغ الاستثمار الخليجي في صناعة الألمنيوم نحو 22.3 مليار دولار، 48 في المائة في دولة الإمارات العربية المتحدة أي ما يناهز 10.7 مليار دولار، وأصبحت دول الخليج من أكبر منتجي الألمنيوم في العالم بفضل شركة «إيمال» في أبوظبي والتي بدأت الإنتاج الفعلي في أبريل الماضي إلى جانب شركة «المونيووم قطر» منذ 2007. ويعدّ القطاع واحداً من الميادين التي تعكس بدقة الاستراتيجية الخليجية من خلال وجود عدد من الشركات التي تعمل على تصنيع المنتجات الوسيطة والنهائية من الألمنيوم، إذ يوجد نحو 27 منشأة تعمل على إنتاج السبائك، تنوزع حسب الأهمية بين الإمارات بواقع 13 منشأة والسعودية 7 منشآت والبحرين 5 منشآت.

وتعكس هذه المعطيات أن ميدان صناعة الألمنيوم قد نجح بشكل مثالي في أن يعكس في وقت قصير الخطوات المنهجية التي وردت بالخطة الإستراتيجية للقطاع الصناعي الخليجي، خاصة على مستوى تحقيق الأهداف الكمية والنوعية في وقت فياسي نسبياً، ذلك أن المؤسسات العملاقة التي ظهرت في الخليج في ميدان صناعة الألمنيوم قد تأسست بعد سنة 2000، كما حظيت بدعم حكومي ومصرفي هام على مستوى التمويل والإقراض والمشورة الفنية والدعم التقني انتهاءً بمدى أفضل.

الكفاءات والإطارات الخليجية المميزة التي تمكنت من تحصيل علومها في الجامعات الخليجية أولاً ونجحت في تعزيز مكاسبها العلمية في بعثات مميزة في أرقى الجامعات الأجنبية وفي أهم المؤسسات الصناعية في العالم، ما جعل عودتها إلى مواطنها في الخليج فرصة لهذه الكفاءات بالمباشرة الفورية في إثراء المشهد الصناعي في قطاع الألمنيوم الناشئ وسط هذا المناخ الصحي المثالي.

<< دراسة علمية

وحسب دراسة حديثة أصدرتها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جوبيك)، تشير إلى زيادة عدد المصانع العاملة في الصناعات التحويلية من 6605 عام 1997 إلى 12316 مصنعا عام 2008، بزيادة 86 في المئة، وقفزت الاستثمارات فيها من 77.1 بليون دولار إلى نحو 150 بليوناً، أما عدد العمال فارتفع من نحو 521 ألفاً إلى نحو 971 ألفاً خلال الفترة ذاتها.

ولفتت الدراسة إلى الخطط المستقبلية لدول مجلس التعاون لتنفيذ مشروعات صناعية ضخمة تعتمد في شكل كبير على الطاقة الكثيفة، مثل التوسعات الجارية في مصانع الأسمدة الكيماوية في قطر



مُضاد الإستاتية

- ✓ يزيل الكهراء الساكنة
- ✓ للملابس والسجاد والأثاث

بخاخ النشاء

- ✓ لسهولة كوي الملابس
- ✓ لنعومة وتعطير الملابس



لمظهر متميز تستحقه



استطاعت أن تلبى احتياجات السوق المحلي والخارجي

«الخليج» .. حيث الريادة

في صناعة الزجاج



في قلب منطقة الشعبة الغربية ، تقع شركة الخليج لصناعة الزجاج ، و منذ تأسيسها عام 1981 استطاعت أن تضع بصمة خاصة في مجال صناعة الزجاج على الرغم من المعوقات الكثيرة التي لاتزال تقف حجر عثرة في طريق الكثير من المصانع الوطنية . وحصلت الشركة على شهادة الايزو رقم 22000 (الجودة في المنتجات الخاصة بالأطعمة) وهي الشركة الوحيدة في صناعة الزجاج في منطقة الخليج الحاصلة عليه وتحرص الشركة على مواكبة أحدث التكنولوجيا العالمية المستخدمة في تصنيع الزجاج بهدف تخفيض تكلفة الإنتاج وتوفير المنتجات بأسعار تنافسية للعملاء .





الشيخ يتسلم شهادة الأيزو

ويتم توزيع المنتج الكويتي في منطقة الخليج إضافة إلى دول عربية أخرى مثل سوريا و لبنان و العراق ومصر و الجزائر وجنوب أفريقيا و تنزانيا و ارمينيا ولاحظت الشركة أن هناك طلب كبير ومتزايد على المنتج الكويتي وجاري اعداد التوسعة للمصنع واستخدام التكنولوجيا المتطورة في صناعة الزجاج .

السنة المالية	المبلغ
2007	8987286
2008	10392781
2009	11343256
2010	11242923
2011	12369172

« الأرباح التشغيلية المحققة خلال الخمس سنوات الأخيرة

خلال السنوات المالية 2004 ، 2005 تم زيادة الاصول الإنتاجية لرفع معدلات الانتاج السنة المالية 2004 بدأ مشروع اعادة بناء فرن الصهر المتواجد وشراء فرن صهر جديد لرفع الكفاءة الإنتاجية فترة التنفيذ . السنة المالية 2005 : تم تنفيذ مشروع توسعة ورفع الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية (الات ومعدات) .

السنة المالية	المبلغ
2007	1381860
2008	3172065
2009	3506629
2010	3202545
2011	2883056

وتظهر البيانات أن معدل الاداء التشغيلي في تطور مستمر نتيجة اتباع اساليب جيدة ومتطورة في التشغيل أدت إلى ارتفاع معدلات الأرباح

« الأرباح الصافية

يتزايد معدل نمو الأرباح بنسب جيدة على الرغم من الصلafsات القوية في السوق العالمي

السنة المالية	المبلغ
2007	1117794
2008	1887065
2009	3056044
2010	2939200
2011	2546807

وخلال زيارة ميدانية قامت بها «الصناعي» إلى مقر الشركة ، يقول رئيس مجلس ادارتها حسين الشيخ أن الشركة ماضية في تنفيذ خططها التوسعية ، إلا أنه يسجل انتقاداً على سياسة تسعير المواد البترولية وعلى الاخض الغاز المسال الذي تستخدمه شركته بكميات كبيرة .

فبرايه ليس من العادل أن تحظى المصانع على تلك المواد بنفس الاسعار المخصصة للاستخدامات المنزلية مما يعني افتقار الصناعة إلى التشجيع اللازم للتوسع والنمو. أما عن ملف العمالة الوطنية ، فيقول الشيخ أن الشركة ملتزمة بتطبيق القرارات الخاصة بنسب العمالة الوطنية في المصانع والبالغة 2% ، إلا أن الشركة تواجه صعوبات جمة في ايجاد العمالة الوطنية القادرة على العمل في القطاع الصناعي الذي يتطلب كفاءات وخبرات خاصة .

ويتمنى أن تلتفت الحكومة إلى القطاع الصناعي خصوصاً وقد ورد في الخطة الانمائية متوسطة الأجل رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الوطني الاجمالي إلى 12% بينما لا تتعدى النسبة الحالية 3% .

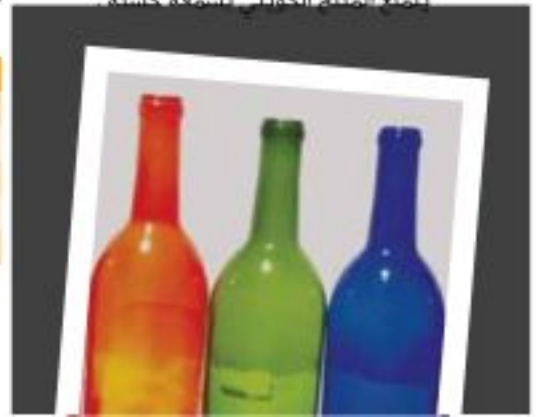
« نشاط الشركة

تختص الشركة في صناعة القناني والادوات المنزلية والقيام بأي أعمال متعلقة أو متصلة بها إضافة إلى تسويق واستيراد القناني والادوات المنزلية والمواد الأولية اللازمة لها والقيام بكافة أعمال التجارة المتصلة بها . وتبلغ الطاقمة الإنتاجية المحققة 280 طن وتمتلك فرنين لازمين لصناعة الزجاج .

كما تقوم الشركة في تصنيع عبوات زجاجية بيضاء و عبوات زجاجية خضراء

« المبيعات المحققة

تغطي منتجات الشركة الاحتياجات المحلية للسوق الكويتي من منتجات المياة الغازية والعصائر للشركات مثل السائير و بيبسي وكولا و شركة كوكاكولا ويتم تصدير مايعادل 40% من منتجات المصنع حيث يتمتع المنتج الكويتي بسمعة حسنة



« الخليج » الشركة الوحيدة في صناعة الزجاج التي حصلت على شهادة الأيزو

ابرز عملاؤها .. بيبسي و كولا وكوكاكولا والبحث عن التكنولوجيا الحديثة لا يتوقف لارضاء العملاء

الشركة بصدد الحصول على ارض لاقامة مصنع وبتكلفة تصل إلى 40 مليون

تصدر 40% من منتجاتها إلى اسواق الخليج ودول عربية أخرى



أي بانخفاض قدره 319.4 الف دينار، بينما بلغ إجمالي المصاريف الإدارية والعصومية للشركة لعام 2011 مبلغ 456.782 ديناراً مقارنة بـ 456.797 ديناراً أي بانخفاض قدره 9.015 الاف دينار.

وحققت الشركة أرباحاً بلغت 2.546.807 ديناراً في العام 2011 مقارنة بـ 2.939.200 ديناراً وذلك نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية لمنج الزجاج، لكن سوف تحاول الشركة زيادة أرباحها وذلك عن طريق البحث في مشاريع جديدة وتنمية المشاريع الحالية.

ووافقت الجمعية العمومية للشركة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم (40 فلساً لكل سهم) وذلك عن السنة المالية المنتهية في 2011/12/31 للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية، كما وافقت على انتخاب أعضاء مجلس إدارة جديد للثلاث سنوات القادمة وهم: شركة العوائد الوطنية، شركة الشرق القابضة، أنور حبيب بهباني.

الخليج، ومشروع الأربعين

صرح الشيخ عن وصول الشركة الى مفاوضات نهائية مع الهيئة العامة للصناعة للحصول على أرض لإقامة مصنع جديد، لافتاً الى ان تحديد موقع الأرض هو الإجراء المتبقي، متوقعاً أن تصل تكلفة المشروع الى 40 مليون دينار حسب الدراسات الأولية، وقال خلال انعقاد الجمعية العمومية للشركة ان الشركة تحصل على الغاز المسال من مؤسسة البترول بأسعار مرتفعة تصل إلى 20 دولاراً لكل مليون وحدة حرارية، معتبراً أن هذه الأسعار مرتفعة مقارنة بالدول المجاورة.

وحسب التقرير السنوي للشركة، يظهر أنها حققت إيرادات جيدة رغم الظروف الحالية الصعبة التي تمر بها المنطقة والعالم، وبلغت إجمالي الموجودات حتى 31 ديسمبر 2011 مبلغ 15.9 مليون دينار مقارنة بـ 14.9 مليون دينار أي بزيادة قدرها مليون دينار.

كما بلغ إجمالي أرباح عمليات الشركة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2011 مبلغ 2.8 مليون دينار مقارنة بـ 3.2 ملايين دينار





شركة الخليج لصناعة الزجاج شركة
Gulf Glass Manufacturing Company KSC



P.O Box 26996 Safat, 13130 Kuwait
Tel.: (+965) 23260455 / Fax: (+965) 23260456

E-mail : sales@ggmc.com.kw



الصناعة توفر أرباح تشغيلية ثابتة تداوي أمراض الاقتصاد

لماذا على الدولة تشجيع الصناعة في

الوقت الراهن؟



وتعمل البيئات والأرقام الرسمية التي تم الإعلان عنها تعتبر بمثابة قبيلة موقونة تنتظر اقتصادنا الوطني وتهدد مصير الأجيال القادمة إذا ما وضعت الحلول الصحيحة التي من شأنها تأمين مستقبل الوطن والمواطنين.

فقد بلغت المصروفات العامة الفعلية للموازنة خلال السنة المالية 2010/2011 (16.22 مليار دينار) أي تعادل تقريباً 3 أضعاف المصروفات العامة الفعلية لسنة 1999/2000 التي كانت نحو 4 مليارات دينار فقط. وتبلغ جملة اعتمادات المصروفات في 2011/2012 نحو 19.4 مليار دينار، أي 4 أضعاف ما كان في 1999/2000، وأقل بقليل من إجمالي الإيرادات النفطية الفعلية القياسية المحصلة في 2010/2011، وهذا مؤشر خطير ومقلق ويعبر عن انفلات متسارع للإنفاق العام.

لماذا نتحدث عن تشجيع الصناعة المحلية في الوقت الراهن؟

في ظل ما يشهده الاقتصاد الوطني من اختلالات هيكلية مزمنة، أصبحت قضية تشجيع الصناعة المحلية وإعطائها الأولوية من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى حاجة ملحة تتطلب البدء فوراً في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لبث روح الأمل في القطاع الصناعي.

ومن الواضح أن الاقتصاد الوطني لا يستطيع الصمود طويلاً في وجه ارتفاع المصروفات الجارية للدولة مقابل وجود مصدر وحيد للدخل وهو النفط مما يدعو إلى السرعة في إيجاد مصادر دخل بديلة عن النفط وهي تحديداً تتركز في قطاعي الخدمات والصناعة.

ولكن فيما لو ارتفعت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 12% حسب ما ورد في الخطة الإنمائية متوسطة الأجل (باب سياسات الصناعة التحويلية) ، فإن القطاع بإمكانه زيادة إيرادات الدولة (غير النفطية) من 2.5 - 3 مليار دينار سنوياً .

وفي حال توفرت الأراضي الصناعية اللازمة لإقامة مصانع جديدة أو توسع أخرى قائمة، فمن المتوقع أن يزيد حجم المنشآت الصناعية الحالية بثلاثة أضعاف، إذ أن العدد المطلوب من المنشآت لتحقيق النسبة المستهدفة للنمو هو 3282 منشأة بينما لا تتعدى حالياً الـ 1094 منشأة.

[2] تحقيق التنمية وتقليل مخاطر العيش تحت رحمة النفط.

يساهم القطاع الصناعي في خفض مساهمة قطاع النفط الخام في الناتج المحلي والتشغيل والاستثمار وميزان المدفوعات وميزانية الحكومة والذي يمثل نسبة 90% .

وإذا ما تم رفع مساهمته في الناتج المحلي، الأمر الذي سيسمح برفع مستوى عملية التنمية وتحقيق التغيير الجذري في البنيان الاقتصادي.

وبافتراض معدل إنتاج 3 ملايين برميل يومياً عند سعر 100 دولار للبرميل، يقدر أن يبلغ إجمالي العجزات المترجمة للموازنة العامة حتى السنة المالية 29/2030 نحو 174 مليار دينار، في حين يقدر أن يبلغ سعر البرميل اللازم لتحقيق التوازن للموازنة العامة عند تلك الفرضيات في السنة المالية 29/2030 نحو 236.1 مليار دينار عند معدل إنتاج يبلغ نحو 2.5 مليون برميل يومياً، وعندئذ يقدر سعر البرميل اللازم لتحقيق التوازن للموازنة العامة في السنة المالية 29/2030 بنحو 256.2 دولاراً للبرميل.

<< لماذا اليوم ؟

(1) توفير عائد ثابت وأمن

إن أمام الدولة في الوقت الراهن فرصة ذهبية لتشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي المحلي ليكون رافداً اقتصادياً يساهم في الناتج القومي إلى جانب النفط إضافة إلى فدررة القطاع على توفير فرص العمل للعمالة الوطنية مما يساهم في تقليل العبء الواقع على كاهل الحكومة في توفير الوظائف للمواطنين.

وتبلغ حجم الصناعات التحويلية في الكويت حالياً حوالي 645 مليون دينار ، إذ أنها تساهم في الموازنة العامة للدولة والبالغة 21.5 مليار دينار بنسبة 3% فقط وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالدولة الخليجية الأخرى التي تولي اهتماماً بالغا في الصناعة التحويلية.

أما المعضلة الحقيقية ، فهي تكمن في ارتفاع المصروفات الفعلية للباب الأول للموازنة العامة (مرتبات وأجور) من نحو 1.33 مليار دينار في 1999/2000 إلى نحو 3.4 مليارات في 2010/2011.

وتشير التقديرات إلى أن جملة اعتمادات المصروفات على المرتبات (ضمن الباب الأول) وما في حكمها (ضمن الباب الخامس) تصل إلى 9.2 مليارات دينار في 2011/2012 مقابل نحو 3 مليارات دينار في 1999/2000.

وببلغ سعر برميل النفط اللازم لتحقيق التوازن حالياً نحو 98 دولاراً عند معدل إنتاج مليوني برميل يومياً وباحتساب مخصصات صندوق احتياطي الأجيال.

واستناداً إلى إجمالي اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية 11/2012 (البالغة نحو 19.435 مليار دينار) وبافتراض نمو المصروفات الجارية بنحو 7.5 % سنوياً، ونمو باقي المصروفات بنحو 3.5 % سنوياً، يقدر أن ترتفع المصروفات الجارية للموازنة العامة من نحو 14.8 مليار دينار (76.3 % من إجمالي المصروفات) خلال السنة المالية الحالية 11/2012 لتصل خلال السنة المالية 29/2030 إلى نحو 53.6 مليار دينار (86.3 % من إجمالي المصروفات المقدر أن تبلغ حينئذ نحو 62.1 مليار دينار).

ومن واقع الأرقام ، تبدو أن الإيرادات التي سوف تحققها الدولة لن تغطي مصروفاتها



العجزات المتراكمة للموازنة العامة حتى السنة المالية 2030 ستبلغ نحو 174 مليار دينار إذا ظلت حنفية الحكومة مفتوحة

الصناعة بإمكانها توفير عوائد سنوية ثابتة تقدر بـ 3 مليار دينار إذا ما حظيت بالتشجيع المناسب

**تديرات الموازنة العامة
سعر البرميل 100 دولار،
عدل الإنتاج 3 ملايين برميل
(مياً)**



السنة المالية	المصروفات الجارية (مليار دك.)	إجمالي المصروفات (مليار دك.)	إجمالي الإيرادات (مليار دك.)	العجز المتراكم (مليار دك.)	السعر التوازني للبرميل (دولار للبرميل)
6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5
484.17	484.17	484.17	484.17	484.17	484.17
6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5
484.17	484.17	484.17	484.17	484.17	484.17
6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5	6,955.5

بعد استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة



وسيرتفع معدل التدفق السنوي، إلى سوق العمل، من 20.5 ألف عامل جديد، حالياً، إلى 74 ألف عامل كويتي، في السنة المالية 2029/2030، أي ثلث قوة العمل المدنية المتراكمة، كلها، على مدى 65 سنة، في القطاع العام، وفي سنة واحدة، فقط.

(5) تقليص الاعتماد على الخارج ودعم المخزون الاستراتيجي

تعتبر الكويت دولة مستوردة بامتياز إذ أنها تستورد من احتياجاتها بنسبة 80% من الخارج. وإذا ما حظيت الصناعة بالتنشجيع المناسب، تستطيع تقليل اعتماد الدولة على الخارج في توفير احتياجات المواطنين والمقيمين من بضائع مختلفة ناهيك عن قدرة الصناعات الغذائية على تعزيز الأمن الغذائي الاستراتيجي للدولة مما يؤمن حاجات الناس في الأحوال الطارئة.

« واقع الصناعة المحلية

حسب بيانات صادرة من بنك الكويت الصناعي، تظهر تباطؤ النمو في القطاع إذ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الموازنة العامة للدولة لم تشهد أي تطور ملحوظ في الفترة ما بين 2005 - 2010، فقد بلغت 3% و 3.2% عام 2006 و 2.8% عام 2007 و 2.6% عام 2008 و 2.2% عام 2009 و 3% عام 2010.

ولعل نقص الأراضي الصناعية و التآزيم السياسي واستفحال البيروقراطية في جهات الدولة عوامل أساسية ساهمت في توقف عجلة النمو الصناعي مما يتطلب تحسين بيئة الأعمال وذلك عن طريق فك تداخل الاختصاص والصلاحيات في جهات الدولة المختلفة على رأسها الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة لتقليص الدورة المستندية اللازمة لتخليص المعاملات الصناعية خصوصاً وأن هذا التداخل ساهم بإرباك العمل الصناعي عن طريق تداخل صلاحيات الهيئتين في إصدار التراخيص و التفتيش على المصانع المحلية .

(3) مساهمة الصناعة في رفع حجم الاستثمار الأجنبي

حسب ما تشير إليه التقارير والدراسات المختلفة عن توجهات الاستثمارات الأجنبية في الدول الخليجية، فتظهر أن غالبيتها تتجه إلى القطاعات المنتجة وعلى رأسها الصناعة كونها توفر استثماراً أمنياً على عكس الاستثمار في سوق الأسهم والسندات حيث ترتفع معدلات المخاطر فيها .

ولعل الكويت في أمس الحاجة اليوم إلى تعظيم استثماراتها الأجنبية خصوصاً وانها تتذيل قائمة الدول الخليجية الأكثر جذباً للاستثمار، حيث يبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية محلياً 590 مليون دينار فقط بينما تبلغ -على سبيل المثال - في دولة مثل المملكة العربية السعودية نحو 552 مليار ريال (147 مليار دولار)، منها نحو 214.5 مليار ريال (57.1 مليار دولار) في القطاع الصناعي، أي نحو 38.9 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية الإجمالية المباشرة في السعودية.

(4) احتواء العمالة الوطنية القادمة إلى سوق العمل

يتميز القطاع الصناعي بميزة فريدة عن باقي القطاعات الاقتصادية إذ بإمكانه توظيف عدد كبير من العمالة الوطنية . فقد يستوعب أصغر مصنع عدد من الموظفين يفدر ب 200 موظف على الأقل نظراً لطبيعة العمل في القطاعات الإنتاجية التي تتطلب التواجد على مدار ال 24 ساعة.

وللعلم، تخرج الجامعات والمعاهد نحو 20 ألف مواطن ومواطنة سنوياً لسوق العمل وقدرة القطاع الخاص حالياً على استقطاب عمالة جديدة منها لا تزيد على 10% وأغلبها تتجه إلى قطاع البنوك وشركات الاتصالات لأنها تتمتع بميزات أكبر بين شركات القطاع الخاص. وحسب تقارير سابقة، ثمة توقعات بأن تبلغ جملة قوة العمل الكويتية، بحلول عام 2029/2030، نحو 1.077 مليون عامل، وهم، حالياً، نحو 285 ألفاً فقط. للمدنيين منهم 223 ألف موظف مدني، في القطاع العام، أي ان هناك نحو 800 ألف قادم إلى سوق العمل، في 20 سنة قادمة.

**القطاع الصناعي بإمكانه
توظيف العمالة القادمة
إلى سوق العمل والبالغة
مليون عامل خلال 2030**

**نسبة نمو الصناعة
استقرت عند الـ 3% بسبب
نقص التشجيع والدعم**

**في ظل ما يشهده
الاقتصاد الوطني من
اختلالات هيكلية .. تظل
الصناعة سهماً رابحاً**

hpi

الشركة الصناعية للمنتجات الطبية
HYGIENE PRODUCTS INDUSTRIES CO.

Visit Our Showroom at Shuwaikh زورونا في معرضنا الكائن في الشويخ



سوق الجملة - شارع التمور - بجوار معرض سانيو

Wholesale market - Toumour Str. - Beside SANYO showroom.

ت : 24826960
خدمة توصيل المنازل
HOME DELIVERY



Darlings Baby Products



Feminine Products



VELEVET Baby Diapers



Adult Products





تعاني عدد كبير من المصانع الوطنية من ارتفاع أسعار المواد البترولية التي توفرها الدولة وتحديدا فيما يتعلق بأسعار الغاز والبيتومين نظرا لبيع تلك المادتين وفقا للأسعار العالمية. وفي دراسة أعدتها شركة الخليج لصناعة الزجاج عن الغاز المسال (LPG)، تظهر أن الشركة تستخدم وقود المازوت وغاز البترول المسال والكهرباء كمصادر للطاقة في مصانعها الكائنة في منطقة الشعيبية الغربية وهي تشغل فرنين لصهر الزجاج ، الأول لصهر الزجاج الشفاف، والآخر لصهر الزجاج الأخضر.

أسعار الغاز البترولى المسال ..

الغاز يباع بأسعار خيالية للمصانع مقارنة بالاستخدامات المنزلية

سعر المليون وحدة حرارية بريطانية مقارنة بدول الخليج المجاورة يناهز العشرين ضعف

مؤسسة البترول تباع الغاز لوزارة الكهرباء بأسعار بخسة فلماذا رفعها على المصانع؟

سعر قيمة الشحن لكل طن فيها 10 دينار كويتي لكل طن بغض النظر عن مستوى الاستهلاك.

النقطة التي تستوجب النظر من طرف الدولة في هذه المسألة وتم غض النظر عنها هي أن الغاز المسال يباع للصناعة الوطنية بأسعار مضاعفة بالنسبة لسعره في السوق المحلي للإستخدامات المنزلية والإستخدامات الأخرى الخفيفة .

وإذا أخذنا سعر المليون وحدة حرارية بريطانية مقارنة بدول الخليج المجاورة نجد أن مضاعف السعر يناهز العشرين ضعف وهذا بكل المقاييس يستدعي تدخل الدولة لوضع الأمور في نصابها الصحيح انسجاماً مع التطلعات العليا برفع مساهمة الصناعة في الناتج الوطني المحلي إلى أكثر من 12% .

وأخيراً وللعلم فإن مؤسسة البترول تباع المليون وحدة حرارية بريطانية لوزارة الكهرباء لإنتاج الكهرباء بأسعار متدنية مقارنة بالصناعة ، وتقوم كذلك ببيع المليون وحدة حرارية بريطانية لإستثمارات مشتركة مع أجنب في القطاع النفطي بأسعار بخسة جدا حتى أنها تجاوزت في ذلك كل المقاييس.

ونرى الشركة أن الدولة تشجع مشكورة الصناعة الوطنية وتدعم أسعار وقود المازوت والكهرباء .

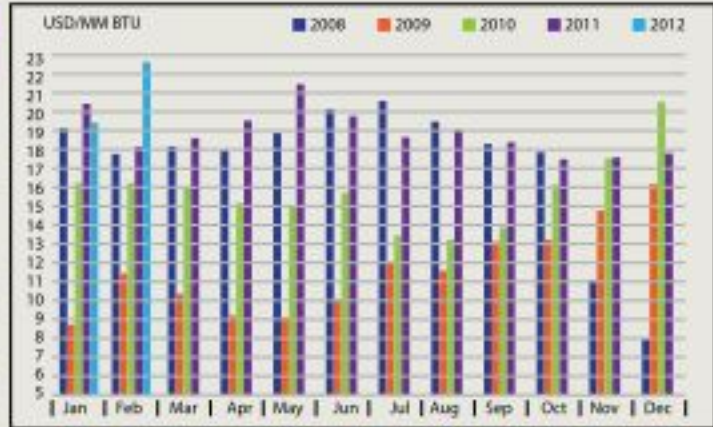
أما فيما يتعلق بالغاز المسال فالمسألة غريبة ومدعاه للإندهاش من حيث السعر المباع للصناعة خصوصاً وأن الغاز المسال يعتبر مادة أولية هامة ولكن تباع بسعر عالي جداً معتمد على السعر الفوري والذي تحدده شركة ارامكو السعودية لأسواق التصدير حيث أن الصناعة تستخدمه كوقود مما يعتبر إرهاقاً كبيراً للصناعة الوطنية .

و في بداية شهر فبراير من هذا العام ، تعدت كلفة الغاز المسال الرقم القياسي حيث بلغت ما يعادل 22.75 دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (mmbtu) .

وتسعر مؤسسة البترول الوطنية -وهي الجهة المعنية بتسعير وتوقيع المشتقات البترولية- الغاز المسال بالقيمة الحرارية العالية (HHV) وليس على أساس (LHV) حيث أن الأولى تعادل 47 مليون وحدة حرارية بريطانية لكل طن متري والأخرى تعادل 44 مليون وحدة حرارية بريطانية لكل طن متري كذلك يتم نقل الغاز المسال بمركبات

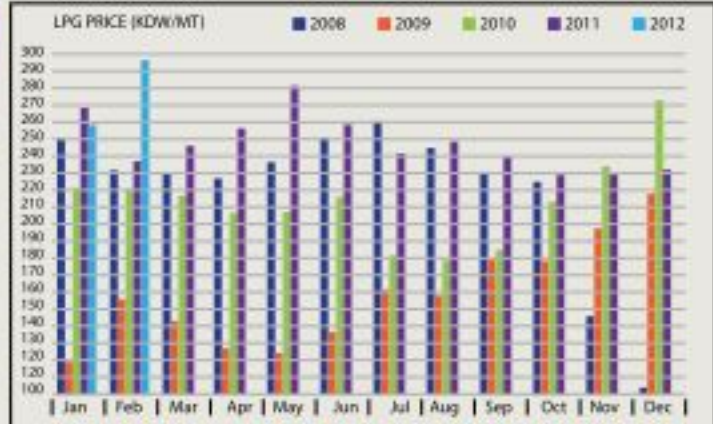
LPG Energy Comparison in USD / MM BTU

Month	USD / MM BTU				
	2008	2009	2010	2011	2012
Jan	19.36	8.83	16.4	20.58	19.7
Feb	17.87	11.48	16.38	18.14	22.75
Mar	18.32	10.41	16.03	18.82	
Apr	18.08	9.29	15.33	19.71	
May	19.02	9.14	15.16	21.66	
Jun	20.25	10.11	15.89	20.02	
Jul	20.77	12.02	13.56	18.74	
Aug	19.57	11.65	13.28	19.31	
Sep	18.46	13.24	13.92	18.49	
Oct	17.92	13.3	16.22	17.6	
Nov	11.19	14.79	17.65	17.72	
Dec	7.93	16.22	20.68	17.85	



LPG Energy Comparison in KWT / MT

Month	KWT / MT				
	2008	2009	2010	2011	2012
Jan	250.937	119.136	221.341	269.79	238.279
Feb	231.436	156.122	220.872	237.8	297.629
Mar	229.612	143.088	217.18	247.09	
Apr	227.059	127.087	206.86	255.95	
May	236.607	124.037	206.71	281.56	
Jun	251.002	135.532	216.86	259.72	
Jul	260.975	161.819	182.48	241.67	
Aug	245.319	156.934	178.74	248.985	
Sep	230.49	178.054	185.35	240.476	
Oct	224.814	178.416	213.46	228.556	
Nov	145.804	197.704	233.76	228.918	
Dec	102.603	218.247	272.36	232.479	





التركيت .. محافظ البيئة

حمد التركيت، الرئيس التنفيذي لشركة ايكويت للبتروكيماويات ونائب رئيس الاتحاد الخليجي لمصنعي البتروكيماويات والكيماويات أشهر من النار على العلم. فاستطاع في فترة وجيزة من تأسيس الشركة عام 1995 أن يخلق مصنعا من أهم مصانع البتروكيماويات في منطقة الخليج العربي من خلال إنتاج 5 مليون طن من المنتجات البتروكيماوية سنويا. ليس ذلك فحسب ، وإنما استفاد من التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في مجال البتروكيماويات من خلال الشراكة مع شركة الداو للبتروكيماويات الأمريكية إضافة إلى مساهمة كل من شركة بوبيان للبتروكيماويات وصناعة الكيماويات البترولية (PIC) في الشركة. معروف عن التركيت الدقة والإخلاص في العمل ، فهو يدرك كيف يضع خطة محكمة لتحقيق أهدافه.

**رفع اسم بلاده عالياً
من خلال تأسيس
صرح بتروكيماوي
يحتذى به في
المنطقة**

« العمالة الوطنية

إضافة إلى ما يمتلكه من صفات ساهمت في رفعة مكانة الشركة عالمياً ، يمتلك التركيت حساً عالياً من المسؤولية تجاه الوطن والمواطن ، إذ فاقت نسبة العمالة الكويتية في الشركة 55% ، والبقية من الأجانب ، بسبب وجود مهام فنية تحتاج إلى العمالة الأجنبية ذات الخبرة العالمية ، وهذه الخبرة غير متوافرة حالياً في العنصر الكويتي الذي يتم اكتسابه هذه المهارات والقدرات تدريجياً ، وغالبية التعيينات الجديدة من مشغلي مصانع ومهندسين ووظائف إدارية من الكويتيين.

وفي كثير من الإدارات مثل التسويق والموارد البشرية والمشتريات تصل نسبة الكويتيين إلى 95% ، وذلك يشمل المديرين الإداريين في « إيكويت » الذين يتولون 90% من هذه المناصب القيادية ، أما عمالة المصانع ففيها نسبة تصل إلى 45% من الأجانب ، لأن هناك خبرات جديدة خاصة في مجالي العطريات والستايين ، مما يعني ضرورة الاستعانة بالخبرات لنقل الخبرة إلى الكويتيين.

« خلفيات فنية

أما عن خلفية اتفاقية الغاز بين شركة إيكويت ومؤسسة البترول الكويتية والتي أثارت ضجة إعلامية في الأوساط المحلية ، يوضح التركيت أن هناك اتفاقيتان تربطان شركة إيكويت مع مؤسسة البترول الكويتية ، وقد بدأت هذه الاتفاقية مع تشغيل شركة إيكويت عام 1997 ، وهناك أيضاً اتفاقية ثانية للغاز بدأ سريانها قبل أكثر من سنة مع ابتداء تشغيل مشروع الأوليفينات الثاني ، ونحن في إيكويت لا نستطيع أن نتخلف عن الدفع ، لأن هناك مجموعة من العقود المبرمة والملزومة ، لذلك فإن ما أثير عن تراكم مبالغ أمر غير صحيح ، وأصل القصة أن الغاز من طبيعته ليس له وزن ومرتبطة بعددات تقيس وتبين كمية الغاز التي يتم توفيرها لشركة إيكويت ، وهذه الأرقام يتم تدقيقها بالتعاون بين مؤسسة البترول وشركة إيكويت ، من خلال فريق فني ، والعدادات التي تحسب معدلات الغاز موجودة في شركة البترول الوطنية ، لذا فإن الدفع يتم بشكل شهري ، ويتم في ما بعد احتساب الكميات بشكل أدق ، وفي حال اختلاف أرقام العدادات الموجودة في شركة البترول الوطنية وشركة إيكويت تتم مراجعة الأرقام من قبل الفنيين المختصين من الشركتين ، ومراجعة الاختلافات.

وبفضل سياسته في العمل ، حصدت « إيكويت » على جائزة أفضل مصنع للكيماويات وذلك تقديراً للمعايير العالمية التي تتبعها في مختلف العمليات الصناعية ومساهماتها المتميزة في المحافظة على البيئة وحمايتها ، حيث يعد هذا التكريم امتداداً لإنجازات السلامة المهنية والريادة العالمية التي تجسدها شركة إيكويت عبر قطاعاتها الصناعية إضافة إلى دورها الفاعل في رعاية البيئة.

وبكل فخر ، يقول التركيت « لضمان تحقيق التكامل في مجالات الصحة والسلامة والبيئة قامت شركة إيكويت بتطوير إستراتيجية شاملة تتضمن العديد من الأهداف التي يتم دعمها بالبرامج التدريبية طبقاً للمعايير العالمية »

ويشير إلى أن هذه البرامج التدريبية لا تتعلق فقط بالجوانب الفنية والصناعية في شركة إيكويت ، وإنما لها علاقة مباشرة كذلك بجميع الموظفين وكافة شرائح المجتمع من حيث الصحة والسلامة ومنع التلوث والمحافظة على الموارد الطبيعية القيمة »

تلك الإنجازات تحققت بفعل سواعد الشركة ، فالتركيت دائم الشكر لموظفيه لتفانيهم المهني ومهاراتهم في كافة المجالات ذات العلاقة مما وضع شركة إيكويت في هذه المكانة العالمية المرموقة.

وقد حصلت شركة إيكويت خلال وقت سابق من العام 2011 - كأول جهة كويتية - على شهادة واعتماد منظمة الرعاية المسؤولة. إضافة إلى الجوائز العديدة التي حصلت عليها الشركة ، حصل التركيت على الترتيب الحادي عشر بين أهم أربعين شخصية قيادية عالمية ساهمت بشكل فعال ومباشر في مجال الصناعات البترولية والكيماوية وحماية البيئة عالمياً وهذا الاختيار والتصنيف قامت به مجلة ICIS على ضوء ومدى تأثير صناعي القرار في عالم صناعة الكيماويات. وكان اختياره نتيجة للحدوث القيادي والفعال الذي لعبه خلال مرحلة تأسيس وتطوير « إيكويت » خلال السنوات العشر الماضية ، مما أهلها للوصول إلى مصاف أهم مصنعي البترولية والكيماويات عربياً وخليجياً ومساهمته في تطوير المشروع المشترك بين شركة صناعة الكيماويات البترولية وشركة داو للكيماويات والمتمثل في توسعة المصانع الحالية لشركة إيكويت بزيادة طاقتها الإنتاجية إلى الضعف ، وذلك من خلال أسلوبه المتميز في الإدارة والتطوير الذي شهدته الشركة وسعيها الدؤوب إلى تنفيذ خطتها الإستراتيجية فيما يتعلق بمشاريع التوسعة لمشروع العطريات والأوليفينات الثاني.



حصدت الشركة جائزة

أفضل مصنع للعام 2011

لحرصها على سلامة البيئة

طموح بلا حدود وينجز

أعماله بدقة وإخلاص

متناهيين

نسبة العمالة الوطنية هي

الأعلى في شركته بواقع

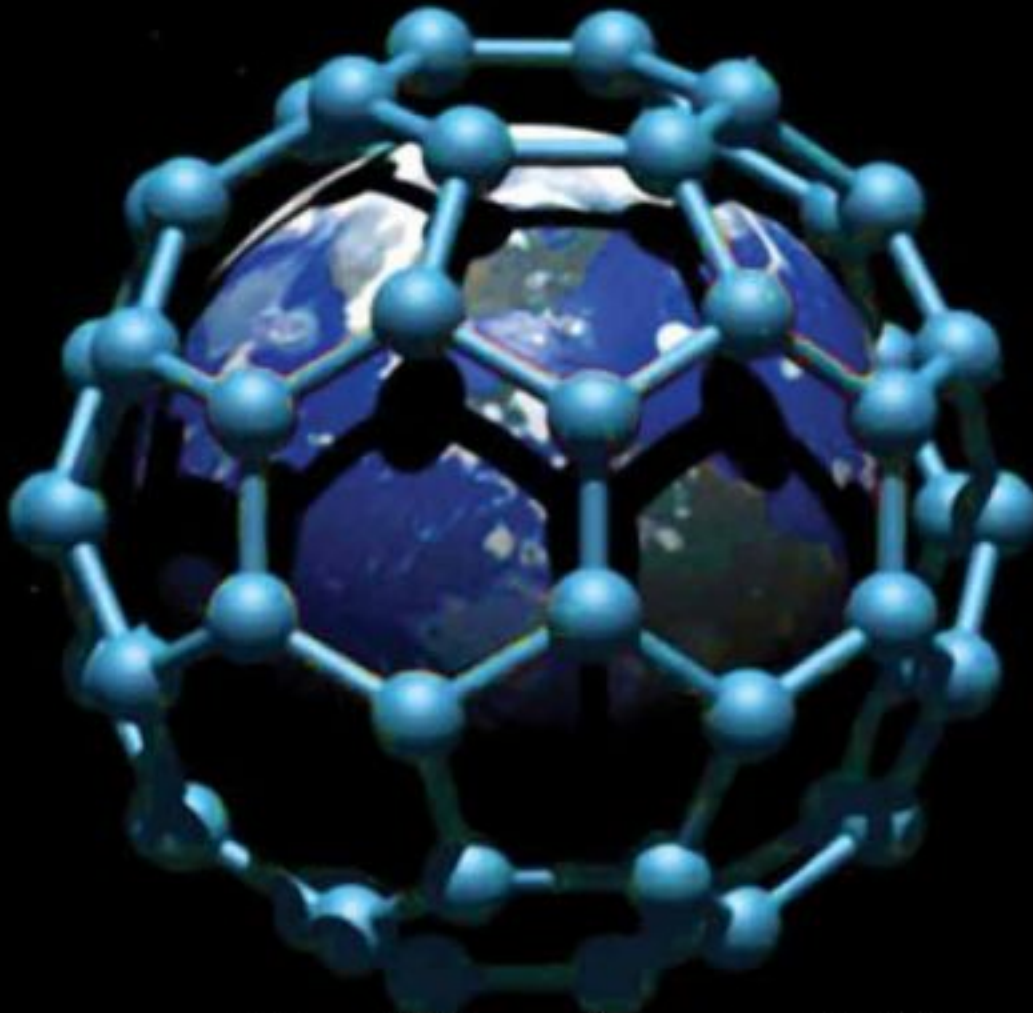
55%

احتل الترتيب الحادي عشر

بين أهم أربعين شخصية

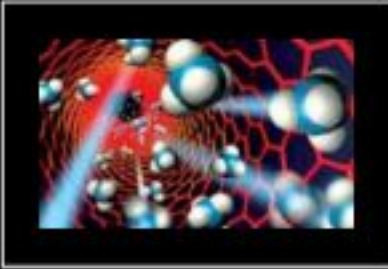
قيادية عالمية لإنجازاته

العديدة



تقنية النانو في خدمة البيئة

تقنية الجزيئات متناهية الصغر (Nanotechnology) ، والتي يطلق عليها النانو ، تعتبر في الوقت الراهن ذات أهمية خاصة نظرا للتطورات السريعة والتي طرأت في مختلف دول العالم نتيجة للبحث والتقني والإبتكار والإختراع في مختلف المجالات العلمية والتطبيقية في التقنية الحيوية (Biotechnology) ، وقد يظن البعض أن هذه التقنية حديثة العهد ، وهي ليست كذلك ، حيث برز هذا المصطلح لأول مرة عام (1959م) بواسطة العالم (R.Feynema) والتي وصفها بكونها الأجسام البنائية ، أيضا فإن للعالم (W.McIellen, 1960) الدور البارز في إلقاء الضوء على هذه التقنية ، حيث إستطاع تصميم محرك بروتيني يتشابه مع الموجود في معظم الكائنات الحية حيث أنه المسؤول عن تحويل الطاقة إلى حركة حيث يبلغ قطره (500 نانومتر) ، ثم في (1974م) أطلقها العالم الياباني (N.Taniguchi) وذلك عن طريق وصقه لوسائل وطرق التشغيل للعناصر الميكانيكية والكهربائية متناهية الصغر ، بالإضافة إلى ذلك فإن العالم (K.Eric Drexler, 1980) عرفها على أنها مكائن البناء في ميزان الجزيئات بحيث أعطى العديد من الأمثلة لذلك مثل أذرة الإنسان الآلي وجميع أجزاء الحاسب الآلي ثم أمضى العشر سنوات الأخرى في تعريف وشرح ووصف وتحليل الأدوات فائقة الفعالية واستجابتها العلمية التطبيقية ، ثم تتوالى التجارب والأبحاث ليتم عام (1980م) إختراع المجهر النفقي الماسح (Scanning Tunneling Microscopy) بواسطة تشجيع ودعم شركة (IBM) ، وتتوالى بعدها الدراسات ليتم إكتشاف الفلورين والمكون من كرة مجوفة تحتوي على ستين ذرة كربون أمكن قياسها بدقة عن طريق تقنية النانو ، ثم في العام (1991م) أستطاع العالم (S.Lijima) إحراز تقدم في إكتشاف أنابيب الكربون ذات القياس النانو متري.



4 أجيال للنانو

وعموماً يمكن القول أن هذه التقنية طبقاً للتعريف السابقة تعتبر تقنية الإنتاج والتصميم والتطبيق للبنى والأجهزة والنظم والمواد المختلفة وذلك عن طريق تحجيم وتصغير تلك المواد بحيث لا يزيد حجمها على حجم الذرة الجزيئية ويتعامل مع معظم في مجال الجزيئات متناهية الصغر. وأسهمت أيضاً الجمعية الأمريكية الوطنية لتقنية النانو (NNI) إسهاماً كبيراً في تبسيط ذلك التقسيم وذلك لتسهيل فهم هذا العلم حيث حددت أن التعريف الدقيق لهذه التقنية اعتباراً أن الجزيء أصغر من (100) نانومتر وذو خصائص فريدة ، وعليه فقد تم تقسيمها إلى الأجيال التالية :-

1. جيل تقنية النانو المؤثر

Passive Nanotechnology Generation
وهذا يتضمن الإنتاج الأول للعديد من المنتجات المختلفة والتي يمكن اعتبار البدء فيها منذ العام (2001م) مثل ملطقات الجو والمنتجات المتطابرة والقلوبيات والمعادن بنائية النانو والبوليمرات والسيراميك عالي التقنية.

2. جيل تقنية النانو الفعالة

Active Nanotechnology Generation
وهذه يمكن البدء بها عام (2005م) ، وتشمل المنتجات ذات الفاعلية الحيوية (Bio-active) ومنه الأدوية الحساسة والنتجات الدقيقة الكيموفيزيائية الفعالة مثل البنائيات المتكيفة ومنتجات الترانزيستور.

3. جيل أنظمة النانو

Systems of nanotechnology Generation

ويطلق عليها أيضاً نظام الماصو ثلاثي الأبعاد (3D Nanosystem) ، ويمكن اعتماد البدء بها فعلياً خلال العام (2010م) وتشمل الأجهزة المتطورة الدقيقة المجهزة مثل الروبوت الطبي المتقدم للعمليات الجراحية الدقيقة والبنائيات المعمارية الدقيقة المتطورة.

4. جيل أنظمة النانو الجزيئية

Molecular Nanosystems Generation

وهذه تمثل حالة متقدمة جداً وتحتاج إلى المزيد من البحث والتقصي ، كما أنها تناسب المتطلبات الدقيقة للإنسان مثل الأجهزة فعالية المنشأ والتي تحاكي أنظمة الإنسان الحيوية وذات التصميم النووي (Atomic Design) ويمكن اعتماد البدء بها نظراً لدقة تطورها خلال الأعوام (2015-2020م).



وهذه التقنية يمكن اعتبارها عملياً إعادة ترتيب الجزيئات أو الذرات متناهية الصغر وذلك بهدف الاستفادة منه إستفادة قصوى في تسريع العمليات الكيموحيوية الفيزيائية والبنائية لصالح الإنسان والنظام البيئي.

وعموماً فإن معظم المواد الغذائية عالمياً تحتوي على مواد طبيعية أمكن في الوقت الراهن إستناداً إلى هذه التقنية قياسها بالنانومتر ونمها على سبيل المثال بعض المواد البروتينية والتي يتراوح حجمها بين 1 و 10 نانومتر ، وعليه فإن إستخدام تقنية النانو لإعادة ترتيب الجزيئات و الذرات أدى إلى نتائج باهرة في مجال الصناعات الغذائية وفي العديد من المنتجات الطبية والصيدلانية ، حيث تم إستنباط العديد من المنتجات الغذائية والطبية الدقيقة والبالغة الأهمية في الميزان الغذائي والطبي بالإضافة إلى ذلك فإن شرائح السليكون المستخدمة على هذه التقنية والمستخدم للكشف عن التلوث الكيميائي والميكروبي في المنتجات الغذائية والمرشحات الحيوية (Biofilters) متناهية الصغر والمستخدم في معالجة وتنقية المياه تعد ثورة حديثة ومذهلة من ثورات هذه التقنية.

كما تجب الإشارة هنا إلى الثورة الصناعية الغذائية والتي تمخض عنها إنتاج مغلفات بلاستيكية مخلوطة مع بعض مركبات النانو وذلك لإنتاج تلك الأغلفة ذات القدرة العالية على حفظ المنتجات الغذائية وتحملها للدرجات العالية من الحرارة بالإضافة إلى قدرتها على عدم تسرب السوائل والغازات. وقدمت تلك التقنية أيضاً العديد من الفوائد المختلفة للإنسان وفي مقدمتها الجوانب الصحية ، ومنه على سبيل المثال تقنية النانو في مجال العلاج الطبيعي والكيميائي لأمراض السرطان المختلفة (Human Cancer Therapy) وأيضاً مجالات الكشف عن الطفرات الوراثية (Genetical Mutants).

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة العديد من الدراسات العالمية المختلفة التي تؤكد على الدور الكبير لهذه التقنية ، مما دعى بعض العلماء على وضع بعض التصورات الخاصة ببعض التعريفات في مجال أجيال تقنية النانو (Nanotechnology Generations).

تقنية النانو أدت إلى نتائج باهرة في مجال الصناعات

الغذائية وفي العديد

من المنتجات الطبية

والصيدلانية

تستخدم في العلاج

الطبيعي والكيميائي

لأمراض السرطان المختلفة

و الكشف عن الطفرات

الوراثية

منتجات النانو متوفرة في

الأسواق ومنها أنابيب

الوقود ، الملابس، المعدات

الرياضية ، مستحضرات

التجميل المختلفة

« أبحار العلماء

ونتيجة للتطور المنهول في مخرجات البحث العلمي عالمياً ، فإن تلك التقنية أصبحت محط أنظار العلماء والباحثين ، حيث تفرعت إلى العديد من الفروع والشعب بحيث أصبح كل فرع من فروع تلك التقنية الميكروبية علم مستقل بذاته ، ومنه على سبيل المثال لا الحصر تقنية النانو الميكروبية (Microbial Nanotechnology) والتي تفرعت بدورها إلى تقنية النانو البكتيرية (Bacterial Nanotechnology) وتقنية النانو الفطرية (Fungal Nanotechnology) وتقنية النانو الفيروسية (Viral Nanotechnology) بالإضافة إلى تقنية النانو للعديد من الكائنات الحية الدقيقة الأخرى ، ثم أن تلك الفروع تفرعت إلى تحت فروع نتيجة للبحث والتقصي والبحث عن الحلول المختلفة للمشكلات البيئية والصحية ، فيوجد على سبيل المثال تقنية النانو الميكروبية للإستصلاح الحيوي للعناصر المعدنية الثقيلة (Bacterial Nanotechnology for Bioremediation of Heavy Metals) ، وبالمقابل فقد تم إستنتاج أن هناك أيضاً دوراً مشابهاً للفطريات والكائنات الحية الدقيقة المختلفة في الإستصلاح الحيوي لتلوث العناصر المعدنية للبيئة.

و توجد في الوقت الحالي العديد من منتجات هذه التقنية في الأسواق نذكر من أهمها وأكثرها شهوعاً أنابيب الوقود المختلفة وطرق طلاء السيارات بالإضافة إلى الملابس والمعدات الرياضية ومستحضرات التجميل المختلفة وما يدخل في صناعة الأقمشة المختلفة وكرات التنس وما يدخل في تركيب صالات التزلج الجليدي.

وحتى ننضح الصورة ، لابد من إعطاء فكرة موجزة عن أشكال النانو ، والتي لا يمكن بأي حال من الأحوال حصرها نتيجة لتنوعها ودخولها في العديد من المجالات المختلفة للإنسان ، ولكن إجتهاداً فإن هناك العديد من المحاولات لتحديد تلك الأشكال ، علماً بأن مخرجات التقنية الحديثة لا يمكن الإلمام بها ، وعموماً فإن من أهم تلك المحاولات التقسيم التالي:-

1. الأشكال المتواجدة في الأسواق في الوقت الراهن وهي على هيئة حبيبات مختلفة الأشكال والأحجام والأوزان ، تقاس عادة بمقياس النانو ميتر ويطلق عليها حبيبات النانو (Nanoparticles).

2. أنابيب النانو المجوفة (Nanotubes) ، حيث يبلغ قطرها أقل من (100) نانوميتر ومنها على سبيل المثال أنابيب السليكون وأنابيب أكسيد التيتانيوم والكربون ، ويمكن صنعها بمختلف الأطوال لاختلاف الإستخدامات.

3. أعمدة النانو (Nanorodes) وهذه عبارة عن أعمدة مصممة وقصيرة ومنها على سبيل المثال أعمدة الذهب والبلاتين والخرصين.

4. شرائح النانو الرقيقة (Thin nanofilms)، حيث يبلغ سمكها أقل من (100) نانوميتر وتستخدم في أشباه الموصلات ومنها أشباه الموصلات لسبائك الذهب.

5. خليط من مركب النانو (Mixednano) مع مواد أخرى للقيام بوظائف محددة وذلك بغرض الحصول على مادة ذات قدرة فائقة تؤدي الغرض المطلوب ، ومن ذلك على سبيل المثال خلط الأنابيب أو الأعمدة أو الشراخ مع بعض المركبات مثل البلاستيك أو المطاط الطبيعي للحصول على مركب ذو قدرة عالية.

الإنفاق على تقنية النانو في الولايات المتحدة الأمريكية

العام	حجم الإنفاق بالمليون
2005	809.8
2006	899.55
2007	955.41
2008	1024.1

المصدر:- Salerno et al. 2008

وفي هذا المجال فإن الإتحاد الأوروبي أدرك بجلاء الدور الرائد لتقنية النانو الفريدة ، وقد وضع لذلك بعض التقديرات للدعم المالي حتى العام (2013م) ، كما هو واضح في الجدول التالي

التقدير المالي للدعم المقرر من قبل الإتحاد الأوروبي لتقنية النانو

العام	الدعم بالمليون يورو
2007	340.0
2008	486.5
2009	538.8
2010	690.8
2011	822.19
2012	909.8
1308	1031.38

المصدر:- Salerno et al. 2008

الاتحاد الأوروبي رصد

ملايين من الدولارات

لتطوير تقنية النانو

والاستفادة من تطبيقاتها

التقنيات الحديثة قادرة

على إيجاد حلول لمشكلات

التلوث والصرف الصحي في

الخليج

الخليج والنانو

يمكن تلخيص الإحتياجات الفعلية لمنطقة الخليج العربي من خلال تقنية النانو المنهولة والتي تتمثل في الآتي:-

1. تطوير تقنية علم المواد Materials Science عن طريق التخطيط و التفعيل
2. التطبيقات الطبية والصيدلانية Medical and Pharmacology Application
3. إنتاج وتخزين الطاقة Energy Production and Storage
4. مجالات الغذاء والماء والبيئة ومخلفات الصرف الصحي.
5. التلوث البيئي والنفطي والمعدني والهوائي.
6. الصناعات التشغيلية المختلفة في المجال الهندسي والزراعي والصناعي.
7. الجوانب العسكرية والإستشعار عن بعد وتقنية الإتصالات المختلفة.
8. السلامة من جوانبها المتعددة سواء الإيجابية أو غير الإيجابية.
9. مجالات الإرصاء الجوي المختلفة وتقنية وإستصلاح المياه وتنمية الموارد المائية.
10. تطوير الأجهزة مناهية الصغر المختلفة وبما يلائم منطقة الخليج العربي.

المصدر : جامعة الملك سعود - قسم المحو و الدراسات



شركة كيودي بي القابضة QDB Holding Company



شركة سليمان القضيبي للانتاج البلاستيك
المسلح باللياف الزجاجية ذ.م.م

Sulaiman Al-Qudaibi Co.
for GRP & Plastic Products

Microtunnelling Pipes, Epoxy GRP/FRP Pipes



شركة سليمان أحمد القضيبي للانتاج اللدائن

Sulaiman Ahmed Al-Qudaibi Co.
for Resin Production



الشركة الكويتية لصناعة الحصى
والمنتجات البلاستيكية ذ.م.م

Kuwait Plastics & Mats
Manufacturing Co. W.L.L.

Plastic Bags, PP-R & HDPE Pipes, PVC Pipes & Fittings,
PP Woven Sacs, Salt PVC Hose, Plastic Mats



شركة المراتب الكويتية

Kuwait MATTRESS CO.

Office Furniture, School Furniture



الشركة العربية للرخام

Arabian Marble Co.

Marble & Granites



شركة تقنية المطابخ ومعدات المغاسل

The Technical Co.
For Kitchens & Laundry EQP.

Stainless Steel Kitchens, Wooden Kitchens, Laundry Equipments



شركة صناعات الاسفنج الكويتية

Kuwait Sponge Industries Co.

Feasible Foam, Foam Mattress, Spring Mattress,
Pillows, Diwanija



شركة سليمان أحمد القضيبي للانتاج البروفيلات
من الحديد النمسود والجلفن

Sulaiman Ahmed Al-Qudaibi Co.

for Profile of Black Steel & Galvanized Profiles
Circular Hollow Section Pipes, Square Hollow Section Pipes,
Rectangular Hollow Section Pipes, Flat Sheets.

P.O.Box 5090 Safat, 13051 Kuwait,

Tel.: +965 24744429/39/59 - Fax +965 24744775

info@qdbholding.com

www.qdbholding.com